



# الموضوع

## إبعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذ(ة):

■ د/عمران كريمة

إعداد الطالب(ة):

■ بن جاب الله جهاد

السنة الجامعية: 2014-2015

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم".

سورة البقرة: الآية 32.

"وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما".

سورة النساء: الآية 113.

صدق الله العظيم

# شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين وسيد الخلق أجمعين وعلى

صحابته الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إن أول الشكر هو لله الواحد جل وعلا على جميع نعمه التي اصبغها علينا وعلى نعمة العلم خاصة وتيسيره

لي كل السبل لإنجاز هذا البحث المتواضع الذي ارجوا من الله أن يكون فيه إفادة لغيرنا ويجعله في ميزان

حسناتنا، وان نكون أحد اثنين ممن قال فيهم الرسول الكريم:

**"من اجتهد فأصابه فله أجران ومن اجتهد وله يسبغ فله اجر واحد."**

كما أوجه شكري الجزيل لكل من كان له فضل في إنجاز هذا البحث من بعيد أو قريب ، و أخص بالذكر

الأستاذة المشرفة " **عمروان محرمية** " على كل ما أبدته من صبر جميل ونصح و إرشاد كان لهما عظيم الأثر

في إنجاز هذا البحث، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

الفهم ريس

رقم الصفحة	المحتويات
I	❖ الاهداء .....
II	❖ الشكر .....
III	❖ ملخص .....
VIII-V	❖ فهرس المحتويات .....
IX	❖ فهرس الجدوال .....
X	❖ فهرس الاشكال البيانية .....
XI	❖ فهرس الملاحق .....
أ-هـ	مقدمة عامة
أ	تمهيد .....
أ	الاشكالية الرئيسية .....
ب	فرضيات الدراسة .....
ب	اسباب اختيار الموضوع .....
ب	اهمية الدراسة .....
ج	اهداف الدراسة .....
ج	المنهج المتبع .....
ج	حدود الدراسة .....
ج	الدراسات السابقة .....
هـ	صعوبات الدراسة .....
هـ	هيكل البحث .....
38-1	الفصل الاول : أزمة الديون السيادية
2	تمهيد
3	المبحث الاول : لمحة عن الأزمات المالية
3	المطلب الاول : مفهوم الازمة المالية .....
3	الفرع الاول : تعريف الازمة المالية .....
5	الفرع الثاني: خصائص الأزمة المالية .....
6	المطلب الثاني : قنوات انتقال الأزمة المالية وأسباب حدوثها .....
6	الفرع الأول: قنوات انتقال الأزمة المالية .....
8	الفرع الثاني: اسباب حدوث الأزمة المالية .....

10	المطلب الثالث : أنواع ونماذج الأزمات المالية .....
10	الفرع الأول: أنواع الأزمات المالية .....
12	الفرع الثاني: نماذج عن الأزمات المالية .....
14	<b>المبحث الثاني: قراءة في أزمة الديون السيادية الأوروبية</b>
14	المطلب الأول : نشأة الاتحاد الاوروبي ومعايير الانضمام اليه.....
14	الفرع الاول: نشأة الاتحاد الاوروبي .....
17	الفرع الثاني: معايير الانضمام لمنطقة اليورو .....
19	المطلب الثاني : مفهوم أزمة الديون السيادية .....
19	الفرع الأول: تعريف أزمة الدين السيادي وخصائصه .....
21	الفرع الثاني: مراحل أزمة الديون السيادية .....
22	المطلب الثالث : أزمة الديون السيادية اليونانية .....
22	الفرع الأول: تاريخ انضمام اليونان للاتحاد الاوروبي وطبيعة اقتصادها .....
23	الفرع الثاني: جذور الازمة المالية اليونانية واسباب نشوبها.....
26	<b>المبحث الثالث : تطور الازمة أوروبيا وخطط الانقاذ الاوروبية</b>
26	المطلب الاول : تطور أزمة الديون السيادية في دول منطقة اليورو .....
29	المطلب الثاني : خطط الانقاذ الاوروبية والحلول المقترحة لحل الازمة .....
29	الفرع الاول: خطط الانقاذ الاوروبية .....
31	الفرع الثاني: الاجراءات والحلول الاوروبية لمواجهة الازمة .....
34	المطلب الثالث : مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية .....
34	الفرع الأول: البديل الاول "انهيار اليورو".....
36	الفرع الثاني: البديل الثاني " تعافي منطقة اليورو".....
37	الفرع الثالث: البديل الثالث " منطقة اليورو تصبح اكثر تكاملا ".....
38	<b>خلاصة الفصل الاول</b> .....
68-39	<b>الفصل الثاني : اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي</b>
40	<b>تمهيد</b>
41	<b>المبحث الاول : نشأة مجلس التعاون الخليجي و اجهزته .</b>
41	المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي .....
44	المطلب الثاني : دوافع قيام مجلس التعاون الخليجي .....
47	المطلب الثالث: اجهزة مجلس التعاون الخليجي .....
50	<b>المبحث الثاني : مسيرة التكامل الاقتصادي والخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي .</b>

50	المطلب الاول : مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.....
55	المطلب الثاني : الخصائص الهيكلية لاقتصاديات مجلس التعاون الخليجي.....
55	الفرع الاول : الهيكل الإنتاجي لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .....
57	الفرع الثاني : التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.....
58	الفرع الثالث : بنية واتجاه التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية.....
61	<b>المبحث الثالث : انجازات و تحديات مجلس التعاون الخليجي</b>
61	المطلب الاول : انجازات مجلس التعاون الخليجي .....
63	المطلب الثاني : التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي.....
66	المطلب الثالث : الاجراءات المقترحة لمواجهة التحديات.....
68	خلاصة الفصل الثاني .....
99-70	<b>الفصل الثالث : تداعيات أزمة الديون السيادية على دول مجلس التعاون الخليجي</b>
71	<b>تمهيد</b>
72	<b>المبحث الاول : العلاقات الاقتصادية الخليجية الأوروبية</b>
72	المطلب الاول: اتفاقية التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي.....
73	المطلب الثاني: اتفاقية منطقة التجارة الحرة .....
75	المطلب الثالث : مستقبل العلاقات الاقتصادية الخليجية الأوروبية .....
78	<b>المبحث الثاني : العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الاوروبي و دول مجلس التعاون الخليجي.</b>
78	المطلب الاول : العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوروبي و دول مجلس التعاون الخليجي.....
78	الفرع الاول : تجارة السلع بين الاتحاد الاوروبي و دول مجلس التعاون الخليجي
81	الفرع الثاني : تجارة الخدمات بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي...
84	المطلب الثاني : العلاقات الاستثمارية بين الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي .....
85	المطلب الثالث : مقترحات لتحسين العلاقات التجارية والإستثمارية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.....
87	<b>المبحث الثالث : اثر ازمة الديون السيادية الاوروبية على دول مجلس التعاون الخليجي.</b>
89	المطلب الاول : تاثير الازمة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية .....
89	الفرع الاول : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .....
91	الفرع الثاني : معدل التضخم .....

92	المطلب الثاني: تأثير الازمة على التجارة الخليجية_الاروبية.....
92	الفرع الاول : الواردات السلعية الخليجية من منطقة اليورو.....
94	الفرع الثاني : الصادرات السلعية الخليجية نحو منطقة الأورو.....
96	المطلب الثالث : تأثير الازمة على الاستثمارات الخليجية الاروبية.....
96	الفرع الاول : الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على اقتصاديات مجلس التعاون من اقتصاديات منطقة اليورو.....
98	الفرع الثاني : الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي في منطقة الأورو .....
100	خلاصة الفصل الثالث.....
104-102	❖ الخاتمة .....
112-106	❖ المراجع .....
125-114	❖ الملاحق .....



رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
27	بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة البرتغال (2010-2014)	1
28	بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة اسبانية (2010-2014)	2
28	بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة ايطاليا (2010-2014)	3
30	القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011 ( بالمليار يورو )	4
55	مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (نسبة مئوية)	5
58	صادرات و واردات الدول الخليجية خلال الفترة 2000-2008	6
63	مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي للفترة ( 2007-2010 )	7
90	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي 2010-2014 (بالنسبة المئوية)	8
91	معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي 2010-2014 (بالنسبة المئوية)	9
92	الواردات السلعية الخليجية من الاتحاد الاوروبي (2007-2013)	10
94	الصادرات السلعية الخليجية نحو منطقة اليورو خلال الفترة 2007-2013	11
96	الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على اقتصاديات مجلس التعاون من اقتصاديات منطقة اليورو خلال الفترة 2007-2012 (مليون أورو)	12
98	الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي في منطقة اليورو خلال الفترة 2007-2012 (مليون أورو)	13

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
6	قنوات انتشار الازمات المالية	1
59	اتجاه التدفقات التجارية الخليجية : اجمالي السلع	2
79	صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي الى دول محددة (مليار يورو)	3
80	صادرات دول مجلس التعاون الخليجي واقتصادات اخرى 1995-2011	4
82	تصدير الخدمات من دول مجلس التعاون الى دول العالم 2000-2011 (مليار يورو)	5
83	استيراد الخدمات الى دول مجلس التعاون الخليجي بين 2000-2009 (مليار يورو)	6
83	تجارة الخدمات بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي 2000-2011 (مليار يورو)	7
86	تدفقات واسهم الاستثمار الثنائية من مجلس التعاون الخليجي الى الاتحاد الاوروبي (مليار يورو)	8
90	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2000-2014)	9

فهرس المالحق :

رقم المالحق	عنوان المالحق	الصفحة
1	المؤشرات الاقتصادية لدولة اليونان (2010-2015) .	114
2	المؤشرات الاقتصادية لدولة اسبانيا (2010-2015) .	115
3	المؤشرات الاقتصادية لدولة البرتغال (2010-2015) .	116
4	المؤشرات الاقتصادية لدولة ايطاليا (2010-2015) .	117
5	مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2011.	118
6	مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2012.	119
7	مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2013.	120
8	تجارة الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي (2003-2013).	121
9	تجارة الاتحاد الأوروبي مع البحرين (2003-2013).	121
10	تجارة الاتحاد الأوروبي مع الكويت (2003-2013).	122
11	تجارة الاتحاد الأوروبي مع سلطنة عمان (2003-2013).	122
12	تجارة الاتحاد الأوروبي مع الامارات العربية المتحدة (2003-2013).	123
13	تجارة الاتحاد الأوروبي مع المملكة العربية السعودية (2003-2013).	123
14	تجارة الاتحاد الأوروبي مع قطر (2003-2013).	124
15	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الاوروبي حسب المنطقة والاقتصاد (2007-2012).	125

هذه

الأمه

### تمهيد:

أصبح تكرار وتعدد الأزمات المالية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام ، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الإقتصادي و الاجتماعي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار عدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى ، كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده تلك الدول.

لكن ما يلاحظ عن هذه الأزمات في العقود الثلاث الأخيرة هو تقاربها وقصر المدة الزمنية بينها ، حيث مايكاد الاقتصاد العالمي أن يتعافى من أزمة حتى تظهر أخرى ليدخل مرحلة انكماش من جديد ، وقد كان لهذه الأزمات انعكاسات كبيرة. وآخرها أزمة الديون السيادية التي ظهرت بوادرها في اليونان في نهاية 2009 ، والتي لا تزال أوروبا تحاول التعافي منها لحد الآن .

وانفجرت هذه الأزمة منذرة بنقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج نجاحاً على مدى عشرات السنين بدأت بوحدة اقتصادية وتجارية وكان من المتوقع أن تنتهي بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي ، وقد خلفت هذه الأزمة ركود في الاتحاد الأوروبي ، مما دفع المجموعة الى الاتفاق على خطة لإنقاذ اليونان من الإفلاس ، الذي كان من المتوقع ان يؤدي إلى انهيار الاتحاد الأوروبي .

ويعد مجلس التعاون الخليجي المكون من ست دول تربطها حدود مشتركة ، كما ان لها نفس الخصائص الهيكلية وأبرزها انها اقتصاديات نفطية ، وهذا مما جعلها تواجه تحديات متماثلة في مسارها لتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما لهذه الدول علاقات اقتصادية تربطها مع الاتحاد الأوروبي والذي يعد من ابرز الشركاء الاقتصاديين لها ، خاصة في مجال التبادلات التجارية والاستثمارية . لذلك فان اي تغيير يحدث في منطقة اليورو سوف يكون له تأثير على دول المجلس . ومن هنا تتمحور اشكالية البحث كالتالي :

### 1. الإشكالية الرئيسية:

هل تأثرت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بأزمة الديون السيادية ؟

وللإلمام بجوانب الإشكالية الرئيسية نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ماهي حدود انتشار أزمة الديون السيادية أوروبا ؟
- على ماذا تركز اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ؟
- كيف أثرت أزمة الديون السيادية على حجم التبادلات التجارية الأوروبية \_ الخليجية ؟
- هل تأثرت الاستثمار الخليجية المتدفقة نحو الاتحاد الاوروبي بأزمة الديون السيادية ؟

### II. فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

- مست ازمة الديون السيادية بشكل كبير الدول الاوروبية الاضعف اقتصاديا ( اليونان ، البرتغال ، اسبانيا ، ايطاليا...) وبقية الدول الاقوى اقتصاديا ( فرنسا ، المانيا ، ...) في منأى عن الازمة.
- يعتبر النفط هو المورد الرئيسي والأساسي الذي تركز عليه اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .
- تراجع الطلب الاوروبي على النفط الخليجي بسبب الأزمة التي مست دول الاتحاد الاوروبي فكان لهذا اثر سلبي على حجم التبادلات التجارية الاوروبية \_الخليجية.
- لم تسلم الاستثمارات الخليجية في الاتحاد الاوروبي من تداعيات الازمة فقد تراجع حجمها وهذا لتخوف الخليجي من الاستثمار في المنطقة وما قد ينجر عنها من مخاطر ائتمانية خاصة .

### III. أسباب اختيار الموضوع :

من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى اختيار موضوع البحث والذي جاء تحت عنوان " انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي " :

- لاعتبار الموضوع ضمن التخصص الذي ندرس فيه .
- حداثة موضوع أزمة الديون السيادية وباعتبارها تمس أهم تكتل اقتصادي عرفته الساحة الاقتصادية الدولية.
- محاولة تقديم لمحة عن أزمة الديون السيادية التي مست اقتصاديات العالم عامة و دول مجلس التعاون الخليجي خاصة ودراسة حجم تاثر اقتصاديات هذه الدول التي تربطها علاقات اقتصادية مع دول منطقة اليورو.

### IV. أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة في خطورة أزمة الديون السيادية الأوروبية التي ضربت اقتصاد يلتف حوله العديد من دول العالم . كما أن للموضوع علاقة مباشرة باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي التي تربطها علاقات تجارية واستثمارية مع دول منطقة اليورو ، وهذه الاخيرة تعتبر من ابرز الشركاء الاقتصاديين لدول مجلس التعاون الخليجي .

### V. أهداف الدراسة :

يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية :

- تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث الأزمة الأوروبية ، ومستقبل منطقة اليورو في ظل هذه الأزمة.
- محاولة إبراز الأثر الذي تركته أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على أداء اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي .

### VI. المنهج المتبع:

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المناهج التالية:

1. **المنهج الوصفي** : الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر المتمثلة في الجوانب النظرية لظاهرة الأزمات المالية التي باستمرار ويستخدم بكثرة في كامل أجزاء البحث .
2. **المنهج التاريخي** : وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي ، ويتجلى ذلك بتركيز على كرونولوجيا الأزمات المالية السابقة وأزمة الديون السيادية .
3. **المنهج التحليلي** : الذي سنقوم من خلاله بتحليل التطورات الحاصلة في اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثالث .

### VII. حدود الدراسة :

يهتم هذا البحث بدراسة أزمة الديون السيادية ، والتطورات التي عرفتها بالإضافة إلى الأسباب المختلفة لهذه الأزمة واهم آثارها ، كما تهتم الدراسة بتحديد مدى انعكاس هذا على بعض مؤشرات الاقتصادية الكلية ( الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ) لدول مجلس التعاون الخليجي وعلى التجارة الخليجية الأوروبية وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الطرفين .

### VIII. الدراسات السابقة :

- 1) صباغ رفيقة: الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أطروحة دكتورا جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان و تناولت الدراسة حول مختلف الأزمات التي شهدتها النظام الاقتصادي العالمي وركزت على دراسة أزمة الرهن العقاري وأثرها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي العربي . وقد توصلت الدراسة إلى أن للازمات المالية آثار سلبية تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي ، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في تكتلات اقتصاديات ومنظمات عالمية . تأثير الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية

العالمية من خلال تأثر المؤسسات المالية الخليجية وكذا الوضع الائتماني لدول المجلس وتحقيق خسائر كبرى في الأسواق المالية. وان حجم تأثر اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأزمة بصفة خاصة يحدد بمدى ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد العالمي ، وتم التوصل الى أن حجم التأثير بالأزمة مرتبط بحجم التداخل والتشابك مع الاقتصاد العالمي ، فبقدر ما كانت الدول سواء متقدمة أو نامية تشهد تطور في سوقها المالي ومرتبطة بالاقتصاد الدولي بقدر ما كان حجم التأثير .

(2) أحيممة خالد : أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي ( دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005 - 2011 ) ، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2012 . حيث تناولت الدراسة أزمة الديون السيادية وتطوراتها ونتائجها وأثار هذه الأزمة على موازين مدفوعات كل من تونس والمغرب والجزائر نموذجا وكذا انعكاسات هذه الأزمة على الوضع المالي والنقدي في الجزائر . وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن دول المغرب العربي في مقدمة الدول المتضررة من أزمة الديون السيادية الأوروبية وذلك على جبهتين مختلفتين، وبأكثر حدة نجدها تضررت من تراجع إيرادات قطاع السياحة ، وحركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمغرب وتونس ، أما بالنسبة للجزائر فقد تراجع ميزان مدفوعات بنسبة كبيرة بداية الأزمة وقد تزامن ذلك مع حجم النفقات الضخمة التي خصصها الجزائر للمخططات الخماسية مما زاد فاتورة الغذاء بالإضافة إلى التراجع الذي سجلته الصادرات الجزائرية جراء هذه الأزمة متمثلة أساسا في تراجع الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى ، تراجع أسعاره إلى مستويات لم يشهدها سوق النفط منذ سنوات في بداية أزمة الديون السيادية سنة 2009 وقد انعكس ذلك على الوضعية المالية والنقدية في الجزائر كون إيرادات المحروقات تراجعت بنسبة كبيرة مما يؤثر حتما على نمو احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر .

(3) محمد يعقوبي ، عبد الله عناني : تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول ادارة الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية بجامعة 20 اوت 1955 سكيكدة يومي 07-08 ماي 2013 . حيث تضمنت المداخلة ثلاث محاور تمثلت في دراسة أزمة منطقة اليورو: جذورها، أسبابها ومظاهرها ثم الخصائص الهيكلية لاقتصاديات الخليج واخيرا تأثير الأزمة المالية العالمية عليها تأثير أزمة منطقة اليورو على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. وتم التوصل الى ان أزمة منطقة اليورو امتدادا لارتفاع حجم الديون الخارجية بالعملات الأجنبية لعدد من الدول الأوروبية، والتي ساهمت في تفاقمها تفاعل العديد من العوامل الداخلية المتعلقة بالإطار التشريعي والتنظيمي لمنطقة اليورو، تتميز اقتصاديات دول الخليج بتركز كبير في إنتاج المحروقات المتمثلة أساسا في النفط والغاز، وانعكس هذا على تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي، مما أدى إلى ارتفاع درجة



انكشافها على البيئة الاقتصادية الدولية، ونتيجة للعلاقات الاقتصادية المهمة مع الاقتصاديات الأوروبية، فإن هذا يضعها ضمن دائرة المتأثرين بأزمة منطقة اليورو.

### IX. صعوبات الدراسة :

الصعوبات التي تلقيناها اثنا انجاز هذا البحث يمكن تلخيصها فيما يلي :

- نقص المراجع فيما يخص الموضوع .
- اختلاف الاحصائيات بين صندوق النقد الدولي ، وصندوق النقد العربي ، والامانة الامة لدول مجلس التعاون الخليجي .

### X. هيكل البحث :

للإمام بجوانب الموضوع قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث فصول:

- سنتناول في الفصل الأول الذي بعنوان أزمة الديون السيادية الأوروبية سنتطرق فيه إلى عموميات حول الأزمات المالية العالمية وذلك من خلال التطرق إلى ماهية الأزمات و أنواعها بعد ذلك إلى أهم الأزمات المالية التي شهدتها العالم. إضافة الى الإطار المفاهيمي لازمة الديون السيادية الأوروبية من خلال مفهومها وأسبابها ونتائجها وكذا تطورات هذه الأزمة في دول المنطقة بالإضافة إلى خطط الإنقاذ الأوروبية والحلول المقترحة للخروج من الأزمة .
- أما بالنسبة للفصل الثاني تم فيه الإمام بكل ما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي انطلاقا من النشأة ودوافع التأسيس ، مرور بمسيرة المجلس في اطار التكامل الاقتصادي وكذا ابرز الخصائص الاقتصادية لهذه الدول ، وصول الى ابرز الانجازات المحققة وكذا التحديات التي يواجهها وكيف لدول مجلس تخطي هذه التحديات .
- سنتطرق في الفصل الثالث إلى اثر أزمة الديون السيادية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، و يتضمن تطور علاقة دول المجلس بدول الاتحاد الأوروبي من خلال توقيع اتفاقية التعاون سنة 1975 ، وفي الأخير سنتطرق إلى أثار الأزمة على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي و آثارها على كل من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقتين .

الفصل الأول:

أزمة الديون السيادية

الأوروبية

## تمهيد :

شهد العالم في السنوات القليلة الأخيرة أزمات عنيفة تعتبر من أشد الأزمات التي عرفها الإقتصاد العالمي، وقد خلفت هذه الازمات العديد من الاضرار لدول العالم نتيجة لانتقالها عبر عدة قنوات مختلفة نتيجة لترايط الإقتصاد العالمي .

ويعد الاتحاد الاوروبي ابرز التكتلات الاقتصادية وانجحها ، رغم النجاح الذي حققه التكتل إلا انه لم يسلم من الازمات هو ايضا ، فقد عرفت منطقة اليورو ازمة عنيفة لم يشهدها من قبل وهي ازمة الديون السيادية التي انطلقت شرارتها من اليونان ، لتمتد الازمة الى باقي دول الاتحاد الاوروبي مما سبب ضغوطات وآثار سلبية على دول المنطقة .

ونتيجة لتزايد وتفاقم الازمة وأصبحت تهدد كافة اقطار الاتحاد ، سارعت المجموعة للبحث عن حلول للخروج من الازمة و انقاذ دول الاتحاد من هذه الازمة التي من المحتمل ان تؤدي الى زواله ، وقد قام الاتحاد بإتباع خطط انقاذ لدول المتضررة جراء الازمة ، وهذا لتقليل من حدتها ومنع انتشارها اكثر .

وسنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي :

**المبحث الأول:** لمحة عن الأزمات المالية .

**المبحث الثاني :** قراءة في أزمة الديون السيادية الأوروبية.

**المبحث الثالث:** تطور الأزمة أوروبيا وخطط الانقاذ الأوروبية .

## المبحث الاول : لمحة عن الازمات المالية

لقد شكل تكرار وانتشار عدوى الازمات المالية عبر دول العالم ظاهرة تثير الإهتمام لاعتبارها من المواضيع الحساسة ، فالازمات قد تكون إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية . ومهما كان المجال الذي وقعت فيه فإنه يترتب عنها آثار سلبية ، ومن هذا المنطلق وجب علينا البحث عن مفهوم الأزمة ومؤشراتها وأسباب حدوثها .

### المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية.

سننظر في هذا المطلب لذكر مختلف تعاريف الأزمة المالية واستخلاص خصائصها .

### الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية.

قبل التعريف بالأزمة المالية سنخرج أولاً الى مصطلح الأزمة الذي له العديد من المعاني والتعاريف .

تتحد الكلمة الفرنسية " Crise " من الكلمة اللاتينية " Crisis " والتي اشتقت من الكلمة اليونانية " Krisis " ، وتستعمل هذه الكلمة في علم الاقتصاد للإشارة الى الفترات القصيرة التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة .<sup>1</sup> وقد استخدم هذا المصطلح في الأدبيات الفرنسية بداية في الكتابات الطبية ، وبعدها في مجالات أخرى مختلفة ، كالأخلاق وعلم النفس ، السياسة ، والإقتصاد وخاصة في المجالات المالية والتجارية ، والصناعية والزراعية . ومنذ ذلك الحين شهد القرن العشرين الميلادي انتشار كلمة الأزمة في شتى المجالات .<sup>2</sup> ومن بين التعاريف لمصطلح الأزمة مايلي :

- الأزمة هي كل الأحداث والظروف والتغيرات التي تحدث فجأة ، وتصاحبها تهديدات معينة للأوضاع المستقرة الجارية للمجتمع ، مع عدم وجود وقت كاف لتجنب أو التعامل مع الأوضاع والظروف الجديدة المنافية السابق المستقر .<sup>3</sup>
- كما تعرف الأزمة على أنها : " اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان ، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب " .<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بلعباس عبد الرزاق سعيد ، مامعنى الأزمة ؟ كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور اسلامي ، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص 5 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 9 .

<sup>3</sup> عماد صالح سلام ، إدارة الازمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة ، شركة ابو ظبي للطباعة والنشر ، أبو ظبي ، الامارات ، 2002 ، ص 22 .

<sup>4</sup> عمر يوسف عبد الله عابنه ، الأزمة المالية المعاصرة ، عالم الكتب الحديث للنشر ، اربد ، الأردن ، 2011 ، ص 17 .

- وتعرف أيضا بأنها: " حدث مغاير لما هو مخطط له ، قد يكون متوقعا وقد يكون لا ، أو أنها عبارة عن خلل يؤثر تأثير مادي سواء ايجابيا أو سلبيا على النظام ككل ".<sup>1</sup>
- أما بالنسبة لعبارة الأزمة المالية فقد ظهرت لأول مرة عند الكاتب " Cont De Lascases " (1766-1842) وذلك عام 1823 م.<sup>2</sup>
- وتعرف الأزمة المالية على أنها " تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الاصدار ، أسعار الأسهم والسندات ، وكذلك اعتمادات الودائع ، ومعدل الصرف ".<sup>3</sup>
- كما يمكن تعريفها على انها " الأزمة هي انهيار مفاجئ في سوق الاسهم ، او في عملة دولة ما ، او في سوق العقارات ، أو مجموعة من المؤسسات المالية ، لتمتد بعد ذلك الى باقي الاقتصاد ، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار ' فقاعة سعرية مثلا '. والفقاعة المالية أو فقاعة المضاربة كما تسمى احيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية ".<sup>4</sup>
- ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ انه لا يوجد تعريف محدد وموحد للأزمة المالية . لكن من المفاهيم المبسطة للأزمة المالية هي " اضطراب حاد مفاجئ في التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره الى القطاعات الأخرى ".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف ، الادارة الاستراتيجية وادارة الازمات ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 346 .

<sup>2</sup> بلعباس عبد الرزاق سعيد ن مرجع سابق ، ص 8 .

<sup>3</sup> مصطفى يوسف كافي ، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات ، مكتبة المجتمع العربي للنشر ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 18 .

<sup>4</sup> بوزيان راضية ، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العالم العربي ، الملتي الدولي حول " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 20-21 اكتوبر 2009 ، ص 6 .

<sup>5</sup> نصر ابو الفتوح فريد ، الرهون العقارية و الأزمة المالية العالمية ، دار الفكر والقانون ، المنصورة ، مصر ، 2011 ، ص 43 .

الفرع الثاني: خصائص الأزمة المالية.

تتطوي الأزمة المالية على جملة أعراض تشكل مجموعها عناصر الأزمة ، وهي تتصف بالخصائص الآتية:

- الأزمة نقطة تحول أساسية ، ومرحلة محرجة ، وأحداث متتابعة و متسارعة تصيب الكيانات المالية و تهدد وجودها ؛
- حالة الذعر ، حيث تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق ، مما يضعف امكانات الفعل المؤثر السريع لمجابهتها ، أو صدور ردود أفعال شديدة وغير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة ؛
- المفاجأة ، تؤدي الى حالة من الخوف تصل الى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها اطار الازمة ، وتساعدنا المفاجئ يؤدي الى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة بسبب ازدياد التوتر والقلق علاوة على قصور المعلومات ؛
- نقص المعلومات ، حيث يؤدي الى التعقيد والتشابك و التداخل والتعدد في عناصرها وعواملها ، وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة و المعارضة لها .<sup>1</sup>
- تمثل مجابهة الأزمة تحديا للنظام الاداري ، نظرا لتهديدها لمصالح المنظمة و استمرارها في اداء وظائفها وتحقيق اهدافها وأمنها واستقرارها ؛
- ان مواجهتها تستوجب خروجاً عن الانماط التنظيمية المألوفة ، وابتكار نظم او أنشطة تمكن استيعاب و مواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية ؛
- ان مواجهتها تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات و الامكانات وحسن توظيفها في اطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة ، التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الاطراف .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عمر يوسف عبد الله عباينة ، مرجع سابق ، ص ص : 18، 19 .

<sup>2</sup> عماد صالح سلام ، مرجع سابق ، ص 32.

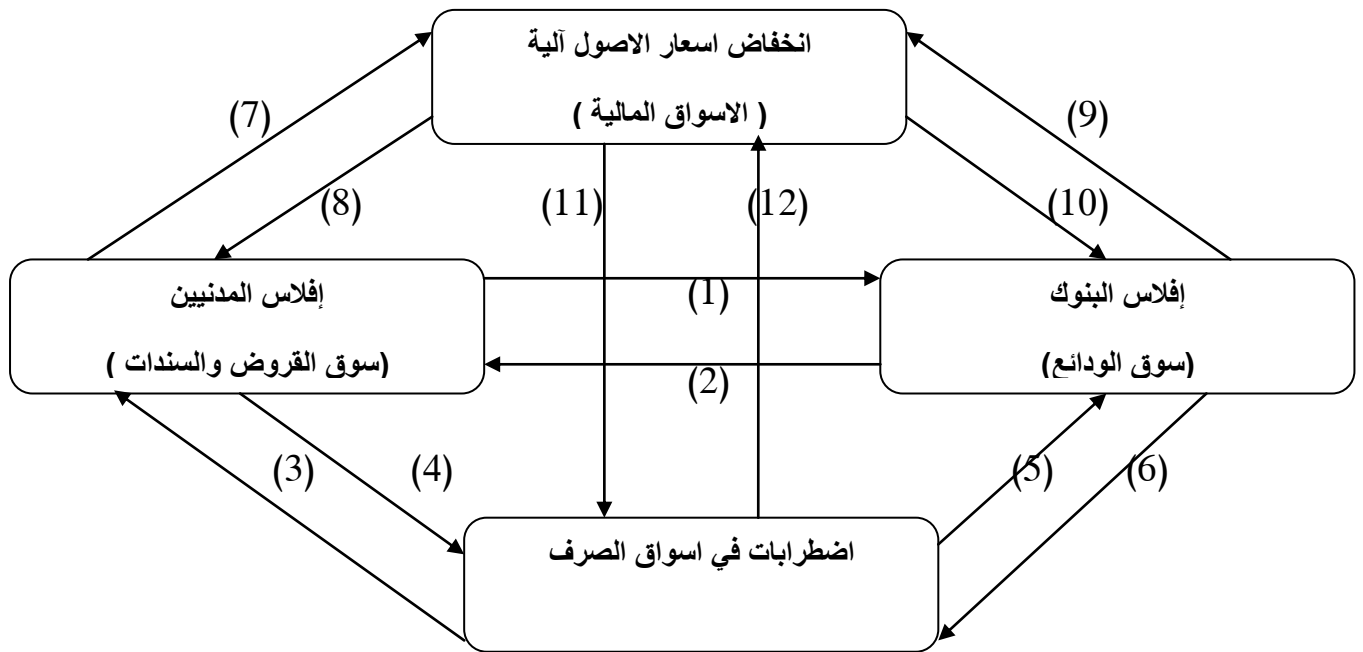
المطلب الثاني : قنوات انتقال الازمة المالية وأسباب حدوثها .

ان لكل أزمة مجموعة من القنوات تساهم في انتشار وتوسع الأزمة المالية . كما يوجد عدة اسباب لحدوث هذه الازمة ، لذا سوف نتعرض في هذا المطلب الى قنوات الأزمة المالية وأسباب حدوثها .

الفرع الاول : قنوات انتقال الازمة المالية .

تعرف الازمة المالية على انها مجموعة من حلقات الاضطراب المالي التي تقود الى الاخطار، هذه الاضطرابات تمس احد الاسواق التالية : سوق الاستدانة (سوق القروض والسندات) ، سوق الصرف ، سوق الودائع المالية لكن سرعان ما ينتقل الى الاسواق الاخرى عبر قنوات انتشار<sup>1</sup> ، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): قنوات انتشار الازمات المالية .



المصدر: نسيمه حاج موسى ، الازمات المالية الدولية وآثارها على الاسواق المالية العربية -دراسة حالة ازمة الرهن العقاري 2007-2008-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2009/2008، ص 15.

<sup>1</sup> احيمية خالد ،ازمة الديون السيادية وانعكاساتها على موزاين المدفوعات لدول المغرب العربي ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيذر ، بسكرة ، الجزائر ، 2013/2012، ص ص : 13، 14 .

يتضح من خلال الشكل أعلاه ، قنوات انتشار الازمات ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :<sup>1</sup>

- **القناة رقم(1) :** وتوضح امكانية انتقال ازمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي ، وذلك بسبب الانقطاع عن دفع خدمة الدين الخاصة من طرف بعض الدول مما يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال افلاسها ، وهو ما حدث في ازمة المديونية سنة 1982 .
- **القناة رقم (2) :** تبين الحالة العكسية للقناة الاولى ، حيث ان ظهور حالات افلاس لدى البنوك سيؤدي الى انخفاض تقديم القروض الى المدينين و بالتالي احتمالات افلاسهم كذلك ، والشاهد على ذلك ما حدث في الازمة البنكية بالولايات المتحدة الامريكية سنة 1929 .
- **القناة رقم (3) :** ازمة سعر الصرف من شأنها ان تؤدي الى اضطرابات في اسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرون عنها والتحول الى سندات بعملة اخرى .
- **القناة رقم (4) :** افلاس المدينين من شأنه ان يحدث هلعاً لدى المستثمرين ( الاجانب خاصة ) ، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة .
- **القناة رقم (5) :** قد يؤدي تخفيض قيمة العملة او مجرد توقعات بذلك الى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها الى عملات اجنبية لتفادي خسائر الصرف ، وهو ماسبب ازمة مصرفية لدى البنوك .
- **القناة رقم (6) :** اذا تم افلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة ، سيؤدي ذلك الى تسجيل خسائر الصرف من طرف الاعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج .
- **القناتين رقم(7) و (8) :** وتمثلان الانتقال من ازمة اسواق الاسهم الى ازمة في اسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر الى ان الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الاسهم .
- **القناتين رقم (9) و(10) :** وتعبّر عن انتقال الازمة من اسواق الصرف الى ازمة في اسواق المال والعكس ، حيث ان عدد كبير من البنوك كمتعاملين في السوق المالية ، سواء كوسطاء ماليين او تجار اوراق مالية ، كما ان البنوك وخاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة سوق المال .
- **القناتين رقم (11) و(12) :** وتصف كيف يمكن لازمة في اسواق الصرف ان تتحول الى ازمة في اسواق المال والعكس ، فمثلا عند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الاجانب ويقبلون بالتخلي عن اصولهم المالية المقيمة بتلك العملة .

<sup>1</sup> عبد الغاني بن علي ، ازمة الرهن العقاري واثرها في الازمة المالية العالمية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر ، 2010/2009 ، ص 13 .



الفرع الثاني : اسباب حدوث الازمة المالية

لا يمكن ارجاع الازمات المالية الى سبب ، بل هناك جملة من الاسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية ، ويمكن تلخيص اهم هذه الاسباب بـ :

**1. عدم استقرار الاقتصاد الكلي :** تشير بيانات البنك الدولي الى ان حوالي 75% من الدول النامية حدثت بها ازمة مالية ، شهدت :<sup>1</sup>

**أ. تقلبات في الاسعار العالمية :** تعتبر التقلبات في اسعار الفائدة العالمية احد المصادر الخارجية المسببة لازمات المالية في الدول النامية ، فالتغيرات الكبيرة في اسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط في تكلفة الاقتراض، بل الهم من ذلك انها تؤثر على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية ودرجة جاذبيتها ؛

**ب. انخفاض في شروط التبادل التجاري :** ان احد اهم مصادر الازمات الخارجية هو تقلبات شروط التبادل التجاري ، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم ، خصوصا خدمة الديون ، ويكون هذا الانخفاض بحوالي 10 % قبل حدوث الازمة ، وهذا العامل يعد سببا رئيسيا لازمة المالية في كل من فنزويلا و الاكوادور ، نظرا للاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه ؛

**ج. تقلبات اسعار الصرف الحقيقية :** حيث تعتبر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي كانت سببا مباشرا او غير مباشر لحدوث العديد من الازمات المالية ، وكذلك اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الاسعار سببا مباشرا لحدوث التبادل التجاري ، وأيضا التقلبات في شروط الازمات المالية في العديد من دول العالم النامي ؛

**د. تقلبات معدل التضخم :** ان تقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية ، خصوصا في منح الائتمان وتوفير السيولة ، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الاسعار مباشرا لحدوث الازمات المالية في العديد من دول العالم النامي .

**2. تشوه نظام الحوافز :** ان ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الازمات المالية التي ساهموا في حدوثها ، فلا يتم مثلا انهاء خدماتهم او تحميلهم الخسائر التي حدثت جراء الازمة ، خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته ، كما حدث مثلا في كوريا وكولومبيا والأرجنتين وسنغافورة وهونغ كونغ ، ومن ناحية اخرى فقد دلت التجارب العالمية ايضا على ان الادارات العليا في المصارف وقلة خبرتها كانت من الاسباب الاساسية للازمات المصرفية ، وان عملية تعديل هيكل المصرف

<sup>1</sup> صباغ رفيقة ، الازمات المالية وأثرها على الدول النامية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة بو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014/2013 ، ص 12 .

وتدوير المناصب الادارية لم تنجح في تفادي حدوث الازمات او الحد من آثارها ، لان نفس الفريق الاداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات ، بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الادارة ، وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان ، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الازمات المالية ، والاستعداد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها .<sup>1</sup>

**3. سياسات سعر الصرف :** يلاحظ ان الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت اكثر الدول عرضة للصدمات الخارجية . ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية ان تقوم بدور المنفذ الاخير للاقتراض بالعملة الاجنبية حيث ان ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الاجنبي وحدثت ازمة سيولة ، ويتمخض عن ازمة السيولة ظهور عجز في ميزان المدفوعات ومن ثم النقص في عرض النقود وارتفاع اسعار الفائدة المحلية . مايزيد من الضغوط وتفاقم حدة الازمة المالية على القطاع المصرفي . وفي المقابل وعند انتهاء سياسة سعر الصرف المرن فان حدوث ازمة السيولة سوف يؤدي الى تخفيض قيمة العملة والزيادة في الاسعار المحلية مما يؤدي الى تخفيض قيمة اصول و خصوم المصارف الى مستوى اكثر اتساقا مع متطلبات الامان المصرفي .<sup>2</sup>

**4. اضطرابات القطاع المالي :** شكل انهيار اسواق الاوراق المالية والتوسع في منح الائتمان وتدفقات رؤوس الاموال الكبيرة الى الخارج القاسم المشترك الذي سبق حدوث الازمات المالية . وشهد القطاع المالي توسعاً كبيراً ، ترافق مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبح المالي ، بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي وضعف الاقتصاد؛

عانت العديد من الدول النامية من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الاطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية ، وادى التوسع في منح الائتمان الى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء من نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية او العقارية او لقطاع واحد كالقطاع الحكومي او القطاع الصناعي او التجاري ، ومن الامور التقليدية في جميع الازمات المالية التي تشهدها الدول النامية ، حصول انتعاش كبير في منح القروض ، ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت كذلك الدول الصناعية فلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نادية العقون ، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2013/2012 ، ص 18 .

<sup>2</sup> احميمة خالد ، مرجع سابق ، ص 11 .

<sup>3</sup> محمد الهاشمي حجاج ، اثر الازمة المالية العالمية على اداء الاسواق المالية العربية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية الاسواق ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2012/2011 ، ص 69 .

### المطلب الثالث : انواع ونماذج عن الازمات المالية .

لقد شهد العالم موجات متتالية من الازمات ، ولهذه الازمات عدة انواع ، وقد ادت في غالب الاحيان الى احداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية ، وضياح اصول هائلة من المستثمرين في الاسواق المالية لهذه الدول . وهذا يتطلب اعادة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة .

### الفرع الاول : انواع الازمات المالية .

ان الازمات المالية ليست نوعاً واحداً وإنما هي انواعاً متعددة ، حيث توجد الازمات المصرفية ، وأزمات العملة وأسعار الصرف ، وكذلك ازمة الديون الخارجية .

#### اولا : الازمات المصرفية .

وتعرف الازمات المصرفية بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة اعسار مالي ، بحيث يتطلب الامر تدخلا من البنك المركزي لضخ اموال اضافية لهذه البنوك او اعادة هيكلة النظام المصرفي . ويعرفها البعض الاخر بأنها حينما تكون الالتزامات الموجودة في البنوك تفوق الاصول المقابلة لها لدرجة ان يكون النظام المصرفي غير كافٍ لتغطية نفقاته .<sup>1</sup>

#### ثانيا : ازمة سعر الصرف .

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة ، وتحدث تلك الأزمات لدى إتخاذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة ، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لإنهيار سعر تلك العملة ، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في إندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997 . وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية ، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي ، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الإقتصادي وحدث الإنكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الغني الحريري ، دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي ، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، يومي 20-21 أكتوبر ، 2009 ، ص5.

<sup>2</sup> عزت صلاح عبد العزيز ، اعادة التوازن العقدي في ظل الازمة المالية العالمية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2013، ص 64 .

ثالثا : ازمة الديون الخارجية .

وتعتبر عن عجز الدولة عن خدمة ديونها الخارجية سواء كانت حكومية او خاصة . وتكون الحكومة معرضة لازمة ديون عندما تعتمد بشكل خاص على التمويل من خلال السندات قصيرة الاجل ، لان هذا يخلق حالة من عدم التطابق بين سندات التمويل قصير الاجل ومصادرها الضريبية طويلة الاجل ؛

كما تكون الدولة معرضة لازمة الديون اذا كانت السندات التي اصدرتها مقومة بعملة اجنبية ، اي انخفاض في قيمة عملتها بسبب ارتفاع في قيمة الديون المستحقة عليها بالعملة المحلية ؛

وفي هذه الحالة اذا ما ساد اعتقاد لدى المقترضين المحتملين بان الدولة تواجه صعوبة في سداد ديونها ، فإنها ستواجه صعوبة الحصول على المزيد من القروض بسبب ارتفاع الفائدة عليها نظرا لارتفاع مخاطر عدم السداد ، مما يزيد من احتمال تعرض الدولة لازمة الديون .<sup>1</sup>

الفرع الثاني : نماذج عن بعض الازمات المالية .

يهدف التعرف على اهم الازمات المالية التي زعزعت اقتصاديات هذه الدول ، ارتأينا دراسة مختلف الازمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي و الامام بكل واحدة منها .

اولا : ازمة الكساد العظيم 1929.

وهي اسوأ كارثة اقتصادية تواجه الاقتصاد العالمي وتسمى ازمة الكساد الكبير وهي لحد الان لازلت محط اهتمام الباحثين ، فهم يعيدون تحليل ، اسبابها وكيفية خروج الولايات المتحدة منها ، حيث انها كانت اكبر المتضررين منها . لقد حدثت بداية الازمة يوم الخميس 24 اكتوبر 1929 في بورصة نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق ، لكن لا وجود للمستثمرين ، انتشر الذعر وتدافع المستثمرون الى البورصة لبيع ما لديهم من اسهم وظلت الاسعار في تندي وخسر مؤشر داو جونز 22.6% من قيمته ، وفي نفس اليوم وجد آلاف المساهمين انفسهم مفلسين بل ان 11 مضاربا انتحروا في نهاية النهار بإلقاء انفسهم من ناطحات السحاب ، وانهارت البورصة خاسرة 30 مليار دولار ، الى ان فقد مؤشر داو جونز 89% من قيمته عام 1932 وهذا المبلغ في حينه يمثل عشرة اضعاف الميزانية الفدرالية ، ويفوق الانفاق الامريكي خلال الحرب العالمية الاولى . واستكملت الازمة تأثيراتها ، وأغلقت العديد من المصانع ، وسرح اعداد هائلة من العاملين . وتوقف الانتاج وانتقلت الازمة الى بقية الاسواق العالمية ، خصوصا انجلترا ، فرنسا ، و المانيا . وكانت تأثيراتها في المانيا

<sup>1</sup> موسى مبارك ، صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل استراتيجي ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ، 2012/2013 ، ص 32 .

اكثر حدة ، و افلست مئات البنوك وشركات التامين في الولايات المتحدة الامريكية ، وظهرت في حينها الكثير من المقالات التي تبشر بانتقال الغرب من الرأسمالية الى الاشتراكية حسب نبوءات كارل ماركس .<sup>1</sup>

### ثانيا : ازمة وولستريت 1987 .<sup>2</sup>

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987 ، و المتمثلة في الإنخفاض الكبير و المستمر في أسعار الأوراق المالية ، قد نتجت عن إتجاه أسعار الفائدة نحو الإرتفاع ، و توقع حدوث أزمة إقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الإقتصادي في معظم الدول ، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف ، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية ( خاصة الأسهم) إلى إنخفاضات متتالية و متسارعة ، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لإنخفاضات أخرى في أسعارها ، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة و أن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع و لا يوجد مشترين .

و قد أدى تفاقم الأزمة ، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي ، نظراً لأن جزءاً هاماً من الأوراق المالية محرر بالدولار، و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض و تسبب في إستمرار إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى. و كان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الإذخارات و الإستثمارات تأثيراً سلبياً على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة إنخفاض عوائدها، بينما يعود إرتفاع أسعار الأوراق المالية في و. م. أ في بداية 1986 إلى زيادة أرباح الشركات الأمريكية و دخول الإقتصاد الأمريكي في نمو إقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعا. ثم أدى الإنخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك.

### ثالثا : ازمة الاسواق الناشئة .

شهدت التسعينات كذلك عددا من الازمات في الاسواق الناشئة : المكسيك ، تركيا ، وفنزويلا في عام 1994، و الارجننتين في بداية عام 1995 ، ثم اخيرا بلدان جنوب شرق اسيا في 1997 . وقد اضطرت معظم هذه الدول الى الدخول في ترتيبات انمائية واسعة النطاق تمكنها من الحصول على قروض ضخمة من اجل الوفاء بمدفوعات خدمة ديونها .<sup>3</sup> وفيما يلي سنعرض ازمة جنوب شرق اسيا كمثال على الازمات التي مست الاسواق الناشئة.

<sup>1</sup> راضية بوزيان ، مرجع سابق ، ص 7 .

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كامل ، ص ص: 34،35 .

<sup>3</sup> احمد يوسف الشحات ، الازمات المالية في الاسواق الناشئة مع الاشارة لازمة جنوب شرق اسيا ، دار النيل للطباعة والنشر ، المنصورة ، مصر، 2001 ، ص 34 .

➤ **ازمة جنوب شرق اسيا 1997** : شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم 2-10-1997 والذي أطلق عليه بيوم الإثنين المجنون حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم إنتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فإنخفض مؤشر (Hang Seng) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة ، إضافة إلى إنخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة ، دون أن يكون متوقعا إنهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة و السرعة نظرا لما تتمتع به إقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7% - 8% كمتوسط) ، وتنوع قاعدتها التصديرية ، وإندماج أسواقها و إقتصادياتها في الأسواق العالمية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كامل ، مرجع سابق ، ص 39 .

## المبحث الثاني : قراءة في ازمة الديون السيادية الاوروبية

تواجه منطقة اليورو ازمة تعد الاخطر من نوعها منذ نشوء الاتحاد الاوروبي التي هي ازمة الديون السيادية لتعصف هذه الاخيرة بالاتحاد وتزعزع ركائزه لترمي بظلالها على بقية الدول التي لها علاقة معها . ولدراسة هذه الازمة لابد من التطرق لنشأة الاتحاد الاوروبي ومن ثم لمفهوم الديون السيادية ومراحلها و ثم التطرق لازمة الديون اليونانية .

### المطلب الاول :نشأة الاتحاد الاوروبي ومعايير الانضمام اليه.

مع ان القارة الاوروبية هي من اصغر قارات العالم الحديث ، إلا انها كانت السبابة في مجال تأسيس وإنشاء وتطوير المنظمات الاقليمية ، ومنها انشاء الاتحاد الاوروبي الذي يعتبر من اكبر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا والذي بلغ تكامله الاقليمي مرحلة متقدمة .

ومنه سنحاول التعرف على مراحل تطور الاتحاد الاوروبي والمعايير المطلوبة للانضمام الى الاتحاد .

### الفرع الاول : نشأة الاتحاد الاوروبي .

الاتحاد الاوروبي هو جمعية دولية للدول الاوروبية يضم 28 دولة وآخرها كانت كرواتيا التي انضمت في 1 جويلية 2013 . تأسس بناء على اتفاقية ماسترخت الموقعة سنة 1992<sup>1</sup>. وفيما يلي التطورات التاريخية للاتحاد:

- ❖ 1950/05/09: يعد يوم اعلان ميلاد الاتحاد الاوروبي حيث اقترح وزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان ) توحيد انتاج الفحم والفولاذ في كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية ( خطة شومان )<sup>2</sup>.
- ❖ 1951/04/18: وقعت كل من المانيا وبلجيكا وفرنسا وايطاليا وهولندا ولكسمبورج معاهدة انشاء الجماعة الاوروبية للفحم والصلب ، بهدف التوصل الى سوق اوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين<sup>3</sup>.
- ❖ بموجب معاهدة روما تم تكوين الجماعة الاقتصادية الاوروبية وبعضوية كل من فرنسا ، المانيا الغربية ، وايطاليا ، بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ ، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1958/01/01<sup>4</sup>.
- ❖ 1965/03/27: تم توقيع اتفاقية دمج الهيئات التنفيذية للمنظمات الثلاث التي شكلت المجموعة الاقتصادية الاوروبية في هيئة تنفيذية واحدة وضعت في حيز التنفيذ عام 1969<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الاتحاد الاوروبي ، تاريخ الاطلاع : 2015/02/15 ، على الساعة 14:33 ، على الموقع :

[http://ar.wikipedia.org/wiki/الاتحاد\\_الاوروبي](http://ar.wikipedia.org/wiki/الاتحاد_الاوروبي)

<sup>2</sup> صلاح الدين حسن السبسي ، قضايا اقتصادية معاصرة ، مكتبة دار الآداب ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، 1998 ، ص 11 .

<sup>3</sup> اسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، 1999 ، ص 57 .

<sup>4</sup> مغاوري شلبي علي ، اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص 7 .

<sup>5</sup> صلاح الدين حسن السبسي ، مرجع سابق ، ص 11 .

- ❖ 1968/07/01: بدأت الوحدة الجمركية التي نصت عليها معاهدة روما وتم خلالها رفع القيود المفروضة على حركة السلع للدول الاعضاء . وفي نهاية عام 1961 نجحت الدول الاعضاء في الغاء القيود الكمية على التجارة البينية .<sup>1</sup>
- ❖ 1970/01/01: بدأت دول المجموعة الاوروبية الاتجاه نحو التعاون السياسي الاوروبي اي انتهاج سياسة خارجية موحدة ؛
- ❖ 1970/04/21: صدر قرار تمويل المجموعة الاوروبية عن طريق موارد مالية خاصة بها بدلا من نظام الحصص المحددة المفروضة على الدول الاعضاء ؛
- ❖ 1973/01/01: حصلت المجموعة الاوروبية على الصلاحية الكاملة لرسم سياسة تجارية موحدة للدول الاعضاء ، وانضمت كل من الدانمارك وبريطانيا وايرلندا الى المجموعة لتصبح تسعة اعضاء.<sup>2</sup>
- ❖ 1979/03/13: اجتمعت دول الجماعة الاوروبية في بروكسل للاتفاق لى انشاء نظام نقدي اوروبي<sup>3</sup> . وقد تضمن النظام النقدي الاوروبي 8 عملات حيث غابت بريطانيا عن هذا الاجتماع ويستهدف النظام النقدي الاوروبي تحقيق الاستقرار النقدي في دول السوق بد ان شهدت تجربة نظام اسعار الصرف القائمة آثار سلبية عديدة على اقتصاديات دول السوق الاوروبية ، وفقا لهذا النظام يسمح لكل عملة ان تتذبذب مقابل العملات الاخرى الاعضاء في حدود (2.25%) من سعر العملة بالنسبة لوحد النقد الاوروبية ، وتلتزم الدول الاعضاء بأن تتخذ الاجراءات المناسبة لتكفل عدم انحراف عملاتها عن ذلك الهامش المسموح به كشرط لبقائها عضواً في النظام . ويهدف النظام النقدي الاوروبي الى تحقيق نوع من التكامل بين الدول اعضاء السوق المشتركة ، وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال القضاء على تقلبات اسعار الصرف التي كان لها تأثير سلبي على العلاقات التجارية بين الدول اعضاء السوق ، كما يؤكد النظام النقدي الاوروبي على اهمية تقارب مستوى معدلات التضخم والنمو في الدول الاعضاء كشرط اساسي لتحقيق الاستقرار النقدي ، مقرأً بذلك العلاقة بين اسعار الصرف والسياسات الاقتصادية المحلية ، وهكذا فان تقليل الاختلافات الاقليمية يعتبر هدفاً اساسياً للنظام بعد ان ساهم في استقرار العملات العالمية وفي زيادة درجة التعاون بين الدول الاعضاء خاصة على مستوى المصارف المركزية .<sup>4</sup>
- ❖ 1979/06/10-7: تم اجراء الانتخاب المباشر لاعضاء البرلمان الاوروبي ومقره لوكسمبورغ<sup>5</sup> . وكانت اول انتخابات برلمانية اوروبية مباشرة اجريت ، وظهر مفهوم البرلمان الاوروبي في معاهدة روما 1957 ، ويستمد البرلمان الاوروبي شرعيته من الاقتراع العام المباشر الذي يصوت فيه مواطنو الدول الاوروبية ، وينتخبون ممثلهم لمدة خمسة سنوات . وقد زادت المعاهدات الاوروبية اللاحقة البرلمان الاوروبي قوة في

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 61 .

<sup>2</sup> صلاح الدين حسن السبسي ، مرجع سابق ، ص 12 .

<sup>3</sup> مغاوري شلبي علي ، مرجع سابق ، ص 9 .

<sup>4</sup> صلاح الدين حسن السبسي ، مرجع سابق ، ص ص: 12،13 .

<sup>5</sup> نفس المرجع ، ص 14 .



- التأثير، وخاصة معاهدة ماستريخت 1992 ومعاهدة امستردام عام 1997 ، اللتان حولتا البرلمان الاوروبي الى مؤسسة تشريعية تقوم بدور مشابه لدور البرلمانات الوطنية .<sup>1</sup>
- ❖ 1981/01/01: تم انضمام اليونان لتصبح العضو العاشر في المجموعة الاوروبية ؛
- ❖ 1985/06/14: اعدت المفوضية الاوروبية برنامجا اصلاحيا في اطار ( الكتاب الابيض) عن استكمال السوق الداخلية ، والذي حدد الاجراءات اللازمة لإلغاء الحواجز المادية والضريبية والتقنية قبل عام من 1992 ، وربط اقامة السوق الداخلية مع زيادة الاموال المخصصة لصندوق التعديل الهيكلي ، وصندوق التلاحم ؛
- ❖ 1986/01/01: تم توقيع الوثيقة الاوروبية في لاهاي وبدأ تنفيذها في 1987/07/01، وقد منحت المجموعة الاوروبية صلاحيات موسعة وأسلوبا فعلا لاتخاذ القرار ، فحصل البرلمان الاوروبي على حق المشاركة في سن التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية ؛
- ❖ 1988/02/12-11: تم الاتفاق رؤساء الدول والحكومات على الاصلاحات البنوية والزراعية ، وحل مشاكل الانتاج الزراعي ، والتقليل من الفوارق الاجتماعية والإقليمية ؛
- ❖ 1990/10/03: تمت وحدة الالمانتين بانضمام جمهورية المانيا الديمقراطية الى جمهورية المانيا الاتحادية لكي تصبح الاولى جزءاً من المجموعة الاوروبية .<sup>2</sup>
- ❖ 1991/12/11-10-9: تم عقد قمة المجموعة الاوروبية في ماستريخت ، وفيها اتفق على تحويل المجموعة الاوروبية من مجموعة اقتصادية الى وحدة سياسية ذات عملة واحدة.<sup>3</sup> خلال هذه القمة صادق رؤساء دول وحكومات البلدان الاثني عشر الاعضاء على اتفاقية تأسيس الاتحاد الأوروبي ، والتي تم توقيع عليها في 1992/02/07 ، ودخلت حيز التنفيذ في 1993/11/01 . واستهدفت تلك الاتفاقية تسهيل تحويل الجماعة الى اتحاد اقتصادي ونقدي بحلول عام 1999 كحد اقصى وإقامة اتحاد سياسي بما في ذلك تبني سياسية خارجية وأمنية في مرحلة لاحقة .<sup>4</sup>
- ابتداء من اول جانفي 1999، اعتمدت إحدى عشرة دولة عضو في الاتحاد الأوروبي (EU) اليورو، حيث انضم إليهم خمسة آخرين. وقد أدى إدخال اليورو إلى إنشاء عملة يستخدمها 330 مليون مستهلك ، كما قررت جميع دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 دولة اعتماد عملة اليورو .<sup>5</sup>

<sup>1</sup> البرلمان الاوروبي ، الاتحاد الاوروبي بالعربية ، تاريخ الاطلاع : 2015/02/15، على الساعة : 17:29، على الموقع :

[www.eu-arabic.org/parliament.html](http://www.eu-arabic.org/parliament.html)

<sup>2</sup> صلاح الدين السيسي ، مرجع سابق ، ص ص 14،15.

<sup>3</sup> نفس المراجع ، ص 15 .

<sup>4</sup> احميمة خالد ، مرجع سابق ، ص 23.

<sup>5</sup> Paul Krugman , Maurice Obstfeld , **Economie Internationale**, pearson education , Paris, France,2009, p595.

- وفي جانفي 2001 استطاعت اليونان ان تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية للانضمام الى منطقة اليورو ، وليصبح العدد 12 دولة عضو .<sup>1</sup>
- ومن ابرز ما نصت عليه معاهدة ماستريخت مايلي :<sup>2</sup>
- السعي لإقامة اوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي ؛
  - التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الاعضاء ؛
  - تحقيق سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة ؛
  - اقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك اوروبي قبل جانفي 1994 ويتحكم في اصدار العملة الموحدة .

### الفرع الثاني : معايير الانضمام لمنطقة اليورو

جاء في معاهدة مايستريخت جملة من المعايير الاقتصادية الواجب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام الى النظام النقدي الاوروبي والعملة الموحدة . وتتضمن هذه المعايير مايلي :<sup>3</sup>

#### أولا :معدل التضخم

حددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في معدلات التضخم التي يجب أن تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصاديات أفضل ثلاث دول من حيث قدرتها على كبح جماح التضخم أي عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المعنية 1.5% عن متوسط معدل التضخم في الدول الثلاث .إلا أن هذه الطريقة وجهت لها الكثير من الانتقادات مما استلزم اختيار معدل أكثر تجريدا وتم اختيار معدل بين 2 بالمائة إلى 3 بالمائة ، وتم الاتفاق على أن يكون المعدل 2.7% ولقد استطاعت معظم دول الاتحاد الأوروبي استيفاء هذا المعيار وبمعدلات أقل من 3 %، ولقد استطاعت كل دول الاتحاد الأوروبي تحقيق هذا المعيار باستثناء اليونان.

#### ثانيا :نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي

اشتراطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي . وبعد توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن البعض من دول الاتحاد الأوروبي استطاعت تحقيق هذا المعيار وهي الدانمارك وفرنسا وايرلندا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة في حين حققت دول أخرى نسبة قريبة من النسبة المعيارية وهي ألمانيا 3.3% ، هولندا 3.6% . أما الفئة الثالثة من الدول فقد حققت نسبة عجز مرتفعة مثل اليونان 18 %، إيطاليا 10.5% ، وهو الأمر الذي أدى إلى التزام بعض الدول بتطبيق برامج

<sup>1</sup> احميمة خالد ، مرجع سابق ، ص23.

<sup>2</sup> سامية مقعاش ، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2007/2006، ص 27.

<sup>3</sup> سامية مقعاش ، مرجع سابق ، ص 13.

اقتصادية على المدى المتوسط تتضمن مجموعة من السياسات للاقترب إلى المعيار المحدد في معاهدة ماستريخت .وهذا دليل على جدية الدول الأوروبية في تحقيق ما نصت عليه تلك المعاهدة.

### ثالثا :نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

نظرا لأهمية الدين العام وخطورته في آن واحد اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60% من ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من النسبة المعيارية بسرعة مرضية. ومع توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن كلا من ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وإسبانيا والمملكة المتحدة حققت هذا المعيار 60% وأقل بينما كانت هذه النسبة مرتفعة في دول أخرى ولاسيما في بلجيكا 129% ، إيرلندا 103% ، إيطاليا 101% . وتوضح هذه النسب التباين الذي تتسم به اقتصاديات الدول الأوروبية العضوة في الاتحاد الأوروبي.

### رابعا :سعر الفائدة

بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة ومدى تأثيره على توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا تتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2 بالمائة بالمقارنة مع متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول الاتحاد الأوروبي تمتعا بالاستقرار في الأسعار) أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 3 .(وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

### خامسا :سعر الصرف

واجهت الدول الأوروبية متاعب جمة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها .وانطلاقا من هذا الواقع ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي .أي السماح بتقلبات سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى (الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) النطاق الضيق من 2 إلى 6 بالمائة والنطاق الواسع 15 بالمائة .(وقد استطاعت جميع العملات تحقيق هذا المعيار باستثناء الجنيه الايرلندي .وهدف هذا المعيار هو تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالإتحاد ، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

المطلب الثاني : مفهوم ازمة الديون السيادية .

شاع في الفترة الأخيرة مصطلح الديون السيادية Sovereign debts بصورة كبيرة ، خصوصا مع تعرض اليونان لمخاطر التوقف عن سداد التزاماتها نحو دينها السيادي، وبدأت تقرأ العبارة بشكل شبه يومي في الصحف ونسمعها في محطات الإذاعة ونشاهدها على محطات التلفاز بصورة مكررة ، إنها ببساطة أشهر عبارة اقتصادية خلال الازمة .

ومن هنا سنتطرق الى تحديد تعريف الدين السيادي وخصائصه .

الفرع الاول : تعريف ازمة الدين السيادي وخصائصه .

اولا : تعريف الدين السيادي Sovereign debts

هي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة ، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات ، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما ، إما طرح سندات بعملتها المحلية ، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين ، وفي هذه الحالة يسمى الدين دينا حكوميا . أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية ، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو .<sup>1</sup> ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية عبارة الدين السيادي .

الدين السيادي إذن هو دين على حكومة دولة من دول العالم مقوم بعملة غير عملتها المحلية ، وعلى ذلك فإن الفرق بين الدين الحكومي والدين السيادي هو في طبيعة عملة الإصدار التي يتم على أساسها اقتراض الحكومة.<sup>2</sup>

ثانيا : خصائص الديون السيادية .

من اهم خصائص الديون السيادية مايلي :<sup>3</sup>

- الديون السيادية ديون آمنة بشكل عام ، غير ان ضخامة حجمها تجعل المخاطر الكامنة المصاحبة لها على الاسواق كبيرة جدا وهذا في حالة تعرض احدى الدول المدينة الى ازمة سيولة تهدد قدرتها على السداد في المواعيد المجدولة لهذه الديون .

<sup>1</sup> ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، دين سيادي ، تاريخ الاطلاع 2015/02/13 ، على الساعة 15:35 ، دين سيادي/ar.wikipedia.org/wiki

<sup>2</sup> محمد ابراهيم السقا ، ماهي الديون السيادية ، موقع الفا بيتا نخبة كتاب المال والاقتصاد ، تاريخ الاطلاع 2015/02/13 ، على الساعة 17:44 ، <http://alpha.argaam.com/article/detail/14786>

<sup>3</sup> ناديا بلورغي ، تداعيات ازمة منطقة اليورو على الشراكة الاورومتوسطية -دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 ، ص 60 .

- تتميز الديون السيادية بأنها تحقق اقبال كبير من قبل المستثمرين في العالم ، نظرا لانخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لإقراض الحكومات بشكل عام ، مقارنة بديون مؤسسات الاعمال الخاص .

### ثالثا : تعريف ازمة الديون السيادية .

ويقصد بأزمة الديون السيادية فشل الحكومة في ان تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية ، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور ، ذلك أن توقف الحكومة عن السداد ، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك ، يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتها في المستقبل ، أكثر من ذلك فان ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة ، وإنما يمتد الذعر المالي أيضا الى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات. على سبيل المثال أدت أزمة الديون السيادية للأرجنتين في 2001 إلى قيام المستثمرين الأجانب (الذي لا يحملون سندات الدين السيادي للدولة) بسحب استثماراتهم من الأرجنتين مما أدى إلى حدوث تدفقات هائلة للنقد الأجنبي خارج الدولة ومن ثم حدوث نقص حاد في النقد الأجنبي لدى الدولة، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى نشوء أزمة للعملة الأرجنتينية .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد ابراهيم السقا ، ماهي الديون السيادية ، مرجع سابق .

الفرع الثاني : مراحل ازمة الديون السيادية .

يمكن تتبع ازمة الديون السيادية من خلال المراحل الخمس التالية :<sup>1</sup>

- **المرحلة الأولى :** ترتفع مستويات الدين القائم على الدولة نتيجة مجموعة من العوامل المسببة لتصاعد الدين ، التي يمكن أن تكون بسبب ضعف المالية العامة للدولة نتيجة عدم كفاية الإيرادات الضريبية أو انخفاض كفاءة عملية تحصيلها أو ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو لا يتماشى مع قدر على جمع الضرائب .. إلخ . ويترتب على استمرار هذه الأوضاع استمرار ارتفاع الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
- **المرحلة الثانية :** ترتفع درجة القلق في الأسواق نتيجة تفاقم مستويات الدين القائم على الدولة ، وهو ما يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمرين بسندات الدولة ، نظرا لتراجع الثقة بقدرتها على خدمة ديونها ، الأمر الذي يدفعهم إلى طلب معدلات أعلى من العائد على سندات الدين الخاصة بالدولة لمواجهة ارتفاع مخاطر توقفها عن خدمة الديون ، ويعني ذلك بالتالي ارتفاع معدلات الفائدة على إصداراتها الجديدة من السندات .
- **المرحلة الثالثة :** ترتفع تكلفة خدمة الدين نتيجة لارتفاع مستويات الدين القائم على الدولة من ناحية وارتفاع معدلات الفائدة على السندات الجديدة من ناحية أخرى ، ومن ثم تكون المحصلة النهائية لذلك هي ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو أكبر ومن ثم ارتفاع العجز المالي إلى الناتج في الدولة.
- **المرحلة الرابعة :** يترتب على ارتفاع تكلفة الاقتراض محاولة الدولة السيطرة على إنفاقها العام من خلال محاولة زيادة الضرائب أو رفع درجة كفاءة التحصيل لها ، أو من خلال طلب المساعدة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد بهدف السيطرة على العجز المالي ، أو تلجأ الدولة إلى خيار التقشف ، حيث تقوم الدولة بتخفيض مستويات الإنفاق المالي ومن ثم النمو في الدين العام للدولة ، غير أن تلك السياسة يترتب عليها انخفاض معدلات النمو وقد تدخل الدولة في حالة كساد ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج.
- **المرحلة الخامسة:** ونتيجة لهذه التطورات يصبح من الصعب على الدولة أن تقوم بخدمة دينها القائم وبقل إقدام المستثمرين على شراء سندات الدولة وهو ما قد يؤدي إلى توقف الدولة عن خدمة ديونها ، حتى ينتهي الأمر بالدولة إلى إعلان إفلاسها.

<sup>1</sup> رواق خالد ، اثر ازمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الاوروبية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2013/2012 ، ص ص: 59،60.

المطلب الثالث : ازمة الديون السيادية اليونانية.

تعود جذور ازمة الديون السيادية التي برزت جليا في منطقة اليورو الى الازمة المالية العالمية سنة 2008 ، عندما اضطرت البلدان المتقدمة الى اتخاذ تدابير هامة لدعم الاقتصاد ولإنقاذ القطاع المالي بغية تجنب الانكماش ، واضطرت الدول الاكثر تضررا وخاصة اليونان من ازمة الدين السيادي الى اللجوء الى المساعدة الدولية من اجل الخروج من الازمة.

الفرع الاول : تاريخ انضمام اليونان للاتحاد الاوروبي وطبيعة اقتصادها.

تعتبر اليونان العضو الثاني عشر في الوحدة النقدية الاوربية " اليورو " وباعتبار ان اليونان هي منبع الازمة لذا سنتطرق الى دراسة تاريخه حول انضمام اليونان الى الاتحاد الاوروبي ومن ثم دراسة طبيعة الاقتصاد اليوناني.

أولا انضمام اليونان للاتحاد الاوروبي

يعود انضمام اليونان الى الاتحاد الاوروبي الى سنة 1981 وانتفع بذلك من كل الاليات الممنوحة من طرفه في شكل صناديق اعانات يوفرها للبلدان المنطوية تحته والمتميزة بدخل اقل من المعدل الاوروبي ، هذه الموارد المالية اتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيته ، ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد ب 8 مرات ، ففي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981 اصبح يقارب 32000 دولار في الوقت الحالي ما اتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالمي الممنوح من طرف الامم المتحدة للتنمية والذي صنف اليونان في المرتبة 25 على 177 دولة ، ولكن منذ ان انضمت 10 دول جديدة الى قائمة الاتحاد الاوروبي سنة 2004 ، بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان ، حيث ان معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار أي اقل بكثير من الدخل السنوي لليونان فانتقلت هذه الاخيرة من بلد منتفع من الاعانات الاوروبية الى بلد مساهم فيها ، هذا التحول الهام مع انتهاء الالعاب الاولمبية بأثينا والذي تداين فيه اليونان كثيرا لتحضير هذه الالعاب دون ان ننسى الانعكاس لانتهاج هذه الالعاب على السياحة في هذا البلد والتي تمثل لوحدها قرابة العشر للناتج المحلي الخام.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> احميمة خالد ، مرجع سابق ، ص 32.

ثانيا : طبيعة الاقتصاد اليوناني.

يختلف الاقتصاد اليوناني في طبيعته عن باقي دول منطقة اليورو الذي هو عضوا فيها<sup>1</sup>، وفيما يلي سنوضح اهم النقاط التي يقوم عليها الاقتصاد اليوناني<sup>2</sup>:

- 1- الاعتماد بشكل كبير في التصدير للأسواق الاوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة والسكر.
- 2- تعمل العديد من المؤسسات من مستويات منخفضة من الكفاءة و الانتاجية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب .
- 3- معظم المؤسسات تعاني استدانة مفرطة ، وبالتالي امكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في اوقات الازمات.
- 4- نقص الادوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل التي تمكن الشركة من تحسين ادارة المخاطر الانتاجية التي يتعرضون لها.
- 5- هناك نقطة ضعف كبيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي طويل الامد للشركات ، ما يجعل من الصعب بالنسبة للاقتصاد اليوناني التكيف مع ديناميكية الاقتصاد العالمي واغتنام فرص مع ذلك.
- 6- هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد مما يحدث تأخير شديد في الاستعداد لمواجهة التحديات واغتنام الفرص المتاحة .

الفرع الثاني : جذور الازمة المالية اليونانية و اسباب نشوبها

اولا : جذور الازمة المالية اليونانية<sup>3</sup>

عاشت اليونان تحت الحكم العثماني مدة تقارب اربعة قرون ( من القرن الخامس عشر الى اوائل قرن التاسع عشر ) ، وحينما ضعفت الدولة العثمانية حررت اليونان ارضيها من النفوذ العثماني تدريجيا حتى وصلت الى الشكل المعاصر لخارطة الدولة كما تراها اليوم . ويسبب ضعف الاقتصاد وتردي احوال البنية التحتية اضطرت اليونان الى السعي للحصول على قروض من الدول الاوروبية ، وقد حصلت بالفعل على اول قرض من بريطانيا بعد الاستقلال عام 1823 ، بعدها حصلت على قروض اخرى خلال مراحل متتالية .

<sup>1</sup> رايس حدة ، نوي فاطمة الزهراء ، ازمة اليونان هل تعيق فكرة توسيع الاتحاد الاوروبي وتعميقه؟ ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي الوادي ، يومي 26-27 فيفري ، 2012، ص 4 .

<sup>2</sup> رحمانى موسى ، بوصبيح صالح رحيمة ، الازمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الاوروبي ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي الوادي ، يومي 26-27 فيفري ، 2012، ص ص: 2،3.

<sup>3</sup> عبد اللطيف درويش ، الازمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها ، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ الاطلاع : 2015/02/14، على الساعة 15:59، على الموقع : <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611135511179908.htm>



اعلنت اليونان عن عجزها عن الإيفاء بالتزامات الديون و اعلنت افلاسها اربع مرات : في السنوات 1827، 1843 ، 1893 ، 1932 ، وتكاد تكون اسباب عجز اليونان عن ايفاء بمستحقات ديونها في المرات السابقة هي نفس الاسباب التي ادت الى عجز اليونان عن الايفاء بمستحقات ديونها حاليا ، والتي قد تقودها الى الاعلان الرسمي عن الافلاس للمرة الخامسة بعد الاستقلال .

و على الرغم من تنوع اليونان لمصادر اقتراضها ، إلا ان هذه الديون لم تحقق الاهداف المرجوة منها وذلك للأسباب التالية :

- الانفاق العالي على التسلح .
- التسبب الاداري الفساد.
- تخلف النظام المصرفي.
- ضعف البنية التحتية.
- تخلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية.
- البيروقراطية والمحسوبية السياسة وعجز الدولة ن تطبيق القوانين لحسابات سياسية واجتماعية وخشيتها من النفاذ.
- عجز الدولة عن جمع الضرائب.
- الالتزامات و الاعباء المالية للديون اليونانية ، والتي تعتبر من اقصى الديون شروطا وأعلاها فائدة ، وذلك لأنها كانت تتم تحت ظروف اقتصادية وسياسية ضاغطة.
- فقدان اليونان لحصتها في الاسواق المحلية و الاوروبية بعد دخولها الاتحاد الاوروبي وذلك لضعف قدرة التنافسية للصناعات اليونانية مقارنة بالصناعات الاوروبية .
- ضعف السياحة وذلك بسبب عدم تحديد البنية السياحية مقابل نمو مراكز سياحية منافسة مثل بعض البلدان اوربا الشرقية ، تونس ، مصر ، تركيا .
- ضعف النظام المعلوماتي ، حتى ان الدولة لم تكن لديها احصائيات لإعداد موظفي الدولة والمتقاعدين، حتى ان كثيرا منهم كانت تصرف رواتبهم حتى بعد مماتهم.
- عدم توافق النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل ، حيث انه اقرب الى التعليم النظري منه الى العملي.
- ازدياد اعداد المتقاعدين والذي يشكل عبئا على الاقتصاد ، وهي من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الاوروبية الهرمة.
- عودة اعداد كبيرة من ابناء الجاليات اليونانية من دولة الاتحاد السوفياتي سابقا ، وما ترتب على ذلك من اعباء اقتصادية اضافية على مؤسسات الدولة وصناديق التأمين .

• ضعف مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة ووزاراتها ، فعلى سبيل المثال ، تقوم المستشفيات و الادارات المحلية وصناديق التأمين بتحديد ميزانيتها بنفسها ودون رقابة او اقرار حكومي مما ادى الى هدر كبير للأموال.

واستمرت اليونان في سياسة اللجوء الى الاقتراض دون حساب لتداعيات ذلك حتى ان احد السياسيين الاوربيين قال ان " اليونان مدمنة ديون " .

كان الانفاق يفوق بكثير مستوى الدخل ، وكون ان هذه الحالة استمرت لسنوات طويلة ، فقد كان ينظر اليها انها حالة طبيعية دون ان يكون لدى الساسة اليونانيين حطة عملية لموجهتها والتعامل معها.

ثانيا : اسباب نشوب الازمات اليونانية .

هناك عوامل داخلية وخارجية ادت الى ظهور هذه الازمات :<sup>1</sup>

#### I. العوامل الداخلية :

حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا ونشاط خلال الفترة 2001-2007 حيث نما الاقتصاد بنسبة 4% وساهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك ، مما ادى الى زيادة استهلاك القطاع الخاص ، وزاد الانفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الايرادات بنسبة 31% ، كذلك ساهم ضعف التحصيل الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا ، وزادت الرواتب بمعدل 5% سنويا ، بينما بلغت الزيادات في الاتحاد الاوربي نصف هذه النسبة مما ادى الى ضعف التنافسية، وزيادة عجز الميزان التجاري.

#### II. العوامل الخارجية.

اذ تتمثل اهم الاسباب الخارجية في :

• دخول في عضوية العملة الاوربية : اصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقة ، تتماشى مع اتفاقية ماستريخت . نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات الى مجمل الناتج المحلي ، وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الاوربية ، مما ادى الى التأخير في اتخاذ اجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل.

• الازمات المالية العالمية 2008 : تأثرت اليونان بالازمات المالية العالمية ، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري ، وضعف التنافسية ، مما ادى الى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في عام 2009 ، كما بلغت نسبة الدين العام الى مجمل الناتج المحلي 115 % .

• المبالغة في الدين العام : منذ نهاية عام 2009 ، ازدادت مخاوف الدائتون والمستثمرون في بعض الدول الاوروبية ( اليونان ، ايرلندا ، ايطاليا ، اسبانيا ، البرتغال ) وهذا ادى الى ظهور ازمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية . ان مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام ، ادى الى قرع جرس الانذار في الاسواق المالية.

<sup>1</sup> بوالكور نور الدين ، ازمة الدين السيادي في اليونان : الاسباب والحلول ، مجلة الباحث ، الجزائر ، العدد 13 ، 2013 ، ص ص: 60،61.

## المبحث الثالث : تطور الازمة اوروبا و خطط الانقاذ الاوروبية

كنتيجة لتفاقم الديون السيادية في منطقة اليورو لدرجة انها اصبحت تهدد كيان الاتحاد الاوروبي سياسيا واقتصاديا فان هذا الكيان اتخذ مجموعة من الاجراءات من اجل التقليل من حدة هذه الازمة وتوسيعها .

### المطلب الاول : تطور ازمة الديون السيادية في دول منطقة اليورو.

تفاقت الازمة في منطقة اليورو لتصبح اهم حدث سياسي واقتصادي ومالي لعام 2011 ، حيث لم تتوقف ازمة تعاظم الدين السيادي وضعف الاقتصاد على اليونان فقط بل انتقلت عدوى العجز الناجم عن الازمة المالية العالمية والتهرب عن دفع الضرائب الى اسبانيا والبرتغال ، وفيما بعد الى ايطاليا.

وسنتطرق في هذا المطلب الى الدول الاكثر تضررا من الازمة.

### اولا : ازمة الديون في البرتغال.

تفاقت ازمة الديون في البرتغال بسبب الاضطرابات السياسية في منتصف شهر مارس في عام 2011 ،استقالة رئيس الوزراء البرتغالي " جوزيه سوكراتيس " من منصبه بعد رفض البرلمان البلاد تدبير النقشف التي فرضتها الحكومة والتي كانت تهدف الى تجنب عملية خطة الانقاذ ونتيجة لذلك لم يكن لإدارة الحزب الاشتراكي المؤقتة اي خيار سوى الحصول على حزمة الانقاذ من الاتحاد الاوروبي ، و التمويل الخارجي في حالات الطوارئ كانت هناك حاجة لتغطية تكاليف التعويض و اعادة تمويل التزامات الديون الخارجية للبرتغال ، وتم الاتفاق على برنامج انقاذ 78 مليار يورو في اوائل شهر ماي ، على خطة انقاذ من صندوق النقد الدولي و الاتحاد الاوروبي من اجل تحقيق الاستقرار في اوضاعها المالية ، والذي يركز على ثلاثة ركائز للاقتصاد البرتغالي<sup>1</sup>:

- التكيف المالي.
- تحسين القدرة التنافسية.
- تعزيز الملائمة المالية للقطاع المصرفي.

وتهدف خطة الانقاذ الاوروبية الى تخفيض عجز الميزانية 3% من الناتج الاجمالي في 2013 ، من خلال تنفيذ مجموعة اخرى من الزيادات الضريبية وتخفيضات في الانفاق و اصلاحات سوق العمل و اعادة رسملة البنوك ، وتسريع برنامج الخصخصة ، حيث ان هذه الاصلاحات تتمتع بتأييد سياسي واسع النطاق.وفيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية لبرتغال.

<sup>1</sup> احميمة خالد ، مرجع سابق ، ص 48.

جدول (1) : بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة البرتغال (2010-2014).

البيان	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الاجمالي (%)		1.9	-1.3	-3.2	-1.6	0.8
التضخم		1.4	3.6	2.8	0.4	0.8
البطالة		12.0	12.9	15.9	16.5	16.8
توازن الموازنة العامة		-9.8	-4.3	-6.4	-5.9	-4.0
الدين العام الاجمالي		94.0	108.2	124.1	129.4	126.6
ميزان الحساب الجاري		-10.6	-7.7	-4.7	-3.6	-2.8

Source : European commission, European Economic Forecast , winte 2014 p :91.

### ثانيا : ازمة الديون في اسبانيا.

مع انتشار الازمة الاوروبية بدأت اثارها تصل الى الدول الاوروبية ذات الاقتصاد القوي كاسبانيا وبلجيكا ، خاصة مع تردي التصنيف الائتماني لاسبانيا والذي يعني امكانية تعرضها للعجز عن سداد ديونها العامة ، اذ وصل العجز في ميزانيتها في 2009 ما يقارب 11.1% من الناتج المحلي الاجمالي وما زاد تفاقم الوضع تردي سوق العقارات والبناء الذي كان يولد ايرادات عالية للحكومة لكن الحكومة الاسبانية قاومت بشدة واستطاعت تخفيض العجز الى 6% في 2011 ولا تزال تحاول البلوغ الى نسبة 3% تحت ضغط الحكومة والاتحاد الاوربي ، خاصة لكونها من القوى الاوروبية الاقتصادية ( رابع اكبر اقتصاد في الاتحاد الاوربي ) اذ ان اقتصادها اكبر من اقتصاد اليونان والبرتغال وايرلندا مجتمعة.<sup>1</sup>

وفيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة اسبانيا (2010-2014).

<sup>1</sup> مقلند مريم ، أزمة الديون في أوروبا وتأثيرها على قطاع السياحة في الدول العربية - دراسة حالة المغرب والأردن- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص تسويق وتجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2012/2013، ص80.

الجدول رقم (2) : بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة اسبانية (2010-2014).

البيان	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)		-0.2	0.1	-1.6	-1.2	1
التضخم		2	3.1	2.4	1.5	0.3
البطالة		20.1	21.7	25	26.4	25.7
توازن الموازنة العامة		-9.6	-9.6	-10.6	-7.2	-5.8
الدين العام الاجمالي		61.7	70.5	86.0	94.3	98.9
ميزان الحساب الجاري		-4.6	-4.2	-2.5	-1.2	-0.4

Source : European commission, European Economic Forecast , winte 2014 p :65.

### ثالثا : ازمة الديون في ايطاليا .

تعتبر ايطاليا ثامن اكبر اقتصاد في العالم ، اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي لها في 2010 حوالي 2.1 تريليون دولار ، كما تعد من اكبر الاسواق لإصدار السندات الحكومية وهو ما جعل الاخلاص بسداد ديونها يؤدي الى ارتفاع ألفة لكن حجم الدين الهائل جعلها تدخل في دوامة الازمة بالرغم من اقتصادها الضخم والذي يبلغ ثلاث اضعاف الاقتصاد اليوناني ، فقد وصل حجم دينها في 2011 الى 2.2 تريليون دولار اي ما يعادل 120% من الناتج المحلي الاجمالي ، والحالة الايطالية قد زادت من تعقيد الازمة لان الصندوق الاوروبي لم يعد قادرا على مواجهة الاحتياجات التمويلية للتعامل مع الديون للبلدان الازمة خاصة ذوي الديون الضخمة كاطاليا .وفيما يلي جدول يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية لاطاليا.<sup>1</sup>

الجدول رقم (3) : بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة ايطاليا (2010-2014).

البيان	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الاجمالي (%)		1.7	0.5	-2.5	-1.9	0.6
التضخم		1.6	2.9	3.3	1.3	0.9
البطالة		8.4	8.4	10.7	12.2	12.6
توازن الموازنة العامة		-4.5	-3.8	-3.0	-3.0	-2.6
الدين العام الاجمالي		119.3	120.7	127.0	132.7	133.7
ميزان الحساب الجاري		-1.3	-1.1	1.1	2.3	2.8

Source : European commission, European Economic Forecast , winte 2014 p :71.

<sup>1</sup> مقلد مريم ، مرجع سابق ، ص 80.

المطلب الثاني : خطط الإنقاذ الأوروبية والحلول المقترحة لحل الازمة .

من اجل الحفاظ على النظام النقدي الموحد لدول منطقة اليورو ، سارعت هذه الدول لإتباع مجموعة من التدابير و الاجراءات لمحاولة الخروج من الازمة ومنع توسعها وتفاقمها اكثر فأكثر .

الفرع الاول : خطط الإنقاذ الأوروبية .

الاتحاد الأوروبي قدم قروضا سريعة سماها "حزمة الإنقاذ المالية " لليونان" ، ومقابل ذلك فرض عليها القيام بالعديد من الإجراءات أهمها ما يلي :<sup>1</sup>

- ◀ إعفاء 150,000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم ؛
- ◀ خفض المرتبات عموما والمرتب الأساسي ومعاشات التقاعد ؛
- ◀ رفع سن التقاعد ؛
- ◀ رفع ضريبة الدخل والضريبة على السلع ؛
- ◀ تحسين أداء جهاز التحصيل الضريبي ؛
- ◀ دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بغرض خفض الإنفاق ؛
- ◀ خفض الإنفاق على التسليح .

وكانت حزمات الإنقاذ الأوروبي الموزعة كالتالي:

#### 1. حزمة الإنقاذ الاولى (2010 - 2011) :<sup>2</sup>

قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتنفيذ خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها قبل 10 أيام مع المفوضية الأوروبية ، وتتضمن الخطة قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو تحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية خلال السنة الجارية إضافة إلى حاجة اليونان لتسديد 16 مليار يورو لسندات يحل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو ويسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3% فإن اليونان غير قادرة على إعادة تمويل هذه السندات.

وردت المفوضية الأوروبية على الطلب اليوناني بأنها سوف تقوم بتنفيذ الآلية في أسرع وقت ممكن ، فيما صرح مدير عام صندوق النقد الدولي دومينيك شتروس "نحن مستعدون للتحرك سريعا لتلبية هذا الطلب وتقديم

<sup>1</sup> خير الدين معطي الله ، سامية بزاري ، اثر تحرير سعر الفائدة في خلق الازمات المعاصرة- ازمة اليونان نموذجا- ، الملتقى الدولي الثامن حول

الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ، يومي 08/07 ماي 2013 ، ص 15.

<sup>2</sup> ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، ازمة الدين الحكومي اليوناني ، تاريخ الاطلاع 2015/03/01، على الساعة 15:42،

ازمة\_الدين\_الحكومي\_اليوناني/ <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

المساعدة لليونان والبالغة قيمتها 60 مليار دولار". وأضاف "كنا نعمل بشكل وثيق مع السلطات اليونانية منذ أسابيع لبحث المساعدة التقنية ولدينا فريق على الأرض في أثينا يعمل منذ أيام مع السلطات والاتحاد الأوروبي. ويتعين على المفوضية والبنك المركزي الأوروبي أولاً تقييم احقية اليونان بالطلب ، وبعد ذلك ستقرر الدول الـ15 الأخرى الأعضاء في "منطقة اليورو" ما إذا كانت ستدعم اليونان مالياً. وقالت المفوضية الأوروبية إن قروضاً طارئة ستصرف لليونان في أقرب وقت ممكن.

الجدول رقم (4) : القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011 ( بالمليار يورو )

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد	المجموع
الدفعة الاولى	ماي 2010	14.5	5.5	20.0
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010 جانفي 2011	6.5	2.5	9.0
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15.0
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8.7	3.2	11.9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5.8	2.2	8.0
المجموع	_____	52.9	20.1	73.0

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، ازمة الدين الحكومي اليوناني ، تاريخ الاطلاع 2015/03/01 ، على الساعة 15:42 ،  
[http://ar.wikipedia.org/wiki/ازمة\\_الدين\\_الحكومي\\_اليوناني](http://ar.wikipedia.org/wiki/ازمة_الدين_الحكومي_اليوناني)

II. حزمة الانقاذ الثانية ( فيفري 2012 ) : <sup>1</sup>

أقرت دول منطقة اليورو في 21 فيفري 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان ، وتتضمن الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130 مليار يورو ، فضلا عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائئها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53.5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات أي ما يعادل 107 مليار يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق يحل بعد ثلاثين سنة وبنسبة فائدة متغيرة ، تتراوح بين 2% حتى 2015 ، و 3% حتى 2020 ، و 4.3% في السنوات الموالية ، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042 ، وأما القروض التي سيقدمها الدائنون الدوليون فتصل في مجموعها إلى 130 مليار يورو، تسدد تدريجيا إلى غاية 2014 ، وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو ، ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120.5% في 2020 ، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد .

الفرع الثاني : الاجراءات والحلول الاوروبية لمواجهة الازمة .

لمواجهة الأزمة الأوروبية ، اتخذت دول منطقة اليورو إجراءات اقتصادية ، وشكلت أجهزة لمتابعة تنفيذ تلك الإجراءات ، ومن أهم الهيئات التي تم إنشاؤها ما يلي: <sup>2</sup>

- صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF): اتفق القادة الأوروبيين في 09 مايو/ أيار 2010 على إنشاء صندوق أوروبي للاستقرار المالي ، يهدف إلى توفير المساعدة لدول منطقة اليورو التي تواجه صعوبات ودرء أخطار الأزمات المالية ، قادر على إصدار 440 مليار يورو في الأسواق المالية. علما أن هذا الدعم قد يعزز في حدود 250 مليار يورو من قبل صندوق النقد الدولي وفي حدود 60 مليار يورو من التسهيلات الأوروبية لمساندة ميزان المدفوعات ، أي أنه تم تشكيل قدرة قوامها 750 مليار يورو تسمح بمواجهة الأزمة السيادية داخل منطقة اليورو. ونسبة مشاركة دول منطقة اليورو في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27% ، تليها فرنسا بنسبة 20% ، وإيطاليا بنسبة 18% . وقد قال الخبير الاقتصادي يان راندولف: "كلما كان الصندوق أكبر كلما

<sup>1</sup> نزار سناء ، زايد مريم ، دور التحرير المالي في انتشار ازمة الديون السيادية اليونانية في منطقة اليورو ، الملتقى الدولي الثامن حول الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ، يومي 08/07 ماي 2013 ، ص 43.

<sup>2</sup> خنيط خديجة ، خلخال منال ، اليونان ...انطلاق شرارة ازمة الديون السيادية الاوروبية ، الملتقى الدولي الثامن حول الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ، يومي 08/07 ماي 2013 ، ص ص : 11 ، 10 .



كان ذلك أحسن لأن ذلك يعني وجود ما يكفي من الأموال لرسملة البنوك والنظام المالي الأوروبي". لكن تكبير حجم الصندوق الذي يتخذ من اللوكسمبورغ مقراً له، يتطلب موافقة برلمانات الدول المشاركة فيه على ذلك.

- الجهاز المالي الأوروبي للموازنة (EFSM): يقوم هذا الجهاز بتقديم التمويل في حالة الطوارئ والحالات المستعجلة.

- الهيئة الأوروبية المشتركة (EFC): تتابع هذه الهيئة تنفيذ القوانين والعقوبات وتحدد نسبة العجز المسموح بها، وتضع شروط الإقراض.

كما اتخذ المصرف المركزي الأوروبي عدة إجراءات ، منها تشديد الرقابة على المصارف والحكومات وتقديم قروض طويلة الأمد لها ، وفرض إصلاحات على المؤسسات المالية ، واتخاذ قرار بتقديم قروض بشكل مباشر للمصارف حتى لا تتحمل الدول تبعات تعثر تلك المصارف ، وحتى لا ترتفع مديونيات الدول ما قد يحول دون لجوئها إلى الأسواق المالية العالمية عند الحاجة. كما أن المصرف المركزي الأوروبي رصد مبالغ كبيرة للاستثمار والتنمية.

إن دول منطقة اليورو ستعيش أزمة طويلة المدى رغم القوانين التي فرضت والقرارات التي اتخذت ، فالأزمة حدثت من الاستهلاك وهو ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري ، فالعديد من الدول ما زالت تستورد أكثر مما تصدر ، فقد انخفضت صادرات ألمانيا ، كما أنه هناك تزايد في عجز الميزان التجاري يزيد عن 43 مليار دولار لكل من إيطاليا وإسبانيا واليونان. وسندات الدول الأوروبية تواجه حالة من فقدان القيمة والكساد ما لا يشجع على شرائها. وقد أصبحت منطقة اليورو منطقة طاردة للاستثمار ولرؤوس الأموال ترتفع بها الضرائب ويزداد بها التوتر والأثر النفسي الناجم عن مخلفات الأزمة.

لم تتجح الحكومات في محاصرة الأزمة الأوروبية والحد من انتشارها ، فهي أعمق مما تبدو ، والأرقام الحقيقية للديون أكبر بكثير من الأرقام المعلن عنها ، فالحكومات لن تكون قادرة على تطبيق الإجراءات النقدية، و سيزداد عدد الأفراد والمؤسسات العاجزة عن دفع الضرائب في ظل البطالة التي تصل في بعض الدول إلى 25%. وبالنسبة للبنوك التي يصر الاتحاد الأوروبي على بعث الحياة في جسدها الميت عن طريق تمويلها فستزداد في تحفظها إزاء تقديم القروض، وبذلك لن تذهب الأموال إلى الاستثمار الذي لن يكون قادراً على الاستمرار بسبب الضرائب وارتفاع التكاليف. ويتوقع في الفترة القادمة أن تعيش منطقة اليورو، وخاصة جنوب أوروبا، حالة من القلاقل والإضرابات والصراعات الاجتماعية، ما يزيد من أعبائها الاقتصادية ويؤدي إلى الصدام مع النقابات وإلى تغييرات سياسية.

رغم أن الإجراءات الأوروبية تعاملت مع الأزمة إلى الحد الذي حال دون إفلاس أي من دول منطقة اليورو ، إلا أن اقتصاديات هذه الدول لا زالت هشة وعاجزة عن مواجهة أزمة ديونها ، وستبقى كذلك لفترة طويلة ، لذلك فإنه من الأجدر أن تقوم أوروبا بما يلي:

- إعفاء الدول المتعثرة من فوائد ديونها ؛

- فرض رقابة على كل التعاملات المصرفية للحيلولة دون مخالفة المصارف للقوانين ؛
  - الدعم المباشر للاستثمار دون وساطة مصرفية أو حكومية؛
  - فرض رقابة على الحكومات وإلزامها بالقوانين الأوروبية ؛
  - متابعة حركة رؤوس الأموال والحد من هجرتها ؛
  - تشكيل هيئة مالية موحدة، وتوحيد القوانين المالية والاجتماعية كالضرائب والتقاعد والأجور؛
  - انكفاء أوروبا على الأسواق الداخلية لفترة من الزمن ، وتوقف الدول الصناعية الأوروبية عن محاولاتها لخفض قيمة اليورو بغرض منافسة الولايات المتحدة الأميركية والصين تجاريا.
- بخلاف ذلك ، قد تنهار بعض الدول الأوروبية وخاصة دول جنوب أوروبا ، وسيضطر العديد من الدول إلى الخروج من منطقة اليورو. والاحتمال الأرجح هو لجوء الدول المتعثرة إلى الأخذ بفكرة ازدواجية أو ثنائية العملة أي عملة محلية للتعاملات الداخلية ، واليورو للتعاملات الخارجية ، وهذا سيساعد على تفادي ردود الفعل المحتملة. ولكن أسوأ ما في القضية هو أن أوروبا تاريخيا كلما واجهت أزمة ذهبت للبحث عن حل خارج حدودها بأية طريقة وبأي ثمن.

المطلب الثالث : مستقبل منطقة اليورو في ظل ازمة الديون السيادية .

انتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي ، وشككوا في قدرته على الاستدامة ، بسبب افتقاده أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلثي ، وهو ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء ، خصوصا في أوقات الأزمات ، بما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة سيولة طارئة تلحق بالدول الأعضاء في الاتحاد وقد شكلت أزمة الديون السيادية لليونان اختبارا حقيقيا لمنطقة اليورو وهذا ما يجعل اليورو على محك حقيقي، تطرح بشأن مستقبله عدة سيناريوهات.<sup>1</sup>

الفرع الاول : البديل الاول "انهيار اليورو" .

رأى بض المراقبين ان انهيار اليورو ربما اصبح شبه حتمي وهو مجرد وقت لا اكثر وان هناك الكثير من الاخطار التي تحيط اليورو بسبب الازمات التي تعصف ببعض الدول في منطقة اليورو وخاصة مجموعة الدول الخمس ( البرتغال ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليونان ، اسبانيا ) المسماة PIIGS.<sup>2</sup> و اظهرت هذه الازمة احتمالات عديدة قد تعجل بخروج بلد او اكثر من اليورو .  
اولا : احتمال انسحاب بلد واحد او اكثر من بلدان الجنوب .<sup>3</sup>

أكثر السيناريوهات المطروحة معقولة هو سيناريو الخروج من اليورو من جانب الدول المضطربة ماليا، غير أنه للأسف فإن عملية الخروج ليست بهذه السهولة التي قد تبدو للعيان، إن عملية خروج أي دولة من الاتحاد النقدي تثير مجموعة من القضايا محل النقاش. فالبعض يرى أنه لا آثار تذكر لعملية الخروج وأن الأمور لن تكون أسوأ مما هي عليه الآن في ظل المشكلات التي أدت إلى ظاهرة الديون السيادية، أي أن مثل هذه الدول المدينة لن تجد عملية الخروج بمثل هذا القدر من السوء، فهي تواجه أصلا مثل هذه الآثار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما أراه تبسيطا شديدا للقضية محل النقاش.

من ناحية أخرى ، يرى البعض أن عملية الخروج ستحقق فوائد للمجموعتين من الدول، تلك التي ستخرج، وتلك التي ستبقى في عضوية اليورو. فبالنسبة للدول التي ستخرج من المنطقة سوف تتمكن هذه الدول من استعادة استقلاليتها وسيطرتها على عملية صناعة السياسة النقدية فيها ، بدلا من تركها في يد البنك المركزي الأوروبي، وتؤدي استعادة استقلالية الدولة من الناحية الفنية إلى تمكينها من أن تصمم وتنفذ سياسات نقدية تتماشى مع متطلبات وضعها الاقتصادي الخاص ، بدلا من أن تتبع سياسات نقدية مصممة أساسا للوضع الاقتصادي العام في المنطقة ، وقد يبدو للعيان أن ترك اليورو يعد أمرا جذابا لهذه الدول ، لأنه سيمكن دولا

<sup>1</sup> بوخاري لحو ، عايب وليد ، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي في ظل ازمة الديون السيادية لليونان ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي الوادي ، يومي 26-27 فيفري ، 2012، ص 16.

<sup>2</sup> محمد نجيب السعد ، ازمة اليورو والمستفحلة ..عودة (هتلر) من جديد ، تاريخ الاطلاع : 2015/03/02 ، على الساعة 13:46،

<http://www.alwatan.com/graphics/2012/07jul/7.7/dailyhtml/qadaia2.html>

<sup>3</sup> محمد ابراهيم السقا ، السيناريوهات المستقبلية لليورو ، الجريدة الاقتصادية الالكترونية ، تاريخ الإطلاع 2015/03/02 ، على الساعة 17:10،  
[http://www.aleqt.com/2011/01/07/article\\_488411.html](http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488411.html)

مثل إسبانيا وإيطاليا من أن تخفض قيمة عملاتها المحلية بما يساعد على جعل أجور عمالها تتماشى مع إنتاجيتهم ، الأمر الذي سيرفع من مستويات تنافسيتها الدولية. أما بالنسبة للدول التي ستبقى مثل ألمانيا على سبيل المثال فإنها ستتمكن من المساعدة على تصميم سياسات نقدية مغايرة لا تسبب لها تضخما نتيجة لفتح قنوات السيولة مع الدول الأخرى المضطربة في المنطقة ، أو أن تحدد معدلات الفائدة التي تتماشى مع أوضاعها الاقتصادية ، والتي ربما قد تقتضي رفع معدلات الفائدة وليس خفضها.

بالنسبة للدول التي ستخرج ، فإن عليها أن تقوم بالتخطيط لإدخال عملة جديدة لتحل محل اليورو ، أو العودة إلى عملتها الأصلية التي كانت تستخدمها قبل الالتحاق بالاتحاد النقدي. ومن المؤكد أن ذلك الأمر سيكون مسألة صعبة ، وإن كانت غير مستحيلة ، خصوصا أننا نعيش في عصر النقود القانونية ، حيث يمكن للدولة أن تفرض قوة الإبراء لعملتها المحلية بالقانون ، الذي يمكن أن يلزم المتعاملين بأن تتم عمليات إجراء المعاملات المالية بتلك العملة سواء في القطاع العام أو الخاص ، الأمر الذي سيسمح بإدخال العملة بسهولة نسبيا في الاقتصاد الوطني، وكذلك تحويل المودعات البنكية عند معدل الصرف نفسه مع اليورو والسائد وقت إدخال العملة الجديدة. كما سيقوم البنك المركزي بطبع العملة الجديدة وتحديد معدل فائدة لها، ولكن من المؤكد أن معدلات الصرف التي ستسود لاحقا بين العملات الجديدة واليورو وباقي عملات العالم ستكون أقل، وهو ما يعني خفض في قيمة العملات المحلية لهذه الدول، وهو إجراء سيكون مساعدا لهذه الدول المضطربة في منطقة اليورو.

### ثانيا : احتمال انسحاب بلد او اكثر من بلدان الشمال<sup>1</sup>.

الاحتمال الآخر هو خروج بلد واحد أو أكثر من بلدان الشمال نتيجة الإحباط من أزمة الديون السيادية ، وقد أعربت دول أوروبية عديدة كألمانيا بعد إطلاق اليورو عن قلقها بشأن قدرة البنك المركزي الأوروبي على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتزام دول الجنوب باتفاقية ماستريخت ، ولهذا الغرض أنشئ البنك المركزي الأوروبي والذي يتكفل بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتوظيف الكامل ، كما تضمن النص القانوني المنشئ له عدم إنقاذ الدول التي تعاني من مشاكل و ضرورة احترام اتفاقية ماستريخت.

إن أزمة الديون السيادية لليونان جعلت التزامات البنك المركزي الأوروبي محل تساؤل ، ويجادل البعض أن قرار البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة اليونانية يمثل خسارة لاستقلالية البنك المركزي الأوروبي ، كما يلاحظ غياب الإجماع حول الدعم السياسي لحزمة الإنقاذ المالي لبلدان الجنوب وهذا ما يزيد من احتمال خروج بلد أو أكثر من البلدان الشمالية.

إن انسحاب أحد الدول الشمالية من منطقة اليورو يجعلها تستعيد مرة أخرى استقلالية سياستها النقدية والحد من التزاماتها المالية تجاه دول الجنوب ، إلا أن لانسحاب كذلك آثارا سلبية فالعودة إلى العملة الوطنية مرة

<sup>1</sup> احميمة خالد ، مرجع سابق ، ص 62 .

أخرى سوف يؤدي إلى تراجع قدرتها التنافسية نظرا لارتفاع عملاتها مقابل اليورو كما ستواجه الدول الشمالية عوائق قانونية تحول دون انسحابها.

### الفرع الثاني : البديل الثاني " تعافي منطقة اليورو".<sup>1</sup>

سيناريو آخر يطرح نفسه وهو خروج منطقة اليورو من هذه الأزمة بسلام، إذا ما نجحت المنطقة في تهدئة الأوضاع في أسواق الدول الأوروبية الجنوبية الضعيفة وذلك من خلال حزمة المساعدات المالية وتعهد البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة و فرض حزمة جديدة للتقشف، يرى العديد من المتتبعين أنه يمكن تجاوز هذه الأزمة إذا ما نجحت إجراءات التقشف والإصلاحات الهيكلية في تخفيض السعر في دول الجنوب، وهذا ما يبعد احتمال اللجوء إلى مزيد من تكامل السياسات المالية داخل المنطقة، كما يرى بعض المختصين إن المساعدات التي يقدمها الصندوق النقدي الدولي والدول الأوروبية الأخرى سوف تسمح بتأجيل الإصلاحات الهيكلية إلى حين استعادة هذه الاقتصاديات لعافيتها الاقتصادية، ما يجعلها بمنأى عن المضاربات التي يمكن أن تضر بهذه الإصلاحات.

كذلك أخذ البعض يتحدث عن أن استمرار اليورو في ظل هذه التهديدات التي تواجهه حاليا، سيتطلب ضرورة قيام نظام مالي مشترك، أو اتحاد مالي مشترك على غرار الاتحاد النقدي ومجمع ضرائب مشترك، وسياسات مشتركة للميزانيات العامة، حيث يتم تسليم السياسات المالية إلى إدارة مالية مركزية، مثلما هو الحال بالنسبة للسياسة النقدية، وفتح باب التحويل المالي على مصراعيه بين الدول الأعضاء، وذلك لتمويل جهود التعامل مع الدين العام الأوروبي بشكل مشترك. في حين يرى البعض أن هذا المقترح الخاص بالوحدة المالية بين دول أوروبا سيعني نتيجة واحدة، وهي أن الديون السيادية الأوروبية ستكون ديونا ألمانية. ومما لا شك فيه أن مثل هذه المقترحات في مجموعها ليست أمرا هينا وربما قد تتطلب إجراء استفتاء شعبيا بين دافعي الضرائب في أوروبا.

ويدور الجدل حول ما إذا كانت منطقة اليورو قادرة على مواجهة أزمة مماثلة في المستقبل بفاعلية أكبر مما يسمح بإطالة عمر اليورو، لذلك هناك العديد من المقترحات كنقل السلطة المالية (الإنفاق والضرائب) لصالح الحكومة المركزية والبرلمان الأوروبي. وهذا ما يتطلب وجود سياسة مالية ونقدية وضريبية موحدة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد، كواحدة من الخطوات البناءة نحو حل تلك الأزمة وإنقاذ اليورو من معضلته الحالية.

<sup>1</sup> بوخاري لحو ، عايب وليد ، مرجع سابق ، ص ص: 18،19.

الفرع الثالث : البديل الثالث " منطقة اليورو تصبح اكثر تكاملا " .

قد تتجح الإصلاحات التي تقوم بها دول منطقة اليورو في الخروج من هذه الأزمة ، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي ، ولكي يتحقق هذا السيناريو يجب تنفيذ إصلاحات مالية للحد من الانتعاج المجاني وتعزيز قدرة منطقة اليورو في الاستجابة لمثل هذه الأزمات مستقبلا ، ولكي يتم تقديم مساعدات طارئة في وقتها المطلوب للدول الضعيفة يجب تبني آليات واضحة وتعزيز أكبر للمالية الفيدرالية ، فعند مقارنة اتحاد العملة الأوروبية بالولايات المتحدة ، يمكن ملاحظة فرق كبير. ففي الولايات المتحدة ، يكون التحويل المالي مسموحاً به بين مختلف الولايات في حال أظهرت إحداهن أداءً ضعيفاً بشكل نسبي. وفي منطقة اليورو ، تتوقع الدول أن تمارس مستوى كبيراً من النظام المالي ، ولا توجد هناك أحكام تنظم عمليات التحويل المالي. وعلى الرغم من ذلك ، لا يكاد يكون هناك أي مؤشر على الالتزام المالي من بعض الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

وإذا نجحت أوروبا في حل هذه المشاكل ، ستصبح مؤسسة اقتصادية و سياسية أقوى. فتماما كما أجبر الكساد الكبير الولايات المتحدة على تشديد الفيدرالية ، من المتوقع أن تجبر الأزمة الاقتصادية الحالية أوروبا على توطيد اتحادها. وقد بدأت المفوضية الأوروبية بالفعل الضغط على اليونان لتقوم بإصلاحات. وهكذا قد تحظى منطقة اليورو، من الباب الخلفي للأزمة الاقتصادية ، بالحوكمة السياسية التي لطالما اعتبر المشككون أنها ضرورية لحسن سير أي اتحاد نقدي. وفي نهاية النفق، قد تكون أوروبا أكثر تكاملا وإصلاحا لمشاكلها الاقتصادية وفي نهاية المطاف أوروبا أكثر تنافسية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بوخاري لحو ، عايب وليد ، ص 19 .

<sup>2</sup> ستيفن ثيل ، منطقة اليورو لن ينهار ، جريدة الشروق ، تاريخ الاطلاع : 2015/03/02 ، على الساعة 18:40 ، على الموقع :

<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13022010&id=7ff74167-3d3f-4a8d-b02d-3eadbd926f28>

## خلاصة الفصل الاول :

واجه الإقتصاد العالمي عدة انواع من الأزمات التي إختلفت في سبب حدوثها ومراحلها ونتائجها ، والتي إنعكست سلبا على جميع اقتصاديات العالم . وقد شهدت السنوات الاخيرة تقارب في حدوث الازمات . وكان آخرها أزمة الديون السيادية التي ضربت الإتحاد الأوروبي و هددت بإنهيار الإتحاد النقدي واضعة إياه أمام أكبر و أشد إختبار عرفة خلال مسيرة تكامله من خلال مؤشرات السلبية التي ظهرت بمجرد الإعلان عن الأزمة ، وكانت بداية الازمة من اليونان نتيجة المبالغة في الدين العام ، ولكن الازمة لم تقف عند اليونان فقط فقد مست العديد من دول المنطقة خاصة الدول اضعف اقتصاديا ، مما اصبح يشكل تهديد على لباقي الدول الاعضاء في الاتحاد ، وهذا ما اجبر المجموعة على اتخاذ خطط لإنقاذ الدول التي تعاني من الازمة والتي تمثلت في منح قروض سريعة والتي سميت بحزم الانقاذ المالية ، وكل هذه الاجراءات جاءت للحفاظ على الاتحاد الاوروبي من الانهيار ومحاولة للخروج من الازمة والعودة من جديد .

## الفصل الثاني :

اقتصاديات دول مجلس التعاون

الخليجي



## تمهيد:

مجلس التعاون الخليجي هو تجمع اقليمي يضم ست دول وهي المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، الامارات العربية المتحدة ، قطر ، الكويت . وتتمتع هذه الدول بنسبة عالية من التجانس على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي ، ويعتبر النفط المصدر الرئيسي لدخولها كما انه يشكل النسبة العظمى من صادراتها وتحصل منه على ايراداتها ، وهذه الخصائص المشتركة كانت الدافع وراء انشاء هذا المجلس بالإضافة الى الاسباب الامنية . وقد نجحت دول المجلس في تحقيق التكامل من خلال انشاء الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة .

كما ان قيام المجلس واستمراره ورغم الانجازات المحققة منذ تأسيسه ، إلا انه واجه وما زال يواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي وقفت عثرة امام وصول دول المجلس الى درجة افضل مما هي عليه الان .

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى ثلاث مباحث للإلمام بكل مايتعلق بمجلس التعاون الخليجي انطلاقا من التأسيس الى غاية الانجازات والتحديات التي يواجهها وكيف يمكن تخطيها .

**المبحث الاول : نشأة مجلس التعاون الخليجي و اجهزته .**

**المبحث الثاني : مسيرة التكامل الاقتصادي والخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي .**

**المبحث الثالث : انجازات و تحديات مجلس التعاون الخليجي .**

## المبحث الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي و اجهزته.

أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا و ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة. وقد أدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضرورة تحقيق هذا الهدف، فتم إنشاء مجلس التعاون الذي حدد جملة من الأهداف المعلنة، ركزت في مجملها على الجوانب الاقتصادية والفنية، ومما ساهم في دعم هذه التجربة التعاونية مجموعة من السمات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. فهي تتشابه تشابها كاملا في هياكلها الإنتاجية ومراحل تطورها الاقتصادي ونظمها الاجتماعية والسياسية، كما ان النفط يشكل مصدرا رئيسيا لدخولها القومية وبشكل أيضا النسبة العظمى من صادراتها وتحصل منه الدولة على معظم إيراداتها.

### المطلب الاول : نشأة مجلس التعاون الخليجي .

يقصد بدول مجلس التعاون الخليجي الدول الستة التي وافقت على البيان الختامي لاجتماع الرياض في 4 فبراير 1981 بإنشاء مجلس للتعاون والتنسيق في كافة المجالات ويتكون من الدول التالية: دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، الملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت<sup>1</sup>. ولقد سعت دول مجلس التعاون إلى التكامل منذ زمن بعيد ، وقد تحقق هذا المسعى و توالى الإنجازات وبذلك أصبح ينظر إلى دول مجلس التعاون على انها كتلة واحدة يحسب لها حسابها نظرا لما تتميز به اقتصادياتها ، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تأسيس دول مجلس التعاون و أهدافه. لم يكن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 ، وليد لحظته اذ دفعته الى حيز الوجود الظروف الاقليمية والدولية التي تفاقمت احداثها في اواخر السبعينات من القرن الماضي ، وهو ما استوجب من حكومات الدول الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة عمل جماعي قابل للتطبيق، لأنه ربما يحقق الرغبة المتجذرة في نفوس ابناء هذه المنطقة منذ قرون عديدة في الوحدة والعمل المشترك ، وينظم التعاون السابق بينها ، وفي الوقت نفسه يحقق حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها ، ويحفظ الامن والاستقرار في هذه المنطقة<sup>2</sup>.

تأسس المجلس في 25 مايو 1981 م في إمارة أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة وكان الشيخ زايد آل نهيان و أمير دولة الكويت الراحل الشيخ جابر الاحمد الصباح من أصحاب فكرة إنشائه . الأمين العام الحالي للمجلس هو عبد الرحمن بن حمد العطية .

في 21 رجب 1401هـ الموافق 25 مايو 1981م توصل قادة كل من دولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، ودولة قطر ، ودولة الكويت في اجتماع عقد في ابوظبي

<sup>1</sup> بدرية عبد الله العوضي ، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1985 ، ص 29 .

<sup>2</sup> عبد المحسن لافي الشمري ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول لى درجة الماجيستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ، 2011/2012، ص 41.

إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها ، وفق ما نص عليه النظام الاساسي للمجلس في مادته الرابعة ، التي اكدت ايضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس. وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الاساسي التي شددت على مايربط بين الدول الست من علاقات خاصة ، وسمات مشتركة ، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية ، وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف ، وان التعاون فيما بينها انما يخدم الاهداف السامية للأمم العربية النظام الاساسي.

ولم يكن القرار وليد اللحظة ، بل تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي ، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية ، والتمازج الاسري بين مواطنيها ، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة ، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم . وإذا كان المجلس لهذه الاعترافات استمراراً وتطويراً وتنظيماً لتفاعلات قديمة وقائمة ، فانه من زاوية اخرى يمثل رداً عملياً على تحديات الامن والتنمية ، كما يمثل استجابة لتطلعات ابناء المنطقة في العقود الاخيرة لنوع من الوحدة العربية الاقليمية ، بعد ان تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل.<sup>1</sup>

كما تجدر الاشارة الى ان اليمن كانت قد قدمت طلباً للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي في عام 1996م في قمة الدوحة الا ان طلبها رفض للأسباب الآتية:<sup>2</sup>

- الخلافات الحدودية بين اليمن وعمان ؛

- الخلافات الحدودية بين اليمن والمملكة العربية السعودية ؛

- موقف اليمن من الغزو العراقي للكويت .

إلا أن إلحاح اليمن على الانضمام لم يتوقف ، وقد قاد إصراره هذا دول المجلس في قمتها التي عقدت في 30 ديسمبر 2001م ، بالعاصمة العمانية مسقط إلى قبول انضمام اليمن في بعض مؤسسات المجلس ، ومنها المشاركة في مجلس وزراء الصحة والعمل، وفي مكتب التربية والتعليم ، ومنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، ناهيك عن المشاركة في النشاطات الرياضية... الخ ، مروراً بقمة أبوظبي المنعقدة في ديسمبر 2005م ، والتي اتخذ فيها القرار الاستراتيجي المتمثل بإعداد اليمن للانضمام في مجلس التعاون بحلول عام 2015م ، وتضمن القرار دعم المشروعات التنموية والبنى التحتية في الجمهورية اليمنية ، وبناءً على مقررات تلك القمة تم عقد لقاء وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي واليمن في مارس 2006م

<sup>1</sup> موسوعة المعرفة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تاريخ الاطلاع : 2015/03/22 ، على الساعة : 16:07 ، على الموقع :

مجلس\_التعاون\_لدول\_الخليج\_العربية/http://www.marefa.org/index.php

<sup>2</sup> رمزية الارباني، اليمن العمق الاستراتيجي لمجلس التعاون الخليجي ، صحيفة 26 سبتمبر ، العدد 1254 ، تاريخ الاطلاع : 2015/03/22 ، على

الساعة : 18:01 ، على الموقع : http://26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=26089

بمقر الأمانة العامة للمجلس، واتفقوا على تنفيذ برنامج عملي يسير بشكل منظم ومبرمج لتنسيق الجهود على مستوى الحكومات والقطاع الخاص في كل من اليمن ودول المجلس، بدءاً من تشكيل فريق فني من الطرفين بمن فيهم مسئولو الصناديق بدول مجلس التعاون الخليجي بهدف دراسة الاحتياجات التمويلية للاقتصاد اليمني، وإقرار مشروعات الخطة الخماسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006م - 2010م، والإعداد لعقد مؤتمر دولي للمانحين برعاية الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بلندن منتصف نوفمبر 2006م، مما يعني إمكانية دخول اليمن كلياً ولو في المستقبل البعيد وفق خطوات ثابتة ومدروسة بدقة طبقاً للظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية بعد أن خرج العراق من منظومة الأمن القومي الخليجي والعربي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>هاني عبد الودود الجبلي ، العلاقات اليمنية الخليجية .. تاريخها ومستقبلها ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ، تاريخ الاطلاع:2015/03/22 ، على الساعة : 19:05 ، على الموقع : <http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=11&id=34>

## المطلب الثاني : دوافع قيام مجلس التعاون الخليجي .

بعد رصد المواقف الرسمية، من المهم تحليل البيئة الإقليمية والدولية للتعرف على دورها في إنشاء مجلس التعاون الخليجي. وانطلاقاً من هذا، هناك بعض الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي وقفت وراء إنشائه .

## اولا : الاعتبارات الخاصة بمنطقة الخليج

هناك العديد من الاعتبارات الخاصة بمنطقة الخليج التي دفعت الى قيام مجلس التعاون الخليجي وتتمثل في:<sup>1</sup>

## ➤ الثورة "الإسلامية" وتطور الأوضاع الداخلية الإيرانية :

شهدت الأوضاع الداخلية في إيران في منتصف العام 1978 تطوراً كبيراً بسقوط حكم الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية في فبراير/شباط 1979. وقد أدت هذه الثورة إلى تعقد الوضع الجيوستراتيجي المجاور لدول الخليج العربي، وصنعت تحولاً نوعياً بالغ التأثير في دول المجلس، مثل دافعاً لها لتأسيس المجلس بعد انهيار نظام الشاه في إيران، لكن هذا التحول الديناميكي في إيران استبدل بهاجس الخوف من نظام الشاه الخوف من زحف المؤثرات الشيعية إلى دول الخليج العربية، وطالت تهديداته مباشرة دولاً مثل الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية .

## ➤ الحرب العراقية\_ الإيرانية :

اندلعت الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر/أيلول 1980 واستمرت حتى عام 1988، وقد جاء اندلاع تلك الحرب قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي بنحو ثمانية أشهر ليسرّع من اتجاه دول الخليج الست نحو تنفيذ توجهها المعلن بإنشاء المجلس، وذلك في ضوء ما ترتب على قيام الحرب من إشكاليات أمنية خطيرة للدول الخليجية التي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة بين القوتين الرئيسيتين في المنطقة، وهما: العراق وإيران، وفي ظل إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة، علاوة على أضرارها ليس فقط على طرفيها، وإنما أيضاً على كافة دول المنطقة.

## ➤ تماثل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين دول المجلس :

تتميز دول الخليج العربية الست بتماثل الوضع الاقتصادي إلى حد كبير وكذلك تماثل التركيبة السياسية والاجتماعية، مع تطلع كل منها إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل والرغبة "الجادة" في إيجاد

<sup>1</sup> عمر حسن ، مجلس التعاون الخليجي : دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية ، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ الاطلاع : 2015/03/20 ، على الساعة 14:22 ، على الموقع : <http://studies.aljazeera.net/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.html>

قاعدة صناعية قوية ومتنوعة. ويؤكد بعض الدراسات أن قرار إنشاء المجلس لم يكن وليد اللحظة، بل كان تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي ممتد؛ حيث تتميز دول المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، والتي يسّرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم.

### ثانياً : الاعتبارات الإقليمية<sup>1</sup>

وتتمثل في الضعف الذي أصاب جامعة الدول العربية، بعد الجدل الذي أثير حول معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، وانتقال الجامعة إلى تونس، وبالتالي تفكك عنصر الأمن القومي العربي الجماعي ، مما أثار شعوراً بالفراغ الأمني داخل العالم العربي، فكان السعي الخليجي للتوصل إلى إطار لأمن منطقة الخليج التي تواجه تحديات كبيرة.

ويرجع بعض الباحثين تأسيس مجلس التعاون للحاجة إلى الأمن الجماعي الإقليمي ، حيث تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو/أيار 1981 ، وشكّل الأعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشترك هي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة ، لتعطي البُعد الخارجي للأمن الجماعي نتيجة لزيادة الصراع العسكري في المنطقة ، واندلاع الحرب العراقية-الإيرانية التي أدت إلى فقدان كل من إيران والعراق أهليتهما للقيام بدور "شرطي" الخليج ، ما أدى إلى تغييرات بنوية في النظام الإقليمي ، ودفع بدول الخليج العربية إلى تركيز الاهتمام على مسألة الاستقرار والأمن في المنطقة.

<sup>1</sup> الموقع السابق .

ثالثا : الاعتبارات الدولية<sup>1</sup>

وتتلخص في دخول منطقة الخليج في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وفي هذا السياق جاء ردُّ "بريجنيف" على مبدأ "كارتر" بشأن أمن الخليج واستغلال الاتحاد السوفيتي لعلاقاته القوية مع العراق وبعض دول الخليج الأخرى في تقوية نفوذه بالمنطقة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، مما أضفى نوعاً من التوتر على التفاعلات السياسية بها، خاصة مع اقتراب الاتحاد السوفيتي من المياه الدافئة في الخليج بعد غزوه أفغانستان عام 1979.

يُضاف إلى هذه الظروف عوامل عديدة أخرى، أهمها التغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي، وخاصة في مجال العلاقات الاقتصادية العالمية، والتي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من شركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين، في ضوء نظام اقتصادي جديد، يسعى إلى ترتيب العلاقات بين الشمال والجنوب، ويحاول أن يجعلها متكاملة ومتجاورة بدلاً من بقائها معتمدة على إحدى الجهات دون غيرها.

---

<sup>1</sup> الموقع السابق .

## المطلب الثالث : اجهزة مجلس التعاون الخليجي .

يتكون مجلس التعاون من الاجهزة الرئيسية التالية:

## أولاً: المجلس الأعلى

هو السلطة العليا لمجلس التعاون ، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء. وراثته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، ويجتمع في دورة عادية كل سنة ، ويعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو ، وتأييد عضو آخر. وفي قمة أبوظبي لعام 1998 ، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة . ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثاً الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت<sup>1</sup>.

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي<sup>2</sup>:

- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء ؛
- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها ؛
- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها؛
- النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها؛
- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ؛
- اقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها ؛
- تعيين الأمين العام ؛
- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون ؛
- اقرار نظامه الداخلي ؛
- التصديق على ميزانية الأمانة العامة .

كما يتضمن المجلس الاعلى هيئتين هما :

<sup>1</sup> ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تاريخ الاطلاع : 2015/04/16 ، على الساعة : 16:39 ، على الموقع :

[http://ar.wikipedia.org/wiki/مجلس\\_التعاون\\_لدول\\_الخليج\\_العربية](http://ar.wikipedia.org/wiki/مجلس_التعاون_لدول_الخليج_العربية)

<sup>2</sup> المعرفة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تاريخ الاطلاع : 2015/04/16 ، على الساعة : 16:46 ، على الموقع :

[http://www.marefa.org/index.php/مجلس\\_التعاون\\_لدول\\_الخليج\\_العربية](http://www.marefa.org/index.php/مجلس_التعاون_لدول_الخليج_العربية)



1. هيئة تسوية المنازعات: تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.<sup>1</sup>

2. الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى :

و هي مكونة من ثلاثين عضواً على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم إختيارهم من ذو الخبرة و الكفاءة لمدة ثلاث سنوات . وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة.<sup>2</sup>

ثانياً: المجلس الوزاري .

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء. وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر ، ويعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري ، من بين أمور أخرى ، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء ، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات ، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتماثل اجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.<sup>3</sup>

ثالثاً: الأمانة العامة<sup>4</sup>

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من:

1. أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

<sup>1</sup> الامانة العامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الهيكل التنظيمي ، على الموقع :

<http://www.gcc-sg.org/index2beb.html?action=Sec-Show&ID=2>

<sup>2</sup> الامانة العامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الهيكل التنظيمي ، مرجع سابق .

<sup>3</sup> ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مرجع سابق

<sup>4</sup> نفس المرجع .

2. خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان والبيئة ، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل ، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

3. مدراء عامة قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين ، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

يتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصصة والمساندة هي الشؤون السياسية، والشؤون الاقتصادية والشؤون العسكرية ، الشؤون الأمنية ، وشؤون الإنسان والبيئة ، والشؤون القانونية ، والشؤون المالية والإدارية، ومكتب براءات الاختراع ، ومركز المعلومات. يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي في بروكسل ، والمكتب الفني للاتصالات بمملكة البحرين ، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عُمان.

## المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي والخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

مر مجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل للوصول لتكامل الاقتصادي ، وهذه المراحل ساعدت في التطور الاقتصادي لدول المجلس ، كما ان لدول المجلس خصائص اقتصادية مشتركة ، فمعظم هذه الدول هي دول نفطية . وسنتطرق في هذا المبحث الى خطوات او مسيرة التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون الخليجي ، والخصائص الاقتصادية لدول المجلس .

### المطلب الاول : مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي .

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي منذ ثلاثة عقود تقريبا الى ايجاد تكامل اقتصادي وسياسي واجتماعي وامني يتلاءم والمستجدات الاقليمية ، والدولية من النواحي كافة . بداية من تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981 ، وتنفيذ منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس في مارس 1983 ، واعتماد الاتفاقية الاقتصادية المعدلة في عام 2001 ، مروراً بقيام الاتحاد الجمركي في عام 2003 ، وانطلاق السوق المشتركة في جانفي 2008 ، كخطوة مهمة نحو الاسراع في انشاء الاتحاد النقدي الخليجي وقيام العملة الخليجية الموحدة.<sup>1</sup>

### اولا : إنشاء منطقة تجارة حرة .

بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981، اتجهت دول المجلس إلى اتخاذ الخطوات الرامية إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت إلى غاية 2002 (20 سنة)، حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة تجارة الحرة (1983-2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2002. وتميزت منطقة تجارة حرة بإعفاء منتجات مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة؛

- تنسيق السياسات والعلاقات التجارية فيما بين دول المجلس تجاه الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى ؛
- المعاملة المتساوية لمواطني دول المجلس في أي من هذه الدول من حيث حرية الانتقال والإقامة، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية التملك والاستثمار.<sup>2</sup>

### ثانيا : الإتحاد الجمركي.

يعتبر قرار قيام إتحاد جمركي لدول مجلس التعاون الخليجي من القرارات الهامة في مسيرة المجلس، ويعد خطوة كبيرة في طريق الوحدة الاقتصادية، حيث يجعل هذا المجلس من التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم

<sup>1</sup> محمد توفيق عبد المجيد ، العولمة والتكتلات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2013 ، ص 288.

<sup>2</sup> غريبي هشام ، محمد مداحي ، إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 م " دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا ، الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "،المركز الجامعي الوادي ، يومي 26 / 27 فيفري 2012 ، ص 16.

النامي، كما يوفر للمجلس فرصة تكوين كتكتل تفاوضي يوازن التكتل الأوربي ويستطيع، من ثم، أن يفرض حلولاً عادلة للمشكلات العالقة بينهما، بعد أن أشتراط الإتحاد الأوربي على المجلس قيام إتحاد جمركي لإقامة شراكة بين الطرفين ؛

فقد قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و 22 ديسمبر 2002 مباركة قيام الإتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من جانفي 2003 وأقر جملة من الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس) لقيام الإتحاد الجمركي لدول المجلس ومن أهم هذه الإجراءات والخطوات نجد:<sup>1</sup>

(1) تحديد موعد لتطبيق الإتحاد الجمركي، يتم البدء في التطبيق في أول جانفي 2003 .

(2) تحديد مفهوم الإتحاد الجمركي وأسس، حيث يقوم هذا الأخير على:

- تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ؛
- قانون جمركي موحد ؛
- إعتناء لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة ؛
- توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس ؛
- يتم تحصيل الرسوم الجمركية عند نقطة دخول واحدة؛
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة ؛
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

ويؤدي قيام الإتحاد الجمركي إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة، ورفع الكفاءة في الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي فتح مجال أوسع للاستثمار البيئي، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

### ثالثاً: السوق الخليجية المشتركة.

تناولتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدلة عام 2001 حيث حددت الأبعاد العامة لهذه السوق بالاستناد إلى مبدأ المعاملة الوطنية ومن ذلك حرية ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية غير أن ذلك صوحت بالعديد من المعوقات على صعيد الواقع العملي، الأمر الذي دعا إلى ضرورة التطبيق الفعلي والمباشر من خلال إعلان الدوحة في 2007/12/4. المتعلق بإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة تطبيقاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى سنة 2002 وبتحديد نهاية 2007 كموعداً لاستكمال متطلبات السوق

<sup>1</sup> خاطر اسمهان ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيذر، بسكرة ، 2013/2012، ص 125.

الخليجية المشتركة، فقبل نهاية 2007 تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة؛

- إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي؛
- فتح مجال أوسع للاستثمار البيئي والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم؛
- تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.<sup>1</sup>

رابعاً: تطبيق السوق الخليجية المشتركة تتحقق المواطنة الخليجية في مجالات السوق العشرة وهي التنقل والإقامة ، والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية ، والتأمين الاجتماعي والتقاعد ، وممارسة المهن والحرف ، ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية ، وتملك العقار ، وتنقل الراساميل ، والمعاملة الضريبية ، وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية .<sup>2</sup>

**رابعاً : الاتحاد النقدي والعملة الموحدة**

بدأت فكرة إصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس. فقد أشار النظام الأساسي للمجلس الأعلى 1981 إلى ذلك، ونصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981 في مادتها (22) على أن إصدار عملة موحدة هدف منشود، ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون 2001 لتبرز أهمية إتمام برامج التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون. حيث نصت المادة (4) من الفصل الثالث من الاتفاقية الاقتصادية بأن تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار.<sup>3</sup>

ومنذ ذلك الوقت بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد أنشئت في إطار المجلس عام 1983 م لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ مانصت عليه هذه المادة وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية ، وتفرع عن لجنة المحافظين لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون

<sup>1</sup> غربي هشام ، محمد مداحي ، مرجع سابق ، ص 17.

<sup>2</sup> عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب ، واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي ، دار ناشري للنشر الالكتروني ، الكويت ، 2012 ، ص 25.

<sup>3</sup> يحيى سعاد ، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة لى اصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الاوروبي ) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013/2012، ص 92 .

والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات . وفي عام 2002 م أنشئت لجنة الاتحاد النقدي<sup>1</sup>.

وقد أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر 2005 ) المعايير التالية لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي:

- معايير التقارب النقدي، وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.
- معايير التقارب المالي وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد ناقشت لجنة المحافظين في عام 2005 م وفي اجتماعها في أبريل 2006 م طريقة حساب وقياس هذه المعايير وتحديد نسب العجز والمديونية القسوى المسموح بها . كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة . وتوصلت اللجنة إلى توصيات محددة حول هذه المواضيع . وبناء على تفويض من المجلس الأعلى، في دورته السابعة والعشرين (ديسمبر 2006 م)، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي تلك التوصيات في ماي 2007.<sup>2</sup>

### ➤ الآثار المترتبة على إصدار العملة الخليجية الموحدة : يمكن تحديدها فيما يلي :<sup>3</sup>

- 1) يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي نتوجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الإقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي من مكاسب الإتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة ، حيث سيترتب على إصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الإقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والإستثمارات ، وستلاحظ آثاره بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطربا وتطورات متسارعة.
- 2) يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة ، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.
- 3) زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية.
- 4) إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما ينعكس إيجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى

<sup>1</sup> بوشول السعيد ، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاقه ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2008/2009 ، ص 90 .

<sup>2</sup> بوشول السعيد ، مرجع السابق ، ص 92 .

<sup>3</sup> محمد حمد القطاطشة ، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2013 ، ص ص : 212،213.

تتويج خدماتها ، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

(5) إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس ، مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من الشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي ، وتنعكس إيجاباً على الاس تقرار النقدي والمالي في المنطقة ، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

(6) أخيراً ، فإن هناك نقاشاً يدور أحياناً حول مدى ملائمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي ، فانه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلى المذكور أنفاً نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحالية ، وترك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة ، بعد إصدار العملة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب له بعملة واحدة أو أكثر أو تعويمها ، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادمة.

#### ➤ العقبات التي واجهت مشروع الاتحاد النقدي الخليجي :

واجه مشروع الاتحاد النقدي الخليجي بعض العقبات نتيجة اعلان سلطنة عمان عن عدم نيتها الانضمام للاتحاد النقدي ، على الاقل في المرحلة الحالية ، كذلك وفور الاعلان عن اختيار موقع البنك المركزي الخليجي ، اعلنت الامارات العربية المتحدة انسحابها من الاتحاد النقدي الخليجي ، الامر الذي فسر على انه اعتراض على اختيار الرياض مكانا لإنشاء البنك المركزي الخليجي ، بينما هي ترى انها انسب موقع لهذه المؤسسة . وقد كان من المتوقع ان انسحاب الامارات العربية المتحدة يمكن ان يعطل جهود اطلاق العملة الموحدة خاصة وأنها سوف تطلق بأربعة دول فقط ، غير ان الذي حدث هو ان الدفع في سبيل انشاء العملة الموحدة سار بشكل حثيث بعد ذلك ، حيث تم بالفعل التوقيع على اتفاق الاتحاد النقدي في ديسمبر 2009 من قبل كل البحرين والكويت بحيث اصبحت الدول الاربع (السعودية، قطر، البحرين ، الكويت ) اعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي ، بل وتم ايضا الاعلان عن انشاء البنك المركزي الخليجي وتبين محافظه ، في خطوة اعتبرت تسرعا في هذا الاتجاه وقفزا واضحا فوق معطيات الواقع التي لا يبهر انشاء اتحاد نقدي او اطلاق عملة موحدة ، على اقل مرحليا .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد حمد القطاطشة ، مرجع سابق ، ص 214.

## المطلب الثاني: الخصائص الهيكلية لاقتصاديات مجلس التعاون الخليجي.

تتعرض المميزات المادية والبشرية التي تتميز بتا كافة دول الخليج على اقتصادياتها مباشرة، وهذا ما يعطي لها خصائص مميزة دون غيرها من الاقتصاديات الدولية. وسنحاول في هذا المطلب التعرف على أهم المميزات الهيكلية لاقتصاديات الخليج.

## الفرع الاول : الهيكل الإنتاجي لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .

تصنف اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها.

وتتربع دول المجلس التعاون الخليجي على ما يقارب 37% من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط ، وما يعادل حوالي 25% من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ، إلا أن هناك تفاوت كبير في عمر الاحتياطي من النفط والغاز من دولة عربية خليجية إلى أخرى ، ففي الوقت الذي يصل فيه عمر الاحتياطي النفطي إلى أقل عدد من السنتين في حالة كل من مملكة البحرين (1.8 سنة) ، وسلطنة عمان (20.1 سنة)، وأعلى عمرا في حالة كل من دولة الكويت (103.8 سنة)، والإمارات (101.9 سنة)، والمملكة السعودية (77 سنة)، وقطر (48.8 سنة)، في حين يصل عمر الاحتياطي من الغاز الطبيعي إلى أعلى فترة في دولة قطر (420.9 سنة، وأقل فترة في مملكة البحرين (7.9 سنة).<sup>1</sup>

والجدول التالي يبين المساهمة الكبيرة للصناعات الإستخراجية (النفطية) في هيكل الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج .

الجدول رقم (5): مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (نسبة مئوية) .

الدولة	السنة	2011	2012	2013
الإمارات		38.6	40	39.1
البحرين		31.0	25	26.8
السعودية		53.2	47	44.8
عمان		51.2	53	50.0
قطر		57.7	58	54.4
الكويت		62.1	65	62.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 و 2013 و 2014 .

<sup>1</sup> أحمد الكواز، السوق الخليجية المشتركة، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد رقم (34)، ماي 2009 ، ص 7.



يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن نسب مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت هذه النسبة أكبر قيمة لها سنة 2012 في الكويت بـ 65% ثم جاءت بعدها قطر بـ 58%، فيما حققت كل من البحرين والإمارات أقل نسبتيين بـ 25% و 38.6% على الترتيب. كما يؤكد الانخفاض الكبير الذي عرفته هذه النسبة بين سنتي 2011 و 2013 في جل دول مجلس التعاون، والمرتبطة أساسا بتراجع أسعار المحروقات ، وهذه النسب المرتفعة لهذا القطاع تدل أن قطاع الصناعات الاستخراجية يعتبر الركيزة الأساسية لاقتصاديات دول الخليج.

وعلى صعيد التركيبة البشرية، فقد اتسم عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل نمو سكاني مرتفع، حيث وصل في عام 2008 إلى 3.4%، سبقه خلال الخمس سنوات السابقة معدل نمو بلغ بالمتوسط 4%. وتعزى هذه الزيادة في النمو أساسا إلى تدفقات العمالة الوافدة من الخارج، خاصة في قطاع التشييد الذي يتصف بكثافة العمالة. وعلى الرغم من السمات المشتركة العديدة بين دول الخليج خصوصا الثقافية منها، إلا أن هنالك تباينا ملحوظا فيما بينها، ويتجلى هذا التباين في جانبه الهيكلي في المساحة وحجم السكان، بحيث نجد أن مساحة السعودية تشكل نسبة 79% من المساحة الكلية لدول الخليج، فيما تشكل دول الخليج الخمس الأخرى 21% كما يمثل عدد السكان السعوديون نسبة 69% من إجمالي السكان للدول الأخرى؛

وقد ساهمت الموارد النفطية الكبيرة لدول الخليج في تكوين احتياطات نقدية مهمة ومبالغ رأسمالية ضخمة قابلة للاستثمار، استعملتها معظمها في بناء صناديق سيادية استثمارية كبيرة، وساهمت في رفع حجم تدفقاتها الاستثمارية إلى الخارج. إلا أن معظم الاقتصاديين يرون أن الدول الخليجية لازالت تفضل توجيه أموالها إلى الخارج عوض استثمارها في الدول العربية، حيث نجد أن كل دولار يستثمر في داخل البلاد العربية يقابله استثمار 75 دولار في الخارج.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد يعقوبي ، وعبد الله عناني ، تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، الملتقى الدولي الثامن حول ادارة الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، الجزائر ، يومي 08/07 ماي 2013 ، ص 9 .

الفرع الثاني: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.<sup>1</sup>

ان تعزيز التجارة البينية لدول مجلس التعاون احدى اولويات العمل الخليجي المشترك منذ اعوامه الاولى . وتحقيقاً لذلك ، اتخذت دول المجلس عبر السنوات الماضية مجموعة من الاجراءات استهدفت إزالة الحواجز الجمركية ، وأعفت منتجات الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية ، وعاملتها معاملة السلع الوطنية . فلقد أقامت دول المجلس منطقة تجارة حرة فيما بينها في العام 1983 م، ثم حققت نقلة تكاملية كيرة بإقامة الاتحاد الجمركي الخليجي اعتباراً من جانفي 2003 م . وتخلل تلك السنوات، إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائل النقل بين الدول الأعضاء، وشجعت المنتجات الوطنية، وفعلت دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس . ومثل قيام الاتحاد الجمركي دعماً مباشراً للسوق الخليجية المشتركة، التي بدورها أسهمت في زيادة التجارة البينية لدول مجلس التعاون.

أثمرت هذه السياسات والإجراءات التي اتخذها مجلس التعاون لتسهيل انسياب السلع فيما بين دوله الاعضاء ، في رفع حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون من حوالي 6 مليارات دولار في العام 1984 م إلى ما يربو على 121 مليار دولار في العام 2013 م . كما يلاحظ التأثير المباشر لقرار إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003 م على نمو التجارة البينية ، حيث شهد التبادل التجاري ب ن دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الإتحاد الجمركي بلغت % 51 . ومنذ اقرار الاتحاد الجمركي الخليجي ، ارتفعت قيمة التجارة البينية لدول المجلس بشكل مضطرد من 15 مليار دولار في العام 2002 م ، إلى حوالي 121 مليار دولار في العام 2013 م، أي بزيادة بلغت نسبتها % 700 .

في العام 2013 م ، كان النصيب الاكبر من التجارة البينية لدول مجلس التعاون للمملكة العربية السعودية التي بلغت قيمة تبادلاتها التجارية مع بقية الدول الاعضاء 38 مليار دولار، او ما نسبته 32% من اجمالي التجارة البينية الخليجية ، تلتها الامارات العربية المتحدة بحصة بلغت قيمتها 26 مليار دولار، او ما يعادل % 22 من اجمالي التجارة البينية لدول المجلس ، اما مملكة البحرين وسلطنة ع ان فبلغت قيمة تبادلها التجاري مع بقية دول المجلس 18 مليار دولار، او ما يعادل % 15 من الاج الي، لكل منها . وبلغ نصيب كل من دولة قطر ودولة الكويت، من التجارة البينية 13 مليار دولار و 7 مليار دولار، على التوالي، او ما نسبته % 10 و % 6 من اج الي قيمة التجارة البينية لدول المجلس.

<sup>1</sup> الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام ، إدارة الإحصاء ، العدد 7 ، ديسمبر ، 2014 ، ص

## الفرع الثالث: بنية واتجاه التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية.

## أولاً: التجارة الخارجية.

أنشاء مجلس التعاون الخليجي بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دوله . وفي سنة 1987 تم السماح لمواطني هذه الدول بمزاولة تجارة التجزئة ثم تجارة الجملة في أي دولة من دول المجلس في عام 1990، وتواترت التعديلات إلى أن تم الإعلان عن قيام الإتحاد الجمركي في عام 2003، مما يعني استبعاد كل الرسوم الجمركية والإجراءات المعيقة للتجارة بين هذه الدول، بالإضافة إلى اعتماد لوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، وتم الإعلان عن تحول هذا الإتحاد إلى سوق خليجية موحدة في عام 2007، بما يهدف الى تحقيق المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الانشطة الاقتصادية ، وتنقل عوامل الانتاج من عمل ورأس المال ، بالإضافة الى امكانية الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية . وكل هذا لبناء سوق موحدة <sup>1</sup>.

## الجدول رقم (6): صادرات و واردات الدول الخليجية خلال الفترة 2000-2008.

2008	2007	2005	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
16058845	13860347	11979556.1	10367863	9137489.6	7520458.5	6432863	6141825	6387673	اجمالي صادرات العالم
16709050	14337738	12366253.9	10764455	9494390.5	7757031.9	6635555	6387504	6598583	اجمالي واردات العالم
645681.8	453276	412951.9	335195.6	248787.6	188823.1	151015.2	154567.9	164388.3	اجمالي صادرات الخليج (DOTS, FMI)
4.02%	3.27%	3.45%	3.23%	2.72%	2.51%	2.35%	2.52%	2.57%	نسبة لصادرات العالم
	89205.4	81611.1	70533.8	58923.9	50007.1	32875.4	14402.5	14541.5	اجمالي صادرات الخليج باستثناء منتجات النفط واعادة التصدير (COMTARDE)
388923.6	305522.8	233905.3	199336.8	151140.7	103058.6	85324.95	81680.37	75326.68	اجمالي واردات الخليج (DOTS, FMI)
2.33%	2.13%	1.89%	1.85%	1.59%	1.33%	1.29%	1.28%	1.14%	نسبة لواردات العالم
	282116.4	215223.0	163671.5	147421.0	112190.7	97018.40	81549.1	75171.90	اجمالي واردات الخليج باستثناء منتجات النفط (COMTARDE)
	1.97%	1.74%	1.52%	1.55%	1.45%	1.46%	1.28%	1.14%	نسبة لواردات العالم

المصدر : وليد عبد مولا ، التجارة البينية الخليجية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، سلسلة الخبراء ، العدد 38 ، يونيو 2010 ، ص 8 .

<sup>1</sup> وليد عبد مولا ، التجارة البينية الخليجية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، سلسلة الخبراء ، العدد 38 ، يونيو 2010 ، ص 7 .



ثانيا : الاستثمارات الاجنبية .<sup>1</sup>

وعلى صعيد التدفقات المالية ، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (التراكمي) في دول المجلس حوالي 278 مليار دولار في العام 2009 مقارنة بحوالي 30 مليار دولار في عام 2000 ، أي بنسبة زيادة قدرها 827%، وبمعدل سنوي قدره 28% خلال الفترة ( 2009 - 2000) . وتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول المجلس بنهاية عام 2009 ، بحيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بمبلغ 147 مليار دولار وبنسبة قدرها 52.9%، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 73 مليار دولار وبنسبة قدرها 26.4%، ودولة قطر بمبلغ 28 مليار دولار وبنسبة قدرها 10.1%، ومملكة البحرين بمبلغ 15 مليار دولار وبنسبة قدرها 5.4%، وسلطنة عمان بمبلغ 13 مليار دولار وبنسبة قدرها 4.8%، ودولة الكويت بمبلغ 986 مليون دولار وبنسبة قدرها 0.4%.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس في الخارج فقد بلغ حوالي 135 مليار دولار في عام 2009، مقارنة بحوالي 11 مليار دولار في عام 2000، أي بنسبة زيادة قدرها 1127% وبمعدل نمو سنوي قدره 32% خلال الفترة (2009 - 2000). وتوزع الاستثمار الأجنبي بنهاية عام 2009 بين دول المجلس، بحيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بمبلغ 54 مليار دولار وبنسبة قدرها 39.7% ، تلتها المملكة العربية السعودية بمبلغ 40 مليار دولار وبنسبة قدرها 29.9%، ودولة قطر بمبلغ 16 مليار دولار وبنسبة قدرها 11.9%، ودولة الكويت بمبلغ 16 مليار دولار وبنسبة قدرها 5.6%، وسلطنة عمان بمبلغ 1 مليار دولار وبنسبة قدرها 0.9%.

<sup>1</sup> محمد يعقوبي ، وعبد الله عناني ،مرجع سابق ، ص 10.

## المبحث الثالث : انجازات و تحديات مجلس التعاون الخليجي

لقد مر فترة طويلة على تاسيس مجلس التعاون الخليجي ، وعرف خلال هذه الفترة العديد من التطورات التي ساهمت في تحقيق انجازات ، والتي بدورها ساعدت في استمرار المجلس وتطوره ، رغم وجود بعض التحديات التي واجهت دول المجلس وعرقلت بعض تحقيق بعض الاهداف والمشاريع المسطرة من قبل المجلس ، وسنحاول في هذا المبحث التطرق لابرز الانجازات الاقتصادية لدول المجلس وابرز التحديات التي واجهت ومازالت تواجه مجلس التعاون ، اضافة اجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات .

### المطلب الاول : انجازات مجلس التعاون الخليجي .

يعد التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحد الأهداف الرئيسية التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون. ويمثل النظام الأساسي لمجلس التعاون والاتفاقية الاقتصادية وقرارات المجلس الأعلى المرجعية الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك.

ولتحقيق أهداف العمل المشترك في المجال الاقتصادي ، أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية (نوفمبر 1981) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لترسم خطة العمل الاقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس ، ولتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس ، وتشمل على وجه الخصوص:<sup>1</sup>

(1) تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس؛

(2) تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وفق خطوات متدرجة، بدءاً بإقامة منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم استكمال السوق الخليجية المشتركة، وانتهاءً بالاتحاد النقدي والاقتصادي. وإقامة المؤسسات المشتركة اللازمة لذلك؛

(3) تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية؛

(4) ربط البنى الأساسية بدول المجلس ، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز ، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة ؛

<sup>1</sup> اسم الكاتب غير موجود ، مجلس التعاون الخليجي ..29 عاما من الانجازات، المجلة الاقتصادية الالكترونية ، العدد 6067 ، تاريخ الاطلاع 2015/04/18 ، على الساعة 19:48، على الموقع : [http://www.aleqt.com/2010/05/22/article\\_396453.html](http://www.aleqt.com/2010/05/22/article_396453.html)

5) الاتحاد النقدي الاقتصادي ، وتحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس ، والتكامل الإنمائي بين دول المجلس ، بما في ذلك التنمية الصناعية ، وتنمية النفط والغاز والموارد الطبيعية ، والتنمية الزراعية ، وحماية البيئة ، والمشروعات المشتركة ؛

6) تنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك التعليم ، ومحو الأمية والزامية التعليم الأساسي ، وتفعيل الاستراتيجية السكانية ، وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة مساهمتها في سوق العمل. والتكامل في مجالات البنية الأساسية ، بما في ذلك النقل والاتصالات والتجارة الإلكترونية. فضلا عن أنها تضمنت في فصلها الثامن آليات للتنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات، حيث نصت على تشكيل هيئة قضائية للنظر في الدعاوى المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها؛

وتأتي السوق الخليجية المشتركة خطوة رئيسة في مسيرة هذا التكامل بعد إنجاز منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي الذي تم الإعلان عن قيامه في الدوحة في يناير 2003م إضافة إلى تبني العشرات من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة مثل قوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الشاملة والتنمية الصناعية والزراعية والتجارية ؛

وتكمن أهمية السوق الخليجية المشتركة في أنها تركز على المواطنة الخليجية في المجال الاقتصادي وتقوم على مبدأ مهم وهو أن يتمتع مواطنو دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين مثل الشركات والمؤسسات الخليجية بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء وتتوفر لهم جميع المزايا التي تمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية ؛

وأظهرت البيانات الاحصائية أن التجارة البينية لدول مجلس التعاون قد حققت مكاسب كبيرة نتيجة لقيام الاتحاد الجمركي الخليجي في العام 2003 ، حيث ارتفعت قيمة التبادل التجاري البيني في العام 2003، أي عام قيام الاتحاد الجمركي ، إلى 20 مليار دولار ، مقارنة بما يزيد قليلاً على 15 مليار دولار في العام 2002، ولتشهد قيمة التبادل التجاري قفزات أخرى كبيرة ومنتالية خلال الأعوام التالية بلغت 25 مليار دولار في 2004، ثم 34 مليار في 2005 ، و 44 مليار في عام 2006 ، و 53 مليار في 2007 ، ولتصل إلى رقم قياسي في العام 2008 حين سجلت 65 مليار دولار ، بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 27% خلال الفترة من 2003-2008 ، وذلك كنتيجة مباشرة لقيام الاتحاد الجمركي أولاً ، ثم السوق الخليجية المشتركة في يناير 2008.

## المطلب الثاني : التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي .

تواجه دول مجلس التعاون مشكلات وتحديات على مستوى التعاون الاقتصادي تعرق مسارها في طريق التنمية الاقتصادية ، وسنتناول في هذا المطلب اهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتمثل فيما يلي :

## اولا : سيادة القطاع النفطي .

تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون الاقتصادي باعتمادها المفرط على مورد واحد ناضب ألا وهو النفط ، والذي تؤثر فيه تطورات الاسواق المالية ، وقد نتج هن ذلك ارتباط اقتصاديات دول المجلس ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي تطرأ على اسعار النفط ، والتي تتعكس ايجابا او سلبا على مجمل الاوضاع الاقتصادية بها . وسنحاول من خلال الجدول الموالي استعراض تطور مساهمته قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي ، للوقوف على اهمية هذا القطاع .<sup>1</sup>

## الجدول رقم (7): مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي للفترة ( 2007-2013 )

السنوات الدول	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
الكويت	%57.5	%57.7	%58.6	%51.1	%41.8	%59.6	%53.6
البحرين	%4.5	%4.2	%3.9	%3.3	%2.8	%4.3	%3.7
عمان	%33.9	%35.6	%39.2	%33.8	%29.0	%38.2	%37.5
قطر	%23.4	%26.0	%29.9	%28.2	%24.1	%33.0	%31.3
السعودية	%43.4	%46.2	%48.8	%44.0	%38.6	%59.2	%50.7
الامارات	%21.6	%24.1	%25.1	%20.6	%17.7	%27.1	%23.3

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي :

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?display=default>

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ الاعتماد الكبير لدول المجلس على النفط كمورد اساسي ورئيسي ، وهذا مما يجعلها عرضة للمشاكل و الازمات في حال انخفاض اسعار النفط ، مما يتوجب على دول المجلس تنويع في هيكلها الاقتصادي وتفاذي الاعتماد على مورد وحيد إلا وهو النفط .

<sup>1</sup> بلعور سليمان ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية-، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، فرع ادارة اعمال ، جامعة الجزائر ، 2009/2008، ص 218 .



## ثانيا : محدودية الاستثمارات الاجنبية .

تعتبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة بدول المجلس منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية ، كما انها منحصرة بالبتترول والغاز ومشتقاتهما ، ويعود ذلك لعدة اسباب اهمها :<sup>1</sup>

- عدم السماح للاستثمارات الاجنبية في عدد من المجالات مثل تجارة التجزئة والعقار ، كما ان هناك حدود لنسبة الملكية الاجنبية في بعض العقارات ؛
- التعقيدات الادارية التي لازالت قائمة رغم بعض الخطوات الشجاعة للحد منها .
- صغر حجم السوق الوطنية والقيود وضعف امكانات النمو وعدم وضوح الانظمة والإجراءات القانونية ؛
- الاعتماد شبه كلي على المصروفات الحكومية التي تعتمد بدورها على السوق البترولية.

## ثالثا: التبعية الاقتصادية.

من بين التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون هو انكشاف اقتصادياتها على الخارج ، فالتجارة الخارجية تلعب دورا اساسيا في اقتصاد اقطار المجلس ، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط ، ومستورد ضخم للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية ، وهذا يجعل توجه هذه الاقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل اساسي . فالسعودية مثلا كانت ومازالت تعتمد الاقتصاد الرأسمالية العالمي وبالولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص في بيع النفط ، وفي الحصول على حاجياتها من السلع والخدمات ، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية ، وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخلها .<sup>2</sup>

## رابعا : سيادة العمالة الاجنبية .

منذ مطلع الستينات من القرن الماضي ونتيجة لاكتشاف النفط ، اصبح سكان مجلس التعاون يتضاعف مرة كل 15 سنة ، ولا تعود هذه الزيادة للنمو الطبيعي فقط ، و انما ايضا للهجرة الاجنبية غير المسبوقة التي شهدتها دول المجلس ، حيث اصبحت تشكل العمالة الوافدة اكثر من ثلث السكان وحوالي ثلثي قوة العمل في معظم دول المجلس ، وفي ثلاثة من دول المجلس ( الامارات ، الكويت ، وقطر ) اصبح الوافدون يشكلون اغلبية السكان منذ مطلع الثمانينات . وقد اصبحت بذلك ظاهرة العمالة الاجنبية من القضايا الشائكة والمعقدة في دول المجلس ، والتي حظيت باهتمام واسع بسبب العديد من الآثار المترتبة عنها امنيا وسياسيا واقتصاديا ، والتي من

<sup>1</sup> بعلور سليمان ، مرجع سابق ، ص 224.

<sup>2</sup> عباس بلفاطمي ، جمال بلخباط ، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 5 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، جانفي

اهمها مشكلة البطالة وتزايد حجم التحويلات المالية للعمالة الوافدة ، مما شكل ضعفا مستمرا على موازين المدفوعات واعتبر استنزافا للموارد الاقتصادية .<sup>1</sup>

### خامسا: ضيق نطاق السوق المحلية.

تأتي مشكلة ضيق نطاق السوق المحلية كأحدى العقبات الرئيسية التي تعاني منها دول مجلس التعاون، حيث لا يتناسب حجم السكان في تلك الدول والتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث الذي يقوم على مبدأ الوحدات الانتاجية الكبيرة ، ويتطلب بالتالي ارصدة ضخمة للصرف على مجالات الابحاث والتطوير ، وقد تسبب محدودية السكان في هذه المنطقة في تدني الاستهلاك الكلي (العام والخاص) ، وتوجيه النواتج القومية الى البحث عن اسواق بديلة للاستثمار في الخارج ، مما ادى الى هروب رأس المال الوطني للخارج .<sup>2</sup>

### سادسا : تحديات التكامل التجاري .

وتكمن في :<sup>3</sup>

- السياسات التنموية لتنويع الاقتصاد تحتاج الى انتباه مستمر خصوصا الخصخصة بما ان معظم الصناعات الكبيرة غير النفطية مازالت تحت سيطرة القطاع العام والمعايير التنظيمية الجديدة ضرورية في الاسواق المحلية ولخلق حوافز تنموية في اسواق الاسهم المحلية ؛
- ان نجاح الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي سيتطلب اقامة قواعد جمركية وإجراءات موحدة والتوفيق بين الاجراءات التقنية التنظيمية ( المعايير والتفتيش والترخيص) وزيادة الشفافية وتخفيض العوائق الادارية ؛
- كما تعاني اسواق العمل تصلبا في الاجور وعدم تطابق في المهارات وعوامل مؤسسية اخرى ، وبعض الدول في المجلس تستبدل العمال الاجانب بمواطنين عبر تحديد حصص نسبية للعمال الاجانب ورفع تكاليف العمالة عليهم ، قد لا تعزز هذه السياسات الانتاجية على المدى الطويل لان مرونة الاجور والعمال المهرة امران ضروريان لتأمين نمو القطاعات غير النفطية ، والأنظمة الاجبارية ليست بديلا جيدا لمرونة الاجور كما ان التعليم وتحسين التدريب والمهارات امران في غاية الاهمية .

<sup>1</sup> بلعور سليمان ، مرجع سابق ، ص ص : 221،222.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 225.

<sup>3</sup> عباس بلفاطمي ، جمال بلخياط ، مرجع سابق ، ص 6 .

## المطلب الثالث : الاجراءات المقترحة لمواجهة التحديات .

ان مستقبل مجلس التعاون الخليجي مرهون بقدرته على التعامل مع التحديات الراهنة والمستقبلية ، بايجابية وفاعلية ورؤية مشتركة وواضحة للمستقبل وهذا لن يتحقق إلا من خلال الآتي :<sup>1</sup>

## اولا : اعادة هيكلة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ان اهم خاصية تميز الاقتصادات الخليجية هو اعتمادها على سلعة وحيدة وهي النفط ، الامر الذي جعل مصير النشاط الانمائي مرتبطا بتقلبات اسعار النفط في السوق الدولية .

لذلك وجب على مجلس التعاون ، حتى يتجنب التقلبات الحاصلة في اسعار النفط وانعكاساتها السلبية على المداخل والموازات في المنطقة وتراجع الاهتمام العالمي بموضوع الاستثمار في أقطار المجلس ان يقوم بإعادة هيكلة اقتصاده وهذا بالقيام بـ :

- اجراء مسح تفصيلي للإمكانيات والموارد والقطاعات الاقتصادية كافة لدول المجلس ، حتى يمكن الوقوف من خلال البيانات والمعلومات والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية على التركيب العضوي لكل اقتصاد وتحديد اوجه الشبه والاختلاف في ما بين اقتصادياتها وإجراء دراسات تحليلية مقارنة لها من اجل ارساء قواعد متينة للتعاون والتكامل فيما بينها .
- **توطين موارد المجلس :** والتي يمكن بوضوح تحديدها والتعرف عليها في اعقاب المسح الاقتصادي المقترح ، توطينا جغرافيا يحقق الجدوى الاقتصادية ، والاستخدام الامثل لها ويعمل على تلافي الازدواجية .

## ثانيا: تعزيز وتعميق درجة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون.

ان تعميق وتعزيز درجة التكامل الاقتصادي الخليجي من خلال الاسراع في تحقيق متطلبات وشروط الاتحاد الجمركي الذي اعلن عنه رسميا في جانفي 2003 سيتيح المزيد من الفرص امام دول المجلس ، نذكر منها :

- خلافا للمبدأ الاساسي لمنظمة التجارة العالمية الذي يستند الى عدم التمييز في التعامل بين الدول الاعضاء ، فقد سمحت من خلال نص المادة (24) بإقامة تجمعات اقليمية كالاتحاد الجمركي ، مما سيتيح تبادل المزايا والامتيازات للأقطار الخليجية دون غيرها وبمنحها مجالا لحماية مصالحها وفرصا لتوسيع أسواقها وتعزيز قدرتها التفاوضية .
- ان قيام الاتحاد الجمركي سيؤدي الى تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس ، ومن ثم الحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الاخرى خاصة الاتحاد الاوروبي ، الذي

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص : 9-13.

كان يرفض اقامة منطقة تجارة حرة مع مجلس التعاون ، كون هذا الاخير لم يتوصل الى جدار جمركي موحد ، وبإقامة هذه المنطقة ستنجح انسياب السلع الخليجية البارزة الى الاسواق الاوروبية خاصة الالمنيوم و البتر وكيماويات .

• ان انضواء دول مجلس التعاون تحت راية اتحاد جمركي او سوق مشتركة ، سيعطي للمفاوضات المقبلة التي تجريها دول المجلس او الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجان و الاجهزة المختصة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة ، قوة المطالبة والضغط لتمديد فترات السماح وتطبيق بعض قواعد العمل للمنظمة .

### ثالثا : الانتقال من الاعتماد شبه الكامل على النفط الى تشجيع القطاعات غير النفطية

وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وفي الصادرات ، والدال على ذلك التجربة الامارتية في لتشجيع القطاعات غير النفطية بداية بالمواد البترو كيميائية الشديدة التركيز على الطاقة والسماذ والاسمنت والألمنيوم ، ومؤخرا نحو السياحة و اعادة التصدير والصناعة .

### رابعا : تفعيل دور القطاع الخاص ( المحلي و الاجنبي )

خاصة في المشاريع الموجهة نحو التصدير وتوفير الاطار الملائم لنشاط هذا القطاع كتقديم التحفيزات الضريبية وسهولة الاجراءات الادارية وإقامة مناطق التجارة الحرة التي تساهم بدور كبير في تشجيع الصادرات خارج المحروقات لى غرار الناطق الحرة الـ 12 في الامارات العربية التي زادت حصتها في مجمل الصادرات غير النفطية .

**خامسا :** الاعتماد بشكل متزايد على الخدمات التي اظهرت الحسابات ان المنافع التي تجنيها البلدان النامية من تحرير الخدمات أعلى تقريبا بست مرات من تحرير تجارة السلع كتوفير مناصب العمل وتحسين معدلات النمو وزيادة الناتج المحلي .

### سادسا: تشجيع قطاع الزراعة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي

والتقليل من الفائرة الغذائية فباستثناء السعودية التي تساهم فيها الزراعة بـ 07 في المائة من الناتج المحلي فان هذه النسبة لا تتجاوز 01 في المائة في بقية دول مجلس التعاون الخليجي ، ولن يتأتى هذا التشجيع إلا بتدعيم الاستثمار في هذا القطاع وإقامة البنية التحتية المناسبة وتشجيع الابحاث الزراعية وضمان تجسيدها في الميدان بالإضافة الى تسهيل تسويق المنتجات الزراعية وتحويلها .

## خلاصة الفصل الثاني :

في ماي 1981 قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الذي يسعى الى العمل من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف تركزت في مجملها على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس. وكان العديد من الأسباب التي كانت وراء قيام مجلس التعاون الخليجي.

ولقد مر هذا المجلس منذ قيامه بعدة مراحل ابتدأ من إنشاء منطقة حرة للتجارة عام ، ثم الاتحاد الجمركي عام، السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين دول مجلس التعاون .

كما عملت التجارة البينية لدول مجلس التعاون على أن تساهم في تدعيم جهود دول مجلس التعاون نحو تحقيق التكامل الاقتصادي ، لكن برغم من الانجازات المحققة فقد واجه المجلس العديد من التحديات التي وقفت عائق امام تطوره اولها سيادة القطاع النفطي و محدودية الاستثمارات ، بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية . وعلى دول المجلس التحرك والعمل جاهدا من ان تخطي هذه التحديات بداية بتنوع مصادر الدخل وتعزيز العمل الخليجي المشترك ، ودخول المنافسة في عالم التكتلات .

## الفصل الثالث:

تدابير أزمة الديون السيادية على دول

مجلس التعاون الخليجي

**تمهيد :**

مع تنامي وتطور اقتصاد دول مجلس التعاون خاصة في مجال الهيدروكربونات سعى الاتحاد الاوروبي الى تعزيز العلاقات مع دول المجلس خاصة العلاقات التجارية والاستثمارية ، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية التعاون بينهما عام 1988 ، وهذا من اجل تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقتين .

وفي الونة الاخيرة عرف الاتحاد الاوروبي ازمة حادة وهي ازمة الديون السيادة التي انطلقت شرارتها من اليونان لتمتد الى دول اوروبية اخرى ، كما ان هذه الازمة لم تقتصر على دول الاتحاد فقط بل انتقلت الى الدول الشريكة للاتحاد الاوروبي ، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي على اعتبارها شريك مهم واستراتيجي لدول الاتحاد الاوروبي ، وقد اثرت هذه الازمة على العلاقات التجارية والاستثمارية بين المنطقتين .

وستنطرق في هذا الفصل الى :

**المبحث الأول:** العلاقات الاقتصادية الخليجية الاوروبية .

**المبحث الثاني :** العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الاوروبي و دول مجلس التعاون الخليجي.

**المبحث الثالث:** اثر ازمة الديون السيادية الاوروبية على دول مجلس التعاون الخليجي.

## المبحث الاول : العلاقات الاقتصادية الخليجية الأوروبية

لم تهتم الجماعة الاوروبية كثيرا بعقد اتفاقية للتعاون الجماعي مع مجلس التعاون الخليجي فور قيامه ، وذلك لعدة اسباب منها الحرب العراقية -الايرائية و انخفاض اسعار النفط . ولكن بعد استقرار الاوضاع وتنامي السوق الخليجية بشكل لافت للنظر بسبب تراكم الثروة النفطية ، وكذا تطور الصناعات الخليجية في قطاع البتروكيمياويات . ومع حلول منتصف الثمانينيات ، بات الجو مهياً لاجراء مباحثات لوضع اطار جديد للتبادل التجاري ، ومن اجل المزيد من الاستقرار لكلا الطرفين .

## المطلب الاول : اتفاقية التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي .

بدأت في مارس 1985 مفاوضات بين الجماعة الاوروبية ومجلي التعاون الخليجي لإبرام " اتفاق تعاون " تم التوقيع عليه بالأحرف الاولى في 24 مارس 1988 ، ثم وقع نهائياً في بروكسل في 15 جوان 1988، ودخل حيز النفاذ اعتباراً من الاول من جانفي 1990. ويشرف لى تنفيذ هذا الاتفاق مجلس وزاري مشترك يجتمع سنويا ، يمثل الاتحاد الاوروبي فيه وزير خارجية الدولة التي ترأس الاتحاد ، ويمثل مجلس التعاون الخليجي وزير خارجية الدولة التي ترأس المجلس ، ويشترك فيه ممثلون ن المفوضية الاوروبية ومن الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي . وكان اخر مجلس عقد هو الاجتماع الوزاري الثالث والعشرون الذي عقد في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين بتاريخ 30 جوان 2013 . وهو مؤشر على انتظام ودورية اجتماعات هذا المجلس وحرص الطرفين عليها؛

وقد سعت اتفاقية التعاون الى وضع العلاقة بين مجلس الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي ، القوية اصلا على الصعيد التجاري ، في اطار مؤسسي تعاقدى يستهدف توسيع ومدّ نطاقها لتشمل بقية المجالات الاقتصادية والتكنولوجية ، وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والصيد والعلوم والتكنولوجيا والثقافة وغيرها ؛

وكان مجلس التعاون الخليجي يأمل في ان تسهم هذه الاتفاقية في حفز في الاتحاد الاوروبي على ان يلعب دورا اكبر لزيادة اسهامه في الجهد الخليجي الرامي الى تنوي وتنمية موارده وتقليل اعتماده على الريع النفطي ، ونقل التكنولوجيا وتدريب العمالة الفنية ... الخ . كما كان من يفترض ان تسهم هذه الاتفاقية في تطوير الحوار السياسي بين الطرفين ، وخصوصا انهما تبنيا عند التوقيع عليها ، بيانا سياسيا ارفق بها ، يتعلق بهذا الموضوع؛

غير ان الاتفاق لم يثمر خلال السنوات الاولى على الاقل نتائج تذكر ، وبعد فترة من التقدم البطيء بدأت تظهر بعض النتائج الملموسة مثل : اسهام الاتحاد الاوروبي في تطوير نظام خليجي للمعايير والمقاييس ، وفي



تطوير النظام الجمركي ، خاصة في ضوء التقدم الذي احرزه المجلس للإسراع بإنشاء اتحاد جمركي بين الدول الاعضاء ، و أخيراً في اجراء الابحاث التمهيديّة الرامية الى انشاء مركز خليجي للمعلومات التكنولوجية .<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: اتفاقية منطقة التجارة الحرة

تعتبر اتفاقية التعاون بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي خطوة اولى تعقبها خطوة تالية فورية تستهدف انشاء منطقة التجارة الحرة بين المجموعتين . و بدأت بالفعل مشاورات حول هذا الموضوع فور التوقيع على اتفاقية التعاون. وبدأت المفاوضات بين الطرفين في اكتوبر 1990 ، وتم الاتفاق على تصنيف موحد للمنتجات من جانب لجنة التعريف المشتركة مكونة من ممثلين من الجانبين ، وتحديد ثلاثة مستويات للتعريف الجمركية .<sup>2</sup>

واستؤنفت المفاوضات في عام 2002 واكتسبت زخماً بعد دخول الاتحاد الجمركي لدول المجلس حيز النفاذ في عام 2003 والموافقة على برنامج العمل المشترك في عام 2010. والاتفاق ينص على التحرير التدريجي والمتبادل للتجارة في السلع والخدمات ، وتهدف إلى ضمان مستوى مماثل من الوصول إلى الأسواق والفرص الاستثمارية ، مع مراعاة مستوى التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي. المفاوضات كانت موجهة لتغطية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات والقواعد العامة والأنظمة حول حقوق الملكية الفكرية ، والمنافسة، وتسوية المنازعات أو قواعد المنشأ. وسوف تغطي الاتفاقية كذلك مسائل سياسية مثل حقوق الانسان والهجرة غير الشرعية ومكافحة الارهاب . وستقوم اتفاقية التجارة الحرة ب :<sup>3</sup>

- تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية من خلال تحرير التجارة ، وسوف تعزز وتوسع نطاق التعاون في المجالات ذات الصلة ، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة وإلغاء التعريفات الجمركية تدريجياً والحواجز غير التعريفية على التجارة بشكل كبير بين جميع الأطراف ؛
- تبسيط المتطلبات والإجراءات المتصلة بالواردات والصادرات ، واستناداً إلى المعايير الدولية ؛
- توفير التحرير التدريجي والمتبادل للتجارة في الخدمات التي تهدف إلى ضمان مستوى مماثل من فرص الوصول الى الأسواق ؛
- تشمل تحرير المشتريات العامة تهدف إلى ضمان الوصول المماثل والفعال لأسواق مشتريات الأطراف على أساس مبادئ عدم التمييز والمعاملة الوطنية ؛
- السعي على نحو فعال وملائم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقاً للمعايير الدولية ؛

<sup>1</sup> حسن نافعة ، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص ص : 515-519.

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 519 .

<sup>3</sup>[http://eeas.europa.eu/delegations/gulf\\_countries/eu\\_gulf\\_countries/trade\\_relation/free\\_trade\\_agreement/index\\_ar.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/gulf_countries/eu_gulf_countries/trade_relation/free_trade_agreement/index_ar.htm)

- ادخال تغطية تتعلق بالجمارك والتعاون الإداري وتوحيد المواصفات وتقييم المطابقة ، والمنافسة ، والمدفوعات الجارية وتحركات رأس المال.

➤ أسباب فشل اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي .

يمكن تقديم ثلاثة أسباب لشرح الفشل في إبرام إتفاقية التجارة الحرة بعد 20 عاماً من المفاوضات<sup>1</sup> :  
**أولاً :** قاتلت مجموعة الضغط البتروكيماوي ( اللوبي ) للإتحاد الأوروبي بقوة ضد تحرير التجارة، مما أدى إلى منع الحكومات الأوروبية للدخول المعفى من الرسوم الجمركية للبتروكيماويات الآتية من الخليج لسنوات عديدة . وكان السبب وراء هذا الموقف الحمائي أن موردي بتروكيماويات الإتحاد الاوروبي اعتبروا أن سياسة التسعير المزدوجة للمواد الخام من قبل دول مجلس التعاون الخليجي تشكل دعماً ضمنيّاً من شأنه أن يؤدي إلى إغراق الواردات التي تدخل إلى الإتحاد الأوروبي .وسمحت هذه السياسة لمنتجي دول مجلس التعاون الخليجي بالاستمتاع بأسعار المدخلات بنسبة % 30 أقل من أسعار التصدير بينما احتجت حكومات دول مجلس التعاون أن هذا الأمر يعود إلى التكاليف الإضافية للصادرات( نقل خطوط الأنابيب، مجلس والتبريد، والتخزين ومرافق المحطة).

**ثانياً :** رفضت دول التعاون الخليجي بنود حقوق الإنسان وبنود الهجرة غير المشروعة الموجودة في إتفاقية التجارة الحرة، وهي تدّعي أن بروكسل تطرح قضايا لا علاقة لها بالتجارة ومع ذلك، وفقاً لأبحاث أخرى، ليس رفض هذه البنود سوى «ستار» كما لاحظ دبلوماسي سابق في الإتحاد الأوروبي في المنطقة .وبدلاً من ذلك، كان إحجام دول مجلس التعاون الخليجي التخلي عن دعم صناعة الطاقة الخاصة بها هو المسؤول عن الجمود في المفاوضات

**ثالثاً :** كانت دول مجلس التعاون الخليجي مترددة في تلبية مطالب الإتحاد الأوروبي لتحرير الخدمات والمشتريات الحكومية .ونتيجة لذلك، علقت دول مجلس التعاون الخليجي المفاوضات من جانب واحد في العام 2008، لكن الاتصالات غير الرسمية لا تزال قائمة بين المفاوضين.

<sup>1</sup> ريم عيادي ، سالم غادي ، العلاقات التجارية والاستثمارية بين EU و GCC ، دراسات بحثية ، شراكة ، الرقم 5 ، جانفي 2014 ، ص 28.

## المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الخليجية الأوروبية.

برغم من بطء المسيرة في تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون على مدار ما يقرب من عقدين من الزمان. إلا ان هناك إصرارا على التطوير خاصة في الجانب الاقتصادي. وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مستقبل العلاقات الاقتصادية بينهما، خاصة فيما يتعلق المجالات التالية:<sup>1</sup>

**1) بالنسبة لقطاع النفط والغاز**

إن النفط هو السلعة الأساسية التي تربط دول الاتحاد الأوروبي بدول المجلس، حيث تعتبر المجموعة الأوروبية أكبر مستورد للطاقة النفطية والغاز الطبيعي من دول الخليج العربي. وبين أكبر 15 دولة تصدر إليها دول الخليج العربية النفط ، نجد أن كلا من إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وهولندا والمملكة المتحدة وبلجيكا من أكبر المستوردين لهذه السلع على المستوى الأوروبي والدولي.

ولا يعد النفط بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي مصدرا لحصولها على النسبة الكبرى من احتياجاتها من الطاقة وتوسيع السوق العربي في تصريف المنتجات الأوروبية فقط، لكنه يعد أيضا مجالا خصبا لاستثمار الشركات الأوروبية ، فمن بين أكبر خمس شركات نفطية عالمية توجد ثلاث شركات أوروبية وهي : شركة شل، وبريتش بتروليم أموكو ، وتوتال فينا إلف.

ويتوقع أن يقابل الاتحاد الأوروبي عجزا في الإمدادات النفطية في عام 2020 بمقدار 16 مليون برميل يوميا مقارنة بالطلب اليومي للطاقة. وتشير الدراسات المستقبلية في هذا الصدد إلى أن منظمة أوبك قد تكون هي المنظمة أو التكتل الوحيد الذي ترتفع طاقته الإنتاجية من نحو 31 مليون برميل يوميا عام 2001 إلى 60 مليون برميل يوميا في عام 2020 ، وفي داخل أوبك توجد ست دول فقط لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقتها الإنتاجية بحيث ترتفع من نحو 24 مليون برميل يوميا إلى نحو 48 مليون برميل يوميا في عام 2020، ومن هذه الدول ثلاث دول في مجلس التعاون الخليجي ، هي السعودية والكويت والإمارات ، فيما تمثلت الدول الأخرى في العراق وإيران وفنزويلا.

ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط العربي بإضافة سلطنة عمان والجزائر وليبيا ، من 32.5 مليون برميل يوميا إلى نحو 45 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020 ، وهذا العامل بذاته يفسر السباق المحموم بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان على المنطقة العربية وخاصة الخليجية.

ومع إدراك دول الخليج العربي لهذه الحقيقة، فإنها رغم ذلك تسعى جاهدة مع الاتحاد الأوروبي من منطلق أهمية السوق النفطي العالمي، إلى حوار مستمر ودائم بين الطرفين لتطوير ظروف إمدادات الطاقة. ولا يستثنى من ذلك الحوار الأولويات التي طورت من أشكال المؤسسات العامة التي يجب أن تنسق بين الطرفين بهذا الخصوص.

<sup>1</sup> عبد الله ابو رقية ، العلاقات الخليجية الأوروبية ..الاولوية للاقتصاد ، موقع اون اسلام ، تاريخ الاطلاع : 2015/05/13، على الساعة: 19:57 ،

على الموقع :- http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/strategies-futures/101502-2007-09-23%2014-46-33.html

ولا شك أن على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال عضويتها في منظمة أوبك أن تسعى للحفاظ على أمن الطاقة عالميا، ولا بد من وجود قنوات اتصال بين منظمة أوبك والشراكة الأوروبية - الخليجية. وهذا سيعزز التعاون الإيجابي بين الطرفين وسيدفع بتوسيع آفاق الثقة المتبادلة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي.

ويجب أن يعتمد حوار دول مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي في قضية تأمين النفط والغاز على توافق كل الأطراف، على أن يحدد سعر برميل النفط من خلال السوق العالمي طبقا لقاعدة العرض والطلب. ولا شك أن هناك عدم شفافية في هذه النقطة نتيجة فقدان آليات معينة لإدارة أزمات النفط التي تنتج في بعض الأحيان لأسباب سياسية أو أمنية كما حصل في حرب 1973 وحروب الخليج الثلاث الأخيرة، لذا فعلى الحوار المشترك بين الطرفين ضمان أمن سعر النفط ضمن قاعدة معينة تلبى مصلحة مختلف الأطراف الدولية، وذلك لضمان عدم تكرار ما حدث بالسابق من ارتفاع في سعر برميل النفط.

وفي هذا المجال حققت مفاوضات الطرفين نتائج ملموسة على أرض الواقع، إذ وافق مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تتحدد أسعار النفط العالمية بمعدل مناسب وجيد ومستقر، بحيث لا تكون مرتفعة بما يؤدي إلى تقليل معدل نمو الاقتصاد ويعمل على زيادة حجم الاحتياطي الموجود تحت الأرض، ولا تكون منخفضة بما يتعارض وتطوير مصادر الطاقة الأخرى.

وحول مسألة الغاز الطبيعي نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى تأمينه من حيث الإنتاج والتسويق، خاصة في ظل احتمال ارتفاع حجم استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأوروبية خلال السنوات القادمة، وهو الأمر الذي يدفع الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاقيات مباشرة مع الدول المنتجة للغاز.

من هنا يمكن القول إن الغاز الطبيعي يشكل رقما مهما في العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، وظهر هذا الاهتمام بشكل واضح من خلال الدراسات والخطط التي يجري الإعداد لها حاليا، مثل تلك التي بحثت إمكانية إنشاء أنبوب غاز بين قطر وأوروبا.

## 2) بالنسبة للتجارة الحرة والاستثمارات

إن النجاح في إبرام اتفاقية تبادل تجاري حر يشكل دافعا نحو مزيد من دعم وتطوير علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بدول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما حدث بالفعل، حيث قرر الجانبان تسريع آليات التفاوض بينهما من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة. وإقامة منطقة التجارة الحرة بين الجانبين سيجلب المزيد من حجم الاستثمارات التجارية بينهما وبين التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، كما أن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة الدولية وتوقيع اتفاقية بهذا الخصوص مع الاتحاد الأوروبي يعني في جملة ما يعنيه بدء توجه المجموعة الأوروبية نحو الاقتناع بضرورة انضمام دول مجلس التعاون إلى المؤسسات الاقتصادية المتطورة للولوج بها نحو عالم الاقتصاد الحر الذي سيبدأ من منطقة التجارة الحرة الأوروبية - الخليجية.

وعلى جانب آخر لا يقل أهمية، ترى دول الاتحاد الأوروبي أن إقامة منطقة تجارة حرة سيؤدي إلى تقوية المؤسسات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتطلب هذه المعادلة الاقتصادية طبقا لمبدأ السوق

الحرّة توفر مؤسسات اقتصادية ومالية قادرة على مجاراة متطلبات السوق الأوروبي بكل حاجاته، وهو ما شرعت فيه دول مجلس التعاون الخليجي منذ سنوات خلت.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن المفاوضات الجارية نحو منطقة التجارة الحرّة يجب أن ترتبط بمعايير منظمة التجارة الدولية، فإن على الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي تعجيل إقامة منطقة التجارة الحرّة بينهما لتغطية المنتجات الصناعية بدون استثناء، وتأسيس مؤسسات تعاون ثنائية لتعزيز حقوق الملكية الفكرية بالتوافق مع منظومة الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الشأن، ودمج مناطق التجارة الأوروبية - الخليجية مع مناطق التجارة الحرّة في البحر الأبيض المتوسط لإعطاء دول مجلس التعاون الخليجي تأثيراً إيجابياً حول التعاون الإقليمي، ولزيادة التبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية في المجموعتين الخليجية والمتوسطية، مع تشجيع الاتحاد الأوروبي على التكامل الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل تسهيل المفاوضات.

### 3) بالنسبة للأسواق المالية

تعتبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي المالية وطنية إلى حد كبير. ويملك مجلس التعاون أكثر سوق مالي متطور في العالم العربي. ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها: حجم الثروة النفطية التي يمتلكها في المنطقة والعالم، والتبادل التجاري الحر مع معظم دول العالم، وتوفر درجة استقرار في العملات، والانفتاح على الاقتصاد الإقليمي والدولي الذي يتطلب التمويل الذي تملكه دول مجلس التعاون بسبب الفائض المالي الهائل الذي يوفره تصدير النفط.

ولتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي يجب على الاتحاد الأوروبي أن يقدم التعاون والاستشارات والخبرة اللازمة لتعزيز التكامل في السوق المالي الخليجي وربما في منطقة البحر المتوسط والدول غير الصناعية ذات المصالح المشتركة في ظل ازدياد وتوسيع أسواق المال العالمي، وذلك عبر تأسيس تعاون في تشريعات المصارف والوساطات المالية لإيجاد قواسم مشتركة في إطار المصالح الثنائية بينهما في هذا المجال، مع إيجاد تعاون بين بنك الاتحاد الأوروبي والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الخبرات السابقة التي يتمتع بها الاتحاد في إدارة العملة الواحدة تمهيدا لتشجيع دول مجلس التعاون على التعامل بالعملة الخليجية الموحدة، مع دعم استخدام اليورو كعملة احتياطية وتجارية واستثمارية في أسواق المال الخليجية.

### 4) بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية الخليجية :

لإنجاح إطلاق عملة خليجية جديدة، يجب تنسيق السياسة الاقتصادية على أساس الفهم المشترك لمسائل الالتزام الضريبي ونسب التضخم المقبولة، إضافة إلى ضرورة توافر قدر من التناغم الاقتصادي وتمتع المصارف المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية والاهتمام بالإصلاحات الهيكلية وتبني شكل من أشكال الرقابة المؤسساتية المشتركة. وتعترف دول المجلس بتطبيق مشروع مشابه لنظام الوحدات النقدية الأوروبية وإنشاء وحدة نقدية بينها بحلول عام 2010.

## المبحث الثاني : العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الاوروبي و دول مجلس التعاون الخليجي.

بعد توقيع اتفاقية التعاون بين الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، ومع التطور الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بدأت العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين تشهد تطور تدريجي، وظهر هذا التطور خاصة في قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر بينهما .

### المطلب الاول : العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوروبي و دول مجلس التعاون الخليجي

تربط الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي علاقات تجارية شهدت ازدهار منذ توقيع اتفاقية التعاون وشملت هذه التبادلات التجارية كل من السلع والخدمات .

### الفرع الاول : تجارة السلع بين الاتحاد الاوروبي و دول مجلس التعاون الخليجي<sup>1</sup>

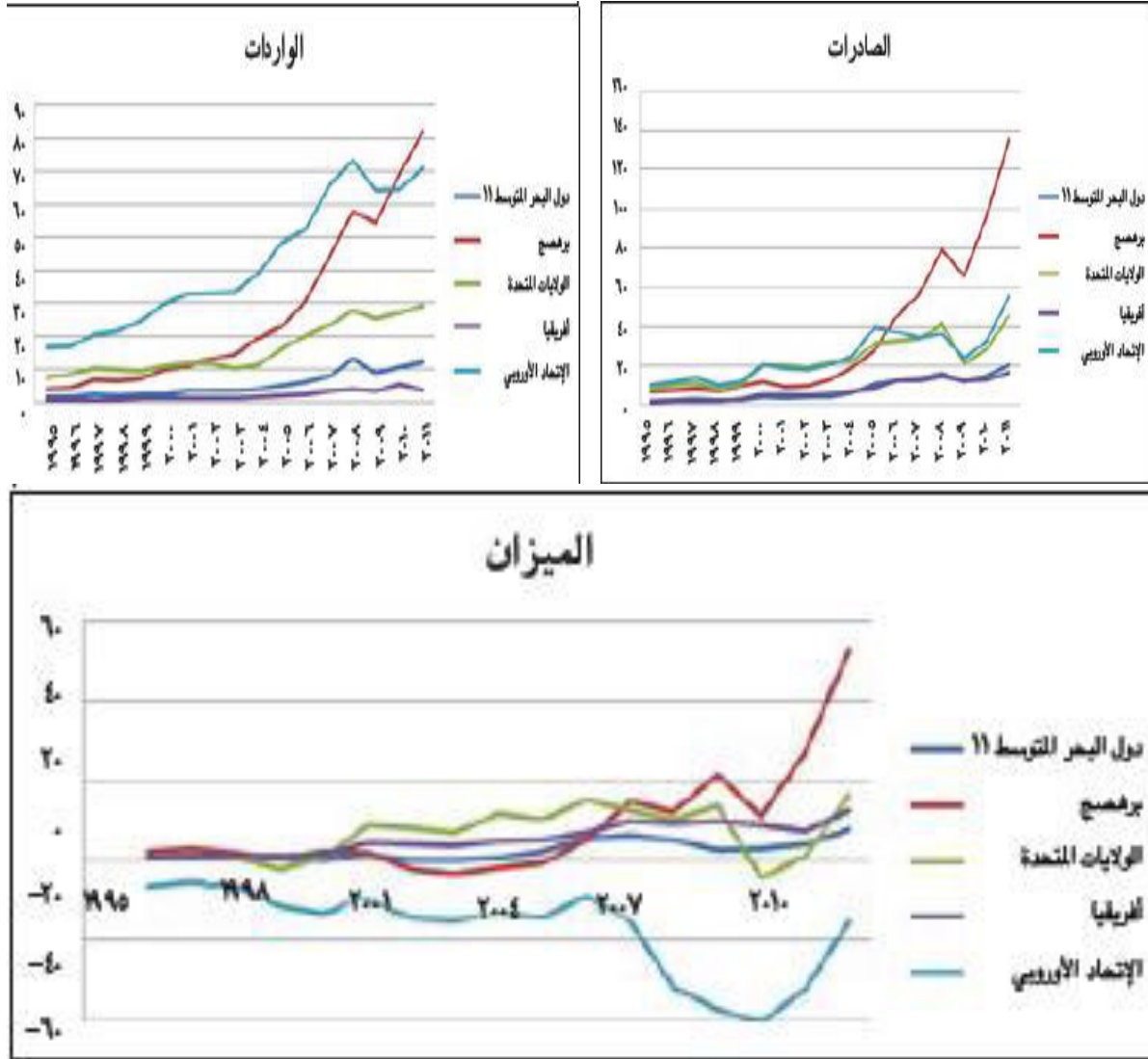
إن فشل الحوار السياسي والتعاون التقني بتحقيق نتائج مجدية، فإن العلاقات التجارية قد ازدهرت بدورها، ذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط واحتياجات التنمية في دول الخليج. على الرغم من ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية والمالية التي شهدتها العام 2008 حدثت من تطوير العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت الذي أثبتت فيه الإقتصادات الناشئة في البرازيل وروسيا والصين والهند (دول برهصج BRIC) أنها أكثر صموداً أمام الإضطرابات المالية، تفوقت على الإتحاد الأوروبي، وفي العامين 2009 و 2010 أصبحت هذه الدول أكبر الموردين للخليج وسوق التصدير الرئيس بالنسبة للمنطقة (الرسم البياني 2) . ويُشار إلى أن مناعة الأسواق الناشئة تجاه الإضطرابات المالية قد أثرت على الأرقام الخاصة بالنمو التجاري . فبين عامي 1995 و 2011، وصل معدل النمو السنوي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى دول BRIC إلى 21 ٪، مقابل 12 ٪ للإتحاد الأوروبي و (CAGR) المركب 14 ٪ للعالم بأسره.

على الرغم من النمو الهام في التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي و دول BRIC، بقيت المنطقة تعاني من عجز تجاري هيكلي مع الإتحاد الأوروبي. ويُذكر أن أنماط التجارة بين المنطقتين مستقرة وتبين أن صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الإتحاد الأوروبي تشمل بشكل رئيس النفط والغاز والمنتجات البتروكيميائية ذات الصلة، في حين أن المنطقة تستورد من الإتحاد الأوروبي المنتجات المصنعة بشكل خاص ومعدات النقل. وفي حين أنّ أنماط التجارة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي تتشابه إلى حد كبير مع أنماط تجارية أخرى خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي، فإن واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الإتحاد الأوروبي تتمتع بقيمة مضافة أعلى بكثير ومحتوى تكنولوجي ذي نطاق أوسع. فبين عامي 1995

<sup>1</sup> ريم عيادي، سالم غادي، مرجع سابق، ص ص 6،7.

و 2011 ، تمحورت حوالي 28 ٪ من صادرات الإتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون الخليجي حول المنتجات المصنعة التي تتطلب معرفة مكثفة .

الرسم البياني رقم (3): صادرات و واردات دول مجلس التعاون الخليجي الى دول محددة (مليار يورو)

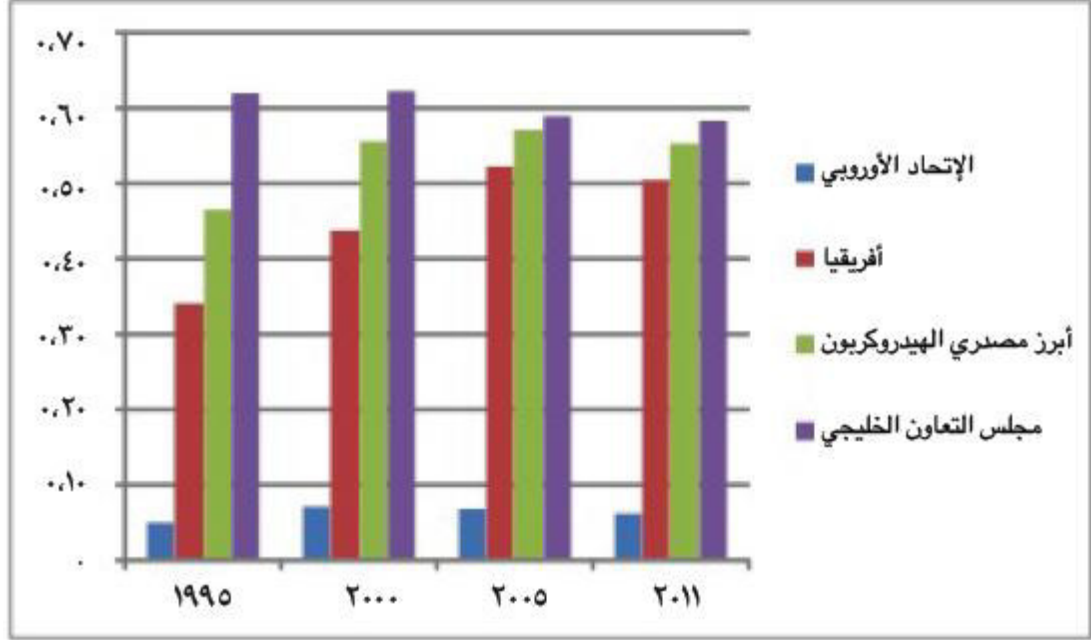


المصدر : ريم عيادي ، سالم غادي ، العلاقات التجارية والاستثمارية بين EU و GCC ، دراسات بحثية ، شراكة ، الرقم 5 ، جانفي 2014 ، ص 8 .

وقد تترجمت أنماط التجارة المتغيرة في منطقة مجلس التعاون الخليجي من خلال تضيق الميزان التجاري مع الإتحاد الأوروبي بقيمة 27 مليار يورو، لينحصر من 40 مليار يورو في العام 2008 إلى 15 مليار يورو في العام 2009 (الشكل البياني 3) . إلى جانب التحرك المتزايد الذي تشهده سلسلة قيمة الصادرات الصينية إلى المنطقة ، فقد يكمن السبب وراء تضيق الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الإتحاد الأوروبي في الأزمة المالية . فبين عامي 2008 و 2009 أدت الأزمة المالية إلى تدني الطلب على الهيدروكربونات من

الإتحاد الأوروبي ، في حين بقي طلب دول مجلس التعاون الخليجي على السلع الأوروبية في حالة من الإستقرار .

الشكل البياني رقم (4): صادرات دول مجلس التعاون الخليجي واقتصادات اخرى 1995-2011.



المصدر : ريم عيادي ، سالم غادي ، العلاقات التجارية والاستثمارية بين EU و GCC ، دراسات بحثية ، شركة ، الرقم 5 ، جانفي 2014 ، ص 4.

وبصرف النظر عن الأرقام الخاصة بالتجارة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي ، ينظر الإتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون الخليجي على أنها شريك تجاري ثانوي .فبين عامي 2000 و 2011 بلغت حصة هذه الدول من إجمالي صادرات الإتحاد الأوروبي ما يقارب 3 ٪ ، في حين بلغت حصتها من إجمالي معدل الواردات 2 ٪ .إضافة إلى ذلك، فإن حصة دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي واردات الهيدروكربونات بلغت 8 ٪، الأمر الذي يعكس تنوع إمدادات الإتحاد الأوروبي من الهيدروكربونات .أما بالنسبة إلى فئة الآلات ومعدات النقل ، فقد شكلت دول مجلس التعاون الخليجي حصة صغيرة من إجمالي الصادرات 3٪ بين عامي 2000 و 2011 .

من خلال النظر في الأرقام على مستوى الدول، يظهر أن العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي تتركز على مجموعة صغيرة من الدول :إذ تتاجر فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بشكل أساسي مع قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وقد شكّلت هذه الدول 70 ٪ من التدفقات التجارية الثنائية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995 و 2011 ويُشار إلى أنه قد تم التشديد على العلاقات الوثيقة بين هذه الدول من خلال عدد من العقود الدفاعية المبرمة منذ التسعينيات .

في السنوات الأخيرة المنصرمة ، شهد حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين إرتفاعاً ملحوظاً ، ويعود ذلك إلى حاجة بكين إلى الموارد الهيدروكربونية وإلى زيادة القيمة المضافة لصادراتها .وعلى



الرغم من هذا الإرتفاع ، يبقى الإتحاد الأوروبي شريكاً مهماً لدول مجلس التعاون الخليجي .ولكن عند التطلع إلى المستقبل ، من المرجح أن تتنافس الصادرات الصينية بشكل متزايد مع صادرات الإتحاد الأوروبي.

### الفرع الثاني : تجارة الخدمات بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي<sup>1</sup>

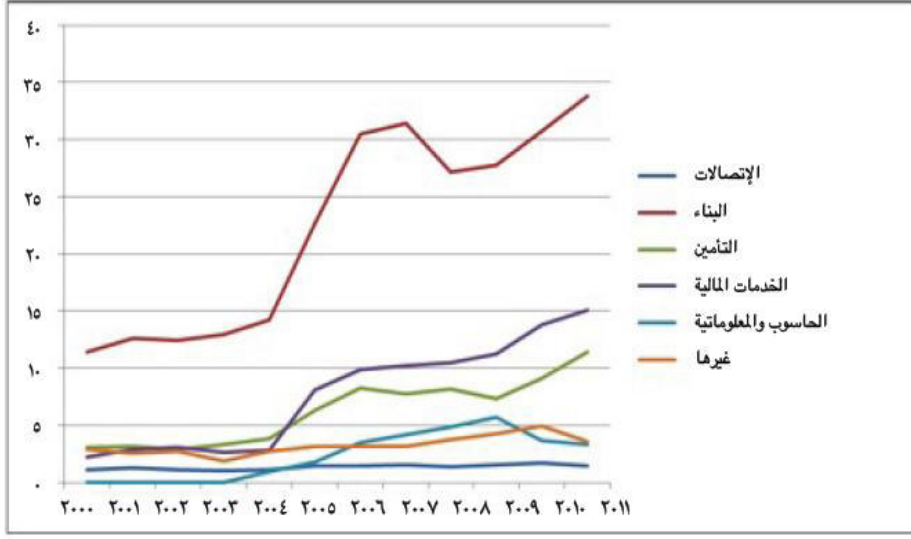
يُعتبر أداء دول مجلس التعاون الخليجي فقيراً على مستوى تصدير الخدمات ، وذلك يشكّل بشكل جزئي إنعكاساً لصعوبات الإبتعاد عن الإقتصادات القائمة على النفط و الهيدروكربون .لكن في الوقت نفسه إن واردات الخدمات في هذه الدول ملحوظة ، إذ بلغت القيمة التراكمية لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي من الخدمات 2.3 مليار يورو ما بين عامي 1995 و 2011 ، مقارنة مع صادرات بقيمة 2.3 تريليون يورو لدول BRIC و 20 تريليون يورو للإتحاد الأوروبي .

أما على صعيد الإستيراد ، فقد بلغت القيمة التراكمية لواردات الخدمات من قبل دول مجلس التعاون الخليجي 0.75 تريليون يورو بين عامي 1995 و 2011 . وبما أن دول مجلس التعاون الخليجي تستورد خدمات أكثر بكثير من تلك التي تصدرها ، فإن الأرقام الخاصة بحصة التجارة في الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي تعطي صورة غير واضحة عن أداء المنطقة في أسواق الخدمات العالمية .في الواقع ، يمثل إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي حصة تتراوح ما بين 15 و 19 % ، على قدم المساواة مع الإتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة إلى القطاعات التي تتم فيها تجارة الخدمات في منطقة مجلس التعاون الخليجي ، فإن صادرات المنطقة تتمحور بشكل أساسي حول البناء والخدمات المالية والتأمين ( الشكل البياني 5 ) ونظراً إلى الفوائض في المنطقة وإلى الرغبة في تنويع مصادر الدخل ، فإن تخصص دول مجلس التعاون الخليجي بشكل نسبي بصادرات الأنشطة ذات رأس المال الكثيف المدعومة بالخدمات المالية ليس بالأمر المستغرب .كما وأنه من المرجح جداً أن تكون حصة كبيرة من هذه الصادرات قد قامت بتغذية المشاريع العقارية وعمليات الإستحواذ و الإستثمارات في البلدان العربية الأخرى كما في الإتحاد الأوروبي .

<sup>1</sup> ريم عيادي ، سالم غادي ، مرجع سابق ، ص ص : 9-13.

الشكل البياني رقم (5): تصدير الخدمات من دول مجلس التعاون الى دول العالم 2000-2011 (مليار يورو).

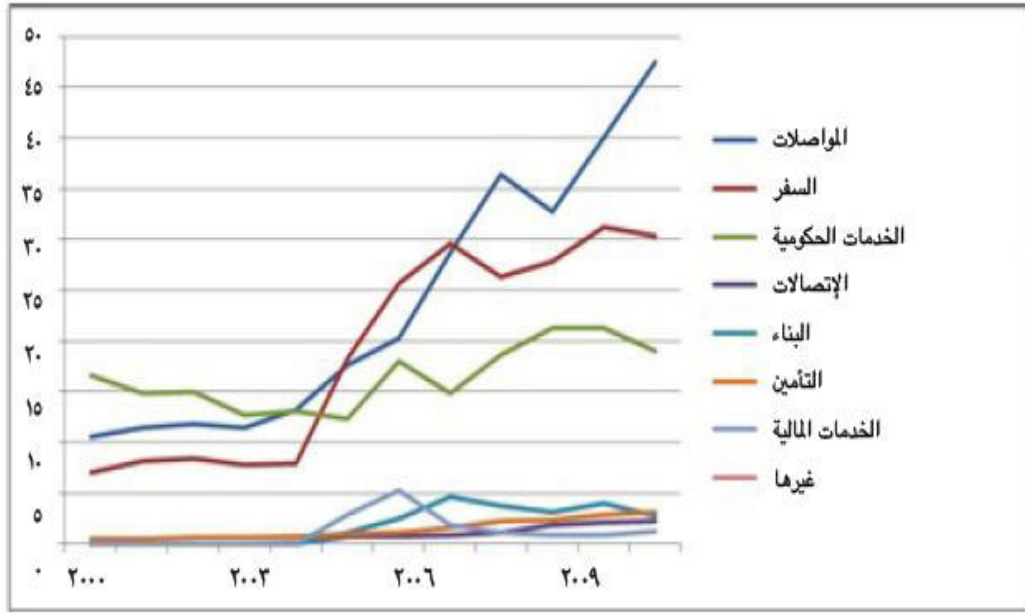


المصدر: ريم عيادي ، سالم غادي ، العلاقات التجارية والاستثمارية بين EU و GCC ، دراسات بحثية ، شركة ، الرقم 5 ، جانفي 2014 ، ص11.

أما على صعيد الإستيراد ، فتتشكل المنطقة مستورداً هاماً لخدمات النقل والسفر والخدمات الحكومية ، إذ مثلت هذه الفئات الثلاث مجموعاً وقدره 731 مليار يورو بين عامي 2000 و2011 (الشكل البياني 6) من المرجح أن يكون حجم حصة أنشطة النقل من إجمالي واردات الخدمات مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بواردات المنطقة من السلع ، بما أن المستوردين قد يدفعون ثمن شحن البضائع.

إضافة إلى ذلك ، فإنه من المرجح جداً أن تعكس البيانات حول واردات خدمات السفر جهود التنويع المبذولة في المنطقة ، والتي تسعى إلى أهداف عدة من بينها أن تأسس مركزاً سياحياً قوياً وأن تصبح المنطقة جسراً بين أوروبا وآسيا . كما وقد تعكس البيانات أهمية الحج السنوي إلى المملكة العربية السعودية ، والذي قدم في إطاره 1.7 مليون شخص إلى البلاد في العام . 2012 ويشار إلى أن الأمر الذي يلفت الإنتباه على صعيد الخدمات المستوردة يكمن في أهمية الخدمات الحكومية .فوفق التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، تشمل هذه الفئة نفقات السفارات والقنصليات والوحدات والمؤسسات العسكرية، فضلاً عن الخدمات الحكومية المتنوعة الأخرى .ونظراً إلى أهمية صفقات الأمن في المنطقة وأهمية هذه السوق بالنسبة إلى مصدري الأسلحة في الإتحاد الأوروبي، فإنه من المرجح جداً أن حصة كبيرة من هذه الفئة تشكل إنعكاساً لمدفوعات بنود عدة مثل تدريب الفرق العسكرية في المنطقة والتكاليف المتعلقة بصيانة القواعد العسكرية في المنطقة وغيرها .

الشكل رقم (6): استيراد الخدمات الى دول مجلس التعاون الخليجي بين 2000-2009 (مليار يورو).

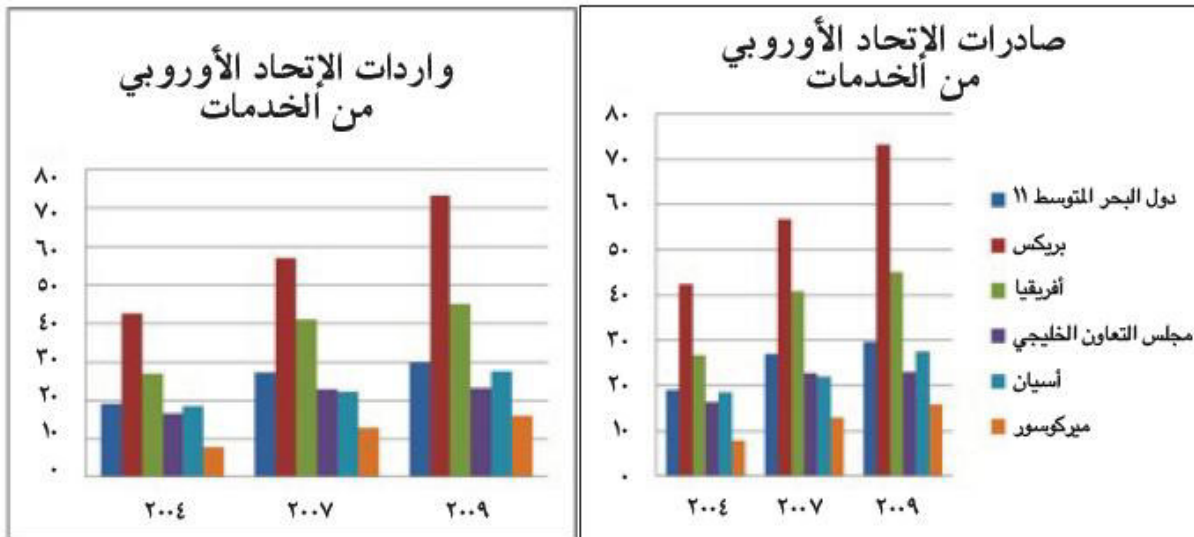


ملاحظة: "غيرها" تشير إلى خدمات مثل: خدمات الكمبيوتر والمعلوماتية، وعوائد الملكية الفكرية ورسوم الترخيص، وخدمات أعمال أخرى، والخدمات الثقافية والترفيهية، وخدمات حكومية.

المصدر: ريم عيادي ، سالم غادي ، مرجع سابق ، ص 12 .

أما بالنسبة للتجارة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال الخدمات، فإن منطقة الخليج لا تحتل مرتبة أعلى بكثير من شركائها التجاريين في الإتحاد الأوروبي، سواء على صعيد الصادرات أو الواردات. على الرغم من ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي قد فاق مجلس التعاون الخليجي في تجارة السلع بما يساوي 63مليار يورو بين عامي 2006 و2001 (الشكل البياني 7).

الشكل البياني رقم (7): تجارة الخدمات بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي 2000-2011 (مليار يورو).



المصدر: ريم عيادي ، سالم غادي ، العلاقات التجارية والاستثمارية بين EU و GCC ، دراسات بحثية ، شركة ، الرقم 5 ، جانفي 2014 ، ص 12 .

بالإضافة إلى الميزة النسبية للمنطقة في مجال الصناعات الهيدروكربونية ، يمكن لعوامل أخرى أن تفسر الأداء المتواضع لإقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في تجارة الخدمات .على صعيد الصادرات، يؤدي مستوى رأس المال البشري المنخفض نسبياً في المنطقة بسبب الإهمال الذي حصل في الماضي لأنظمة التعليم وبسبب تجارة سياسات الخدمات التي تقيد حركة الأشخاص ، إلى منع الإقتصاد القائم إلى حد كبير على الخدمات من التطور .على سبيل المثال ، حوالي 6 ٪ فقط من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي ، الذين تزيد أعمارهم عن 25 سنة ، أكملوا التعليم العالي ، مقارنة بحوالي 18% في قبرص ، و 20 ٪ في بلجيكا و 24٪ في اليابان .إضافة إلى ذلك ، فإن سياسات الهجرة التقييدية في المنطقة تمنع العمال ذوي الكفاءات من دخول دول مجلس التعاون الخليجي ، الأمر الذي يحد من الفيض المعرفي وإمكانية زيادة رأس المال البشري في المنطقة.

أما على صعيد الإستيراد، فتشكل المنطقة مستورداً كبيراً للخدمات الحكومية ، ويعود ذلك على الأرجح إلى عدد عقود الدفاع التي أبرمتها المنطقة مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة .كما يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي هي من بين المناطق الأقل إنفتاحاً على صعيد تجارة الخدمات ، الأمر الذي يمكن تفسيره بحرص الحكومات على التنويع وعلى تفضيل نشوء أنشطة غير نفطية .ومع ذلك ، فإن مستوى القيود المرتفع والمُطبّق في بعض القطاعات يمكن أن يعيق هذا الهدف ، مما يحول دون الفيض المعرفي ويؤثر سلباً على دخول المستثمرين الأجانب إلى هذه الإقتصادات.

## المطلب الثاني : العلاقات الاستثمارية بين الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي

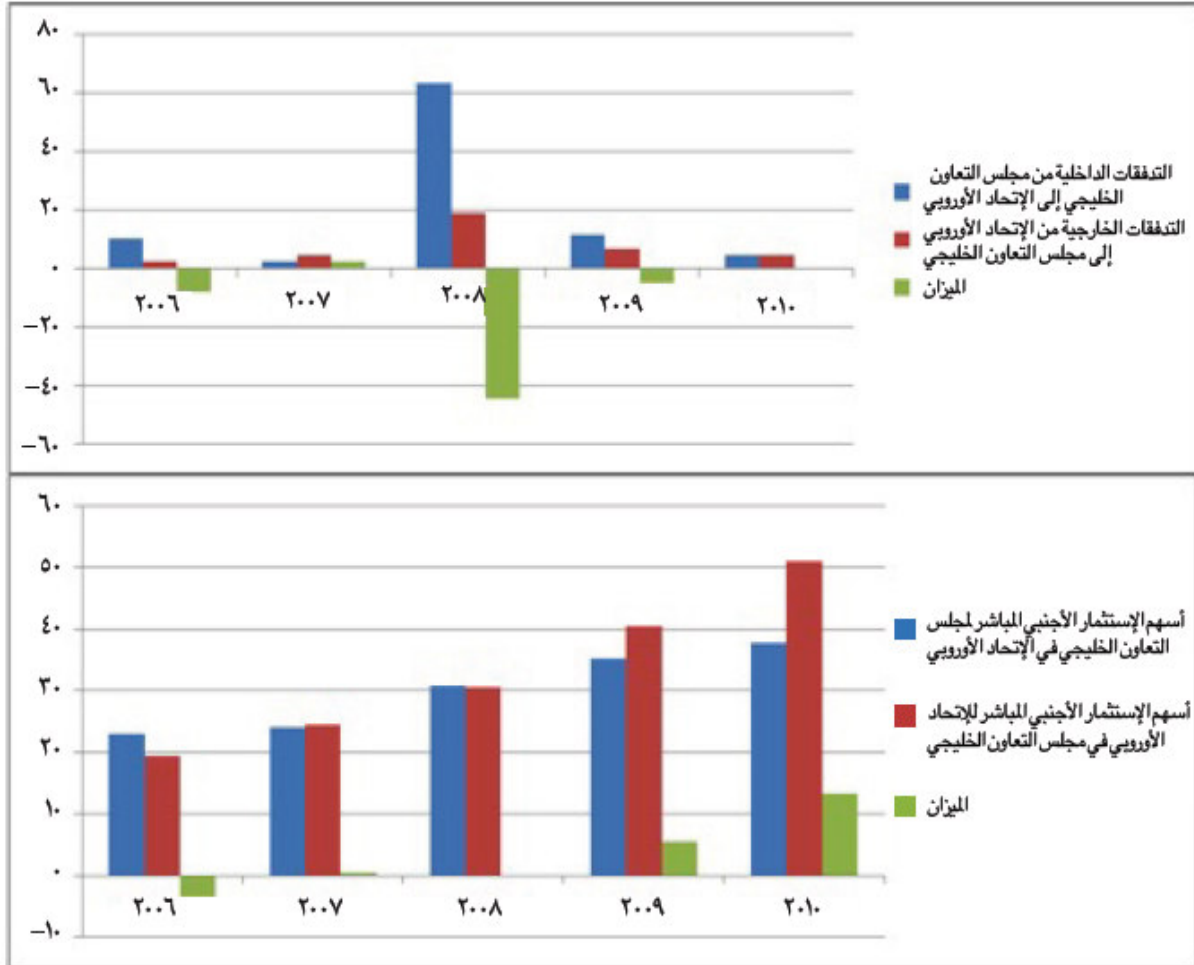
يكن الدافع وراء الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في منطقة الخليج على الأرجح بالسعي إلى الموارد، وإلى حد ما السعي إلى السوق ، نظراً إلى ما تشمله المنطقة من موارد طبيعية وإلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المرتفع فيها .أما بالنسبة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة فمن المرجح أنه ظاهرة ثانوية ، نظراً إلى أنه يتطلب إما قوة عاملة رخيصة أو متعلمة، وكلاهما نادر إلى حد ما في دول مجلس التعاون الخليجي؛

بالنسبة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، فتظهر البيانات حول التدفقات إلى الداخل أن الإتحاد الأوروبي يستثمر أقل في دول مجلس التعاون الخليجي مما تستثمر دول الخليج في أوروبا ( الشكل البياني8) وفي حين أن المقارنة المباشرة مع مجموع مبالغ الإستثمار المباشر التي تتلقاها دول الخليج مستحيلة ، من المرجح أن إستثمارات الإتحاد الأوروبي في المنطقة تمثل حصة هامة من إجمالي الإستثمارات . من ناحية أخرى ، يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي في الإتحاد الأوروبي حصة ضئيلة من تدفقات الإستثمار المباشر إلى الداخل .أما بالنسبة إلى الأسهم، فيبدو أن الوجهتين مربحتين للمستثمرين الأجانب ، ذلك بما أن نسب أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر متقاربة ، ومقدرة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و 2010 يظهر أن ميزان الإستثمار الأجنبي المباشر بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي قريب إلى الصفر، مما يعني أن تدفقات الإستثمار إلى الداخل هي على قدم المساواة للمنطقتين .لكن بالنسبة إلى الأسهم ، فإن الميزان إيجابي ومرجح لصالح الإتحاد الأوروبي، مما يشير إلى أن الشركات الموجودة في تلك المنطقة مربحة أكثر فأكثر؛

جذبت دول مجلس التعاون الخليجي ، نسبة إلى حجمها، مجموعة كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية على الرغم من أن الحجم المطلق للتدفقات كان منخفضاً، وربما كان دون مستوى إمكاناتها .كما وكانت تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج من إقتصادات دول الخليج منخفضة جداً حتى بداية الألفية الثانية، حين رفعت المنطقة من صادراتها من رأس المال بشكل كبير.إلا أن هذه الصورة التي تظهر فيها دول مجلس التعاون الخليجي كمستثمر أجنبي صاعد في الإتحاد الأوروبي وفي مناطق أخرى يمكن أن تكون مضللة، ذلك بما أنه يمكن للتدفقات من المنطقة إلى الخارج أن تكون أكثر أهمية من تلك الظاهرة في إحصاءات المؤسسات الدولية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ريم عيادي ، سالم غادي ، مرجع سابق ، ص ص 14،15.

الشكل البياني رقم(8): تدفقات واسهم الاستثمار الثنائية من مجلس التعاون الخليجي الى الاتحاد الاوروبي (مليار يورو).



المصدر: ريم عيادي ، سالم غادي ، العلاقات التجارية والاستثمارية بين EU و GCC ، دراسات بحثية ، شراكة ، الرقم 5 ، جانفي 2014 ، ص 12 .

المطلب الثالث : مقترحات لتحسين العلاقات التجارية والإستثمارية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي .

على الرغم من تدني إحتمال إبرام إتفاقية التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل القريب ، قد يعمد الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي إلى إتخاذ إجراءات مشتركة لتعزيز التبادل التجاري والإستثمار وكافة العلاقات الإقتصادية بينهما .وَتُعنى هذه الإجراءات بشكل رئيس بدعم جهود التنويع وقدرات التخطيط الإقتصادي لدول الخليج ، وذلك من خلال تحديث الأدلة حول تأثير إبرام إتفاقية تجارة حرة محتملة، وتسهيل سفر رجال الأعمال من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الإتحاد الأوروبي.وتتمثل هذه الاجراءات في <sup>1</sup>:

اولاً : وكما يتضح من خلال خططها الإنمائية ، تتمتع معظم دول مجلس التعاون الخليجي بقدرات تخطيط إقتصادي محدودة .وتجري بعض البلدان ( مثل قطر والإمارات العربية المتحدة ) دراسات معمّقة حول تحديات التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها والسياسات المتوقعة لمواجهة هذه التحديات .إلا أن الدول الأخرى تركز على وثائق عامة تحدد التوجهات الخاصة بالسياسة من أجل دعم جهود التنويع التي تبذلها .وبهدف المضي قدماً في تحقيق هدفه المتمثل في تعزيز سياساته تجاه العالم العربي، يمكن أن يقوم الإتحاد الأوروبي بدعم هذه الدول في تحسين قدراتها على صعيد التخطيط الإقتصادي، وذلك نظراً إلى خبراته وخبرات الدول الأعضاء فيه في مثل هذه الأنشطة . ويمكن أن يتخذ هذا الدعم شكلين مختلفين:

- 1) يمكن لمؤسسات الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي إنشاء برنامج للزيارات الدراسية والتبادلات بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والمسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي العاملين في الوزارات ذات الصلة، وذلك بهدف تعزيز أفضل ممارسات التخطيط الإقتصادي .
- 2) يمكن أيضاً للطرفين تمويل الدراسات المرتقبة الطويلة الأجل التي تتعلق بخيارات التنويع، والتكاليف، والفوائد، وتدابير التخفيف من الآثار السلبية، وذلك من أجل توجيه عملية صناعة السياسات في هذا المجال.

وفي السياق عينه، يمكن للمنطقتين تطوير سلسلة من البرامج المستهدفة التي تعمل على تقييم مساهمة تحرير تجارة الخدمات في التنويع الإقتصادي .وترى غالبية دول مجلس التعاون الخليجي أن قطاع الخدمات هو المساهم الرئيس في دعم جهود التنويع .وعلى الرغم من أهمية تجارة الخدمات، تشير البيانات إلى أن مستوى هذه التجارة هو ما دون إمكاناتها في المنطقة، وقد يعود ذلك إلى السياسات التقييدية المستخدمة بشكل مفرط . وفي حين أن فتح القطاع بالكامل ليس واقعياً ولا مناسباً لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات، قد يكون الإنفتاح التدريجي على الخدمات المستهدفة مفيداً لصالح دول مجلس التعاون الخليجي .وفي هذا الصدد، ينبغي على المنطقتين إطلاق برنامج دراسة يهدف إلى تقييم فوائد تحرير الخدمات المختارة وتكاليفه .كما يجب على البرنامج

<sup>1</sup> ريم عيادي ، سالم غادي ، مرجع سابق ، ص ص : 31، 30.

أن يولي إهتماماً خاصاً للجوانب التنظيمية، بما أن تنظيم الخدمات هو نشاط وقائي إلى حد كبير. وينبغي أن يهدف هذا البرنامج إلى تحديد إمكانية التحسينات التنظيمية وإمكانية الإنفتاح على التجارة الخارجية، ضمن إطار الخدمات المأخوذة بعين الإعتبار.

ثانياً : في حين أن إبرام إتفاقية التجارة الحرة غير مرتقب في المستقبل القريب، وفي حين يجب ألا يكون إبرامها شرطاً مسبقاً لتعميق العلاقات بين المنطقتين، لا بد من تحديث الدراسات بشأن تأثيرها المحتمل. وقد أجريت أبحاث سابقة بين عامي 2003 و 2004 ، لكنها الآن باطلة، بما أن الأزمة المالية والربيع العربي قد ساهما بشكل كبير في تغيير التوقعات الإقتصادية والجيوسياسية في العالم. كما وينبغي على تقييم الآثار الجديدة إيلاء الإهتمام لقطاع الخدمات ومساهمته في إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. ويجب على الدراسة إيلاء إهتمام خاص لمسألة توافر البيانات، بما أن نقص الأدلة الإحصائية حول الخدمات يعيق التحليل الدقيق لتأثير قطاع الخدمات على الأداء الإقتصادي في المنطقة.

وأخيراً وليس آخراً، وبغض النظر عن اعتبارات التجارة و الإستثمار، أظهر الربيع العربي وردود الجهتين الفاعلتين عليه وجود مصلحة مشتركة في الحفاظ على الأمن والتنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة في جوارهما، أي في جنوب البحر الأبيض المتوسط . ويمكن لتحسين العلاقات التجارية بين المنطقتين أن يترافق مع حوار مفتوح بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي حول وسائل دعم التحول الإجتماعي والإقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط



**المبحث الثالث : اثر ازمة الديون السيادية الاوروبية على دول مجلس التعاون الخليجي.**

ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي علاقات تجارية واستثمارية مع الاتحاد الاوروبي وهذا ضمن اطار التعاون الاوروبي - الخليجي ، ونظرا للازمة التي مست منطقة اليورو فقد انتقلت هذه الازمة الى شركاء الاتحاد بما فيهم دول مجلس التعاون الخليجي .

**المطلب الاول : تاثير الازمة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية .**

من خلال هذا المطلب سنقوم بدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في كل من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم .

**الفرع الاول : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .**

أزمة الديون السيادية التي تعاني منها معظم الاقتصاديات الأوروبية وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية ، قد أضعفت فرص النمو والتوظيف ليس فقط في منطقة اليورو ولكن في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي، وكما هو متوقع وتحت هذه الظروف العالمية فقد تأثر معدل النمو لناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي .

فقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات متباينة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات السابقة ، ويرجع هذا التباين بالدرجة الأولى إلى أسعار النفط المتذبذبة وكذا بعض الأزمات التي مست هاته الدول بين الفترة والأخرى ، من خلال الجدول ادناه ( جدول رقم ) يلاحظ ان دول مجلس التعاون الخليجي سجلت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.1% في عام 2010 ، وارتفعت هذه النسبة الى 7.2% في سنة 2011. لكن هذا الارتفاع لم يستمر ومع استفحال ازمة الديون السيادية تراجعت النسبة الى 5.5% سنة 2012 ، واستمر الانخفاض الى سنة 2013 حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون الخليجي الى 4.1% ، وترجع اسباب الانخفاض لتاثير ازمة الديون السيادية الاوروبية وتراجع الطلب على النفط ، وعلى اعتبار ان معظم اقتصاديات دول المجلس هي اقتصاديات ريعية وبهذا تكون سوق النفط هي القناة الرئيسية لانتقال تأثير ازمة منطقة اليورو ، وعاود المعدل للارتفاع خلال سنة 2014 ومن المتوقع ان يستقر هذا المعدل خلال سنة 2015 .

اما بالنسبة الى تحليل كل دولة على حدى فيلاحظ ان هناك تباين كبير بين معدلات نمو دول المجلس فتظهر اكبر معدلات النمو في دولة قطر حيث وصلت الى 16.7% سنة 2010 ، وتعتبر من اكثر الدول تأثرا لان هذه النسبة تراجعت الى 13.0% سنة 2011 ، واستمرت في الانخفاض وبحدة الى 5.5% سنة 2013 ، ومع بداية سنة 2014 بدأت معدلات النمو في تحسن حيث سجلت 5.9% . تليها دولة الكويت حيث شهدت معدلات النمو تراجع كبير حيث وصلت الى 3.6% سنة 2013 بعدما كانت 11.4% سنة 2010. وعرفت دولة الامارات اقل نسبة نمو من بين دول المجلس كما ان تأثرها لم يكن كبير وشهدت تراجع طفيف في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

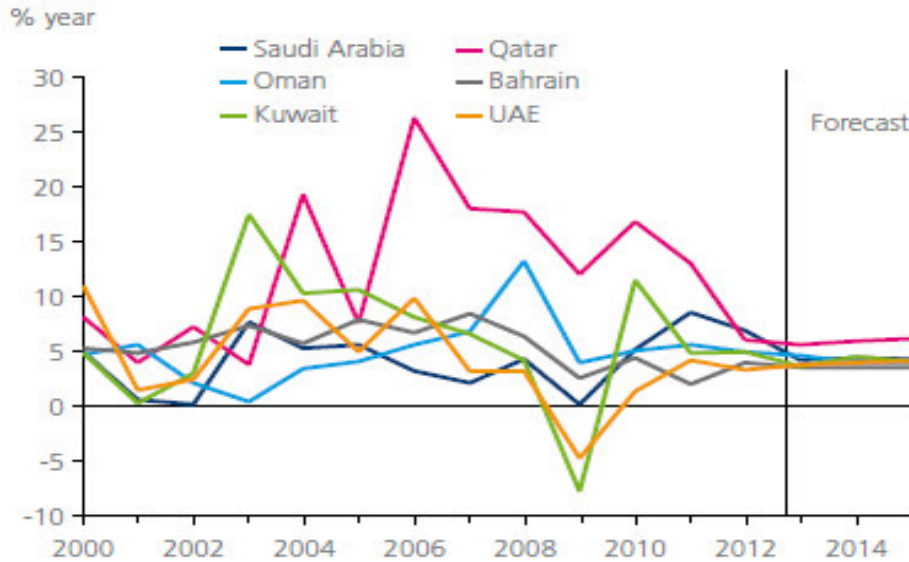
الجدول رقم (8): معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي 2010-2014 (بالنسبة المئوية).

2014	2013	2012	2011	2010	
					الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
3.5	3.5	3.9	1.9	4.3	البحرين
4.4	3.6	4.9	4.8	11.4	الكويت
3.9	4.6	4.9	5.5	5.0	عمان
5.9	5.5	6.0	13.0	16.7	قطر
4.3	4.1	6.8	8.5	5.1	السعودية
3.9	3.7	3.3	4.2	1.3	الامارات
4.4	4.1	5.5	7.4	6.1	دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر : من اعداه الطالبة بالاعتماد على بيانات : www.thecityuk.com , GCC economic report January 2013

الشكل البياني رقم (9): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2014-2000)

## GCC: GDP growth rates



Source : GCC economic report January 2013 , www.thecityuk.com

الفرع الثاني : معدل التضخم .

تشير البيانات إلى ارتفاع معدل التضخم في مختلف دول العالم في عام 2011 ، حيث بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة % 2,7 مقابل % 1.5 في عام 2010 ، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها عودة السياسات المالية التوسعية ذات الآثار التضخمية لدى الاقتصاديات المتقدمة ، كما إرتفع معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى من %6,1 في عام 2010 إلى %7,1 في عام 2011 وهذا المعدل المرتفع نتيجة لإرتفاع معدلات الطلب في الدول النامية الكبرى والناجمة عن إرتفاع مستويات الدخل وإرتفاع أسعار الغذاء والنفط ، بالإضافة للأوضاع السياسية العربية التي أدت إلى اختناقات في مستويات العرض لبعض السلع الرئيسية مما أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم.<sup>1</sup>

كل هذه الظروف أثرت على معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي كما هو موضح في الجدول الموالي (جدول رقم ) . حيث نلاحظ ارتفاع مستويات التضخم في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية أزمة اليورو وانتقال آثارها إلى الدول الشريكة وقد سجلت دول المجلس أعلى نسبة تضخم سنة 2013 بـ 3.7 % وهذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات .

وتعتبر معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية هي الاعلى من بين دول المجلس لكن هذا المعدل في تراجع من سنة الى اخرى ، وتسجل الامارت ادنى معدلات تضخم بمقارنة مع باقي الدول . وعلى عكس السعودية شهدت دولة قطر ارتفاع مستمر في معدلات التضخم حيث وصلت الى 4% سنة 2014 بعدما كانت -2.4% سنة 2010 ، و 1.9% في كل من سنتي 2011 و 2012. اما باقي دول المجلس التي فقد عرفت معدلات التضخم الخاصة بها تنذبذ من سنة الى اخرى . وترجع اسباب ارتفاع معدلات التضخم لارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع تكاليف الاسكان .

الجدول رقم (9): معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي 2010-2014 (بالنسبة المئوية).

2014	2013	2012	2011	2010	
					الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
2.4	2.6	2.8	-0.4	2.0	البحرين
3.8	3.5	3.0	4.7	4.0	الكويت
3.5	3.6	3.0	4.1	3.2	عمان
4.0	3.5	1.9	1.9	-2.4	قطر
4.0	4.4	4.5	5.0	5.4	السعودية
2.7	2.0	0.7	0.9	0.9	الامارات
3.7	3.7	3.2	3.6	3.2	دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر : من اعاده الطالبة بالاعتماد على بيانات : GCC economic report January 2013 , www.thecityuk.com

<sup>1</sup> نادية بلورغي ، مرجع سابق ، ص 204.

المطلب الثاني: تأثير الازمة على التجارة الخليجية\_الاوروبية .

تعد دول الاتحاد الاوربي الشريك الاول لدول مجلس التعاون الخليجية تجاريا لاسيما وان مفاوضات ابرام اتفاقية تجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي تتجه الي منحنيات ايجابية وستسهم تلك الاتفاقية على تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار .

الفرع الاول : الواردات السلعية الخليجية من منطقة اليورو .

يمثل الجدول الموالي تغيرات قيمة الواردات السلعية الخليجية من اقتصاديات منطقة اليورو قبل وأثناء أزمة ديونها السيادية .

الجدول رقم (10): الواردات السلعية الخليجية من الاتحاد الاوروبي (2007-2013) .

السنوات الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الامارات	26.874	33.038	25.512	28.106	33.380	37.174	44.652
البحرين	1.377	1.512	1.679	1.543	1.615	2.128	1.418
السعودية	20.003	21.140	19.084	23.227	26.420	30.091	33.689
الكويت	4.375	4.568	3.707	4.133	3.713	4.535	5.306
عمان	2.370	3.230	2.481	3.111	2.996	3.787	3.849
قطر	6.252	6.650	5.378	5.371	4.923	6.007	6.157
المجموع	61.251	70.138	57.841	65.491	73.048	83.723	95.071

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات "أوروستات" الوحدة : مليون يورو

من خلال الجدول نلاحظ ان هناك تأثير لازمة اليورو على واردات معظم دول مجلس التعاون الخليجي مع وجود اختلاف في التأثير بين هذه الدول .

بالنسبة لدولتي الامارات والسعودية فقد شهدت قيمة وارداتهما ارتفاع مستمر خلال الفترة مابين (2007-2008) ، وانخفضت قيمتها في سنة 2009 وهذا نتيجة للازمة التي مست الاقتصاد العالمي انذاك ، وعاودت الارتفاع سنة 2010 واستمرت في الارتفاع الى غاية 2013 ، ولم يظهر اي تأثير لازمة الديون السيادية على واردات هاتين الدولتين .

بالنسبة لدولة البحرين فقد عرفت ارتفاع مستمر في حجم وارداتها خلال الفترة (2007-2012) . ولكنها شهدت تراجع خلال سنة 2013 الى 1.418 مليون يورو بعدما كانت 2.128 مليون يورو سنة 2012، وهذا مايدل على تأثر واردت البحرين بالأزمة الاوروبية .

اما بالنسبة لكل من عمان وقطر والكويت فقد شهد ارتفاع مستمر في حجم الواردات في الفترة (2007-2008) . وقد عرفت تراجع ايضا سنة 2009 يسبب أزمة الرهن العقاري التي مست جميع الاقتصاد العالمي ولكنها عاودت الارتفاع سنة 2010 لتتراجع بعدها سنة 2011 متأثرة بأزمة الديون السيادية الأوروبية . ولكن هذا الانخفاض لم يستمر بل شهدت ارتفاع في حجم الواردات خلال سنتي 2012،2013 حيث :

سجلت الواردت العمانية سنة 2012: 3.787 مليون يور وفي سنة 2013 : 3.849 مليون يورو بعدما كانت 2.996 مليون يورو سنة 2011 .

كما كانت الواردات القطرية سنة 2012: 6.007 مليون يورو وفي سنة 2013: 6.157 مليون يورو بعدما كانت 4.923 مليون يورو سنة 2011.

ومن خلال هذا التحليل، نلاحظ أن تأثير أزمة منطقة اليورو على الواردات الخليجية كان معتبرا في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون ، وقد كان هذا التأثير متأثريا من الانخفاض الكبير الذي شهدته معدلات نمو اقتصاديات منطقة اليورو ، مما أثر على حجم منتجاتها الموجهة للتصدير ، بالإضافة إلى هذا فقد أثر ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الداخلة في تصنيع المنتجات الأوروبية النهائية على أسعارها في الأسواق العالمية ، مما أدى إلى انخفاض طلب الاقتصاديات الخليجية عليها ، وقد ساعد على ذلك تراجع مداخيل صادرات دول مجلس التعاون نتيجة للانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

الفرع الثاني : الصادرات السلعية الخليجية نحو منطقة الأورو.

يمثل الجدول الموالي تغيرات قيمة الصادرات السلعية الخليجية نحو اقتصاديات منطقة الأورو قبل وأثناء أزمة ديونها السيادية.

الجدول رقم(11): الصادرات السلعية الخليجية نحو منطقة اليورو خلال الفترة (2007- 2013).

السنوات الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الامارات	6.066	5.972	3.764	5.853	8.995	8.325	9.221
البحرين	886	901	416	695	870	1.518	1.297
السعودية	4.155	5.209	2.834	3.792	4.809	5.867	6.251
الكويت	329	557	522	542	764	584	1.039
عمان	1.848	2.915	3.463	7.905	13.557	10.336	8.971
قطر	18.660	22.012	11.784	16.299	28.441	34.640	30.143
المجموع	31.945	37.566	22.783	35.086	57.435	61.271	56.921

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات "اوروستات" الوحدة : مليون يورو

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن تأثير أزمة اليورو على صادرات الخليج إلى اقتصاديات منطقة اليورو كانت ظاهرة على معظم دول الخليجية غير أن هذا التأثير كان متباينا بينها، كما أن درجة التأثير تختلف من دولة لأخرى.

فبالنسبة لصادرات كل من دولتي الامارات والكويت إلى منطقة اليورو، فنلاحظ أنها خلال الفترة (2007-2013) لم تتراجع قيمة الصادرات الا سنة 2009 نتيجة أزمة الرهن العقاري ، ولم يظهر اي تأثير لازمة الديون السيادية الاوروبية على صادرات هاتين الدولتين .

وقد كان سلوك قيمة صادرات دولة السعودية نحو منطقة اليورو مشابها لسلوكها في دولة البحرين ، حيث لم يظهر تأثير قيمة صادرات كلتا الدولتين إلا خلال سنة 2013 ، حيث عرفت قيمة صادراتهما تراجعاً خلال هذه السنة ، وكان التراجع في الصادرات السعودية اكبر منه مقارنة بقيمة الصادرات البحرينية، وهو ما يدل على تأثير أزمة اليورو على كل من الصادرات السعودية والبحرينية إلى اقتصاديات المنطقة.

أما بالنسبة لسلطنة عمان وقطر ، فمن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الصادرات العمانية والقطرية نحو منطقة اليورو ارتفاع مستمر خلال الفترة (2007-2011) ، ولكنها شهدت تراجعاً سنة 2012 . لكن الصادرات العمانية عاودت الارتفاع خلال سنة 2013 ، عكس الصادرات القطرية التي استمرت في التراجع خلال هذه السنة . وهذا مايدل على التأثير الواضح للأزمة على الصادرات القطرية والعمانية نحو منطقة اليورو.

ومن خلال هذا التحليل نلاحظ أن أزمة منطقة اليورو أثرت بشكل كبير على صادرات دول مجلس التعاون النفطية نحو المنطقة ، والدليل على ذلك هو عدم تأثر الصادرات الامارت والكويت بالأزمة ، وقد كان هذا التأثير انطلاقا من انخفاض معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو، مما أدى إلى انخفاض طلب دول هذه المنطقة على المحروقات، والذي ساهم كذلك في انخفاض أسعار النفط العالمية ، وبالتالي انخفاض قيمة صادرات دول مجلس التعاون إلى اقتصاديات منطقة اليورو.

المطلب الثالث : تأثير الازمة على الاستثمارات الخليجية الاوروبية .

على الرغم من الفوائض المالية الكبيرة التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة في السنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع العوائد البترولية ، إلا أن الأموال الأجنبية لا زالت تحتل مكانة كبيرة في عملية تمويل الاقتصاديات الخليجية. وتعتبر الدول الخليجية من أكبر الدول العربية انفتاحا على العالم الخارجي، ومن أكثرها استقبالا للاستثمارات الأجنبية وتصديرا لرؤوس الأموال بالخارج ، وخاصة مع الدول المتقدمة، وبذلك فإن أي تغير في مؤشرات أداء الاقتصاد الدولي سوف يؤثر مباشرة على قيمة هذه التدفقات. ومن خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى إبراز أثر أزمة اليورو على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخليجية إلى منطقة اليورو ، ومن منطقة اليورو إلى الاقتصاديات الخليجية.

الفرع الاول : الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على اقتصاديات مجلس التعاون من اقتصاديات منطقة اليورو

يمثل الجدول الموالي تغيرات قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على دول مجلس التعاون من اقتصاديات منطقة اليورو قبل وأثناء أزمة الديون السيادية الأوروبية.

الجدول رقم (12): الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على اقتصاديات مجلس التعاون من اقتصاديات منطقة اليورو خلال الفترة 2007-2012 (مليون يورو).

السنوات الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	1669	1620	1791-	334	894	922
الكويت	9778	8858	8584	1530	8896	7562
عمان	36-	585	109	1498	1220	1371
قطر	5160	3658	3215	1863	6027	1840
السعودية	135-	3498	2177	3907	3430	4402
الامارات	14568	15820	2723	2015	2178	2536
المجموع	31001	34039	15017	11157	22645	18633

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على أرقام قاعدة بيانات "أورو ستات eurostat"



من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة الاستثمارات الأوروبية في منطقة الخليج شهدت ارتفاع خلال سنتي 2007 ، 2008 ، حيث انتقلت من 31001 مليون أورو سنة 2007 إلى 34039 مليون أورو سنة 2008 ، غير أنها انخفضت سنة 2009 إلى النصف تقريبا ، لتصل إلى 15017 مليون أورو، وواصلت هذا الانخفاض سنة 2010 حيث وصلت إلى 1157 مليون أورو، لكن الانخفاض لم يستمر وتحسنت قيمة الاستثمارات لتصل إلى 22645 مليون يورو سنة 2011 ، كما ان هذا الارتفاع الملحوظ لم يستمر أيضا بل عرف انخفاض إلى 18633 مليون يورو سنة 2012 . ويدل هذا التغير على التأثير الكبير لأزمة اليورو على استثمارات اقتصاديات منطقة اليورو الموجهة إلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ ان الدول الاكثر تائرا بالأزمة من بين دول المجلس هي دولة قطر حيث سجلت قيمة الاستثمارات 6027 مليون يورو سنة 2011 ، وتراجعت قيمة الاستثمارات بشكل لافتا وكبير إلى 1840 مليون يورو سنة 2012 . تليها الكويت حيث سجلت 8896 مليون يورو سنة 2011 وانخفضت هذه القيمة إلى 7562 مليون يورو سنة 2012 .

ويتأتى هذا التأثير من الصعوبات الكبيرة التي عرفتتها منطقة اليورو على مستوى المالية العمومية لعدد من دولها بسبب الأزمة التي تعيشها ، حيث شهدت ارتفاعا كبيرا في ديونها السيادية ، وانخفاضا معتبرا في مداخيلها ، مما أدى بها إلى تقليص استثماراتها المباشرة الموجهة إلى العالم الخارجي ، من أجل تلبية حاجيات نفقاتها الداخلية والتزاماتها الخارجية ، ومن بينها الاستثمارات الموجهة إلى اقتصاديات الخليج.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد يعقوبي ، عبد الله عناني ، مرجع سابق ، ص 17.

الفرع الثاني : الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي في منطقة الأورو .

ولم يقتصر تأثير أزمة منطقة اليورو على الاستثمارات الأوروبية المباشرة في اقتصاديات الخليج ، بل امتد ليؤثر على استثمارات هذه الأخيرة المباشرة المتدفقة نحو الاقتصاديات الأوروبية ، ويمكن تبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13) : الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي في منطقة اليورو خلال الفترة 2007-2012 (مليون يورو).

السنوات الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	1756	1794	257	156	781	891
الكويت	111	6-	1114	456	855	1851
عمان	3332	2952	1485	1243	739	1514
قطر	4700	3779	8125	4670	87-	327
السعودية	24319	39456	36458	29233	16308	12182
الإمارات	14187	13724	4003	5500	7679	9602
المجموع	48405	61699	51442	41258	26275	26367

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أرقام قاعدة بيانات "أورو ستات eurostat"

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديات الأوروبية شهدت ارتفاع معتبر في قيمتها خلال سنتي 2007 و 2008 ، حيث وصلت قيمة الاستثمارات الى 61699 مليون يورو سنة 2008 بعدما كانت 48405 مليون يورو سنة 2007 ، ويرجع هذا بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية ، مما أدى إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال لدى دول الخليج ، والتي وجهتها مباشرة إلى الاستثمار في الدول الأجنبية. إلا أنه خلال سنة 2009 شهدت قيمة الاستثمارات الخليجية في الاقتصاديات الأوروبية انخفاضا حيث وصلت قيمتها إلى 51442 مليون أورو، وواصلت انخفاضها سنة 2010 ووصلت إلى 41258 مليون أورو والى 26275 مليون يورو سنة 2011 ، وشهدت سنة 2012 تحسن طفيف جدا في قيمة الاستثمارات . وهذا ما يدل على التأثير الكبير لأزمة اليورو على تدفق الاستثمارات الخليجية إلى الاقتصاديات الأوروبية.

ومن خلال الجدول ايضا نلاحظ ان الدول الاكثر تأثرا بالأزمة من بين دول المجلس هي دولة قطر حيث تراجع قيمة الاستثمارات قطرية في اوروبا الى -87 مليون يورو سنة 2011 ، بعدما كانت 4670 مليون يورو سنة 2010 . كما تراجع قيمة الاستثمارات السعودية كذلك الى 16308 مليون يورو سنة 2011 بعدما سجلت سنة 2010 ، 29233 مليون يورو ، واستمرت في التراجع الى 12182 مليون يورو سنة 2012 . تليها سلطنة عمان حيث سجلت 739 مليون يورو سنة 2011 في حين كانت تسجل 1243 مليون يورو سنة 2010 .

ويرجع هذا التأثير بالأساس إلى انعكاس آثار الأزمة على أسعار النفط العالمية ، نتيجة لانخفاض الطلب على هذه السلعة ، والمتأتي بالخصوص من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الأوروبي. بالإضافة إلى تراجع المكانة والجدارة الائتمانية لبعض اقتصاديات منطقة اليورو، ومعاناتها من صعوبات على مستوى مديونيتها الخارجية وهذا ما أثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية الحاضرة والمستقبلية، مما أدى إلى عزوف دول مجلس التعاون الخليجي عن توجيه استثماراتها إلى منطقة اليورو، وهذا خوفا من انخفاض مردودية استثمارها، ومن إمكانية استرجاعها مستقبلا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد يعقوبي ، عبد الله عناني ،مرجع سابق ، ص 17.

## خلاصة الفصل الثالث :

إن أزمة منطقة اليورو تعتبر أزمة مالية إقليمية حملت الكثير من الآثار على اقتصاديات المنطقة وألقت بآثارها على الكثير من الدول بحكم تشابك العلاقات الاقتصادية ، ودول مجلس التعاون الخليجي احدي هذه الدول التي لم تسلم من تداعيات هذه الازمة .

فبحكم العلاقات الثنائية بين المنطقتين انتقلت الازمة الى دول المجلس وذلك عن طريق اسواق النفط، باعتبارها القناة التي تسربت من خلالها الازمة الى دول المجلس ، والتي يعد النفط المصدر الرئيسي لدخولها . فقد نتج عن الأزمة المالية الأوروبية تراجع الطلب على الطاقة بسبب الركود الذي دخلت فيه دول الاتحاد الأوروبي هذا ما دفع بأسعار النفط بإنخفاض في الأسواق العالمية ، وبالتالي كان له أثر مباشر على صادرات دول المجلس من النفط والغاز ، بحكم الاتحاد الاوربي من ابرز مستوردي الطاقة من دول المجلس وبالتالي تراجع حجم التبادل التجاري ، مما أثر على مداخل دول المجلس وأثر ذلك مباشرة على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وكذا على معدلات التضخم لارتفاع اسعار السلعة المستوردة ، بالإضافة إلى تراجع حجم الاستثمارات من الجانبين حيث تراجعت الاستثمارات الاوروبية المتدفقة نحو دول المجلس هذا لتراجع مداخل هذه دول الاتحاد مما الى تقليص استثماراتها ، كذا بالنسبة للاستثمارات المتدفقة على الاتحاد من دول المجلس فقد تراجعت لانخفاض اسعار النفط العالمية وكذا التخوف من الاوضاع المالية التدهورة في منطقة اليورو مما ادى الى عزوف الاستثمارات الخليجية عن التوجه لمنطقة اليورو .

خاتمة

تعد الازمات المالية ظاهرة مثيرة للقلق لمختلف اقتصاديات العالم المتقدمة منها والنامية ، وهذا راجع لخطورتها على الاستقرار الاقتصادي ، اضافة الى سرعة انتشارها وانتقالها ، وهذا ماحدث في الاتحاد الاوروبي الذي يعد من اكبر القوى الاقتصادية في العالم والذي عرف مؤخر ازمة الديون السيادية والتي ظهرت بوادرها في اليونان وانتقلت الى باقي دول الاتحاد ، مما ادى الى زعزعت استقراره ، حيث أثرت على قدراتها الإنتاجية بشكل كبير ، وساهمت في تقليص مبادلاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم .

ولم تقتصر الازمة على دول الاتحاد بل امتدت الى الدول التي تربطها اتفاقية شراكة معه منها دول مجلس التعاون الخليجي ، والتي يمثل الاتحاد الاوروبي أحد أكبر الشركاء التجاريين لاقتصادياتها ، والذي لم يسلم هو ايضا من تداعيات هذه الازمة . ولذلك فقد حاولنا من خلال هذه البحث التعرف على التأثير الحقيقي لأزمة منطقة اليورو على الدول الخليجية ، وهذا عن طريق إبراز أثرها على أهم القطاعات التي تربطها باقتصاد منطقة اليورو ، وقد توصلنا الى النتائج التالية :

#### 1. النتائج المتوصل اليها :

- تمثل أزمة منطقة اليورو امتدادا لارتفاع حجم الديون الخارجية بالعملة الأجنبية لعدد من الدول الأوروبية ،التي تعاني من هشاشة في اقتصادها كاليونان وإسبانيا والبرتغال . وما ساهم في تقادم الازمة تفاعل العديد من العوامل الداخلية المتعلقة بالإطار التشريعي والتنظيمي لمنطقة اليورو .
- الانتشار السريع لأزمة الديون السيادية داخل منطقة اليورو اوجب على دول الاتحاد الاوروبي التعاون و العمل المشترك للحد من انتشار هذه الأزمة داخل اقتصادها من خلال اتباع الخطط التقشفية والمساعدات المالية المقدمة لليونان من طرف دول الإتحاد الأوروبي التي لم تتضرر كثير و من طرف صندوق النقد الدولي ، كما تم انشاء صندوق للإستقرار المالي الأوروبي ومعاهدة الانضباط المالي ، بالإضافة إلى القوانين وعقوبات وتشديد الرقابة.
- تعتمد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليج بشكل كبير على قطاع المحروقات والذي يمثل المورد الرئيسي لها ، وهذا ما ادى انكشاف تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي وما قد يجعلها عرضة لأي تغيرات خارجية ، ونتيجة لعلاقتها الاقتصادية المهمة مع الاقتصاديات منطقة اليورو ، فإن هذا يضعها ضمن دائرة المتأثرين بأزمة منطقة اليورو .
- عرفت المبادلات التجارية بين دول الخليج و منطقة اليورو تطورات مهمة منذ توقيع اتفاقية التعاون بين المنطقتين ، لكنها شهدت تراجعا معتبرا بعد الازمة التي ضربت منطقة اليورو.مما انعكس على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، الذي سجل انخفاضا بسبب تراجع مداخيل دول المجلس لتراجع الطلب الاوروبي على النفط ، وكما ارتفعت معدلات التضخم لارتفاع اسعار السلعة المستوردة .

■ كما عرف حجم الاستثمارات تراجع من الجانبين حيث تراجع الاستثمارات الأوروبية المتدفقة نحو دول المجلس هذا لتراجع مداخيل هذه دول الاتحاد مما الى تقليص استثماراتها ، كذا بالنسبة للاستثمارات المتدفقة على الاتحاد من دول المجلس فقد تراجعت لانخفاض اسعار النفط العالمية وكذا التخوف من الاوضاع المالية المتدهورة في منطقة اليورو مما ادى الى عزوف الاستثمارات الخليجية عن التوجه لمنطقة اليورو .

## II. نتائج اختبار الفرضيات:

وقد سمحت لنا النتائج المتوصل اليها باختبار صحة الفرضيات الموضوعة كالتالي:

■ **الفرضية الأولى :** ساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو أنها ستختفي بمرور الوقت إلا أن الواقع قد خالف تماما هذه التوقعات، فقد انقسم الاتحاد إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع، مجموعة الدول الشمالية وتتضمن : النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا تتميز بمستويات اقتصادية مرتفعة جدا وأساسها القدرة التنافسية العالية، ومجموعة الدول الجنوبية بما فيها : اليونان ايرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، والتي يشار إليها اختصارا بدول الـ «PIIGS» وتعتبر اقتصاداتها الأضعف بالمقارنة بالأولى .

فأزمة الديون السيادية أثبتت هذه الحقيقة فالخلافات حول السندات المشتركة وآلية عمل صندوق الاستقرار الأوروبي والمزيد من التنازل عن السلطات الوطنية لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وخطط النقشف التي تفرضها ألمانيا ومن حولها على اعتبار أنها خارج الأزمة على دول الأزمة الجنوبية والموافقة على بنودها اضطرارا لتجنب الإفلاس .

■ **الفرضية الثانية :** يشكل إيراد قطاع المحروقات النسبة الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي ، وهذا مايدل على الاعتماد الشبه كامل لهذه الاقتصاديات على مورد وحيد وهو النفط والذي يعتبر المصدر الرئيسي لمداخيلها .

■ **الفرضية الثالثة :** لم تقتصر الازمة الأوروبية على دول المنطقة فحسب بل امتدت الى الدول الشركاء بما فيهم دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد كان لهذه الازمة اثر سلبية على حجم التبادلات التجارية الأوروبية\_ الخليجية ، فقد تراجع حجم الطلب الأوروبي على النفط الخليجي نتيجة تراجع مداخيل هذه الدول ، وهذا ما ادى الى تراجع معدلات نمو هذه الدول .

■ **الفرضية الرابعة :** كما عرف حجم الاستثمارات تراجع من الجانبين حيث تراجع الاستثمارات الأوروبية المتدفقة نحو دول المجلس هذا لتراجع مداخيل هذه دول الاتحاد مما الى تقليص استثماراتها، كذا بالنسبة للاستثمارات المتدفقة على الاتحاد من دول المجلس فقد تراجعت لانخفاض اسعار النفط العالمية وكذا التخوف من الاوضاع المالية المتدهورة في منطقة اليورو مما ادى الى عزوف الاستثمارات الخليجية عن التوجه لمنطقة اليورو .

### III. المقترحات:

يمكن بلورة أهم مقترحات هذه الدراسة في النقاط التالية:

- على المجموعة الأوروبية إعادة النظر في قوانين وتشريعات الانضمام الى الاتحاد الاوروبي ، كما يتوجب عليها تشديد الرقابة اكثر على دول الاعضاء لتقليل او لتفادي الوقوع في ازمات قد تزعزع الاستقرار الاقتصادي لكافة دول الاتحاد .
- تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديات ريعية لاعتمادها على قطاع النفطي ،حيث يمثل المورد الاساسي لإيراداتها ، وهذا ما يجعل أداءها مرتبط إلى حد كبير بتغير أسعار المحروقات العالمية ، وعليه فعلى دول المجلس السعي والعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية لها ، من أجل زيادة حجم و نوع الإنتاج القابل للتصدير .
- على دول مجلس التعاون الخليجي السعي إلى التقليل من تبعيتها للخارجية ، وهذا لتقليل وتفادي إمكانية تعرضها لآثار الأزمات الخارجية ، وكما يتوجب على دول الخليج البحث عن بدائل الواردات على مستوى الاقتصاديات المحلية ، والسعي إلى تنمية إنتاجيتها واستدامتها.



قائمة

المراجع

## 1- المراجع باللغة العربية

### 1. الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام ، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2003 .
2. سعيد بلعباس عبد الرزاق ، مامعنى الأزمة ؟ كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور اسلامي ، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009 .
3. سلام عماد صالح ، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة ، شركة ابو ظبي للطباعة والنشر ، أبو ظبي ، الامارات ، 2002.
4. السيسي صلاح الدين حسن ، قضايا اقتصادية معاصرة ، مكتبة دار الأدب ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، 1998 .
5. الشحات احمد يوسف ، الازمات المالية في الاسواق الناشئة مع الاشارة لازمة جنوب شرق اسيا ، دار النيل للطباعة والنشر ، المنصورة ، مصر ، 2001 .
6. عباينه عمر يوسف عبد الله ، الأزمة المالية المعاصرة ، عالم الكتب الحديث للنشر ، اريد ، الأردن ، 2011.
7. عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات المشاركة الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 .
8. عبد العزيز عزت صلاح ، اعادة التوازن العقدي في ظل الازمة المالية العالمية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، مصر ، 2013.
9. عبد المجيد محمد توفيق ، العولمة والتكتلات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2013 .
10. العوضي بدرية عبد الله ، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية ، عالم المعرفة ، الكويت، 1985 .
11. فريد نصر ابو الفتوح ، الرهون العقارية و الأزمة المالية العالمية ، دار الفكر والقانون ، المنصورة ، مصر ، 2011.
12. القطاطشة حمد ، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2013 .
13. كافي مصطفى يوسف ، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات ، مكتبة المجتمع العربي للنشر ، عمان ، الأردن ، 2013.
14. المجذوب اسامة ، العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، 1999.

15. محبوب عبد الحفيظ عبد الرحيم ، واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي ، دار ناشري للنشر الالكتروني ، الكويت ، 2012 .
16. مغاوري شلبي علي ، اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة، مصر ، 2000 .
17. نافعة حسن ، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، 2004 .
- II. الرسائل والأطروحات :
1. احميمة خالد ،ازمة الديون السيادية وانعكاساتها على موازين المدفوعات لدول المغرب العربي ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيذر ، بسكرة ، الجزائر ، 2013/2012 .
2. بلعور سليمان ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية-، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في علوم التسيير ، فرع ادارة اعمال ، جامعة الجزائر، 2009/2008 .
3. بلورغي نادية ، تداعيات ازمة منطقة اليورو على الشراكة الاورومتوسطية -دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 .
4. بن علي عبد الغاني ، ازمة الرهن العقاري واثرها في الازمة المالية العالمية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر ، 2010/2009 .
5. بوشول السعيد ، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاقه ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2009/2008 .
6. حاج موسى نسيمة ، الازمات المالية الدولية وآثارها على الاسواق المالية العربية -دراسة حالة ازمة الرهن العقاري 2007-2008-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2009/2008 .
7. حجاج محمد الهاشمي ، اثر الازمة المالية العالمية على اداء الاسواق المالية العربية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص مالية الاسواق ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، الجزائر ، 2012/2011 .

8. خاطر اسمهان ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيذر، بسكرة ، 2013/2012 .
9. رواق خالد ، اثر ازمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الاوروبية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2013/2012 .
10. الشمري عبد المحسن لافي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول لى درجة الماجيستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ، 2012/2011 .
11. صباغ رفيقة ، الازمات المالية واثرها على الدول النامية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة بو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014/2013 .
12. العقون نادية ، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2013/2012 .
13. مبارك موسى ، صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل استراتيجي ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة، الجزائر ، 2013/2012 .
14. مقعاش سامية ، العملة الاوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2007/2006 .
15. مقلد مريم ، أزمة الديون في أوروبا وتأثيرها على القطاع السياحي في الدول العربية -دراسة حالة المغرب والأردن - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص تسويق وتجارة دولية ، جامعة ، محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 .
16. يحيى سعاد ، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة لى اصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الاوروبي ) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013/2012 .

### III. المجلات والجرائد:

1. الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وارقام ، ادارة الاحصاء، العدد 7 ، ديسمبر 2014 .

2. بلفاطمي عباس ، بلخباط جمال ، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 5 ، جامعة الشلف ، الجزائر، جانفي 2008 .
  3. بوالكور نور الدين ، ازمة الدين السيادي في اليونان : الاسباب والحلول ، مجلة الباحث ، الجزائر ، العدد13، 2013 .
  4. عبد مولاة وليد ، التجارة البينية الخليجية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، سلسلة الخبراء ، العدد 38 ، يونيو 2010 .
  5. عيادي ريم ، غادي سالم ، العلاقات التجارية والاستثمارية بين EU و GCC ، دراسات بحثية ، شراكة ، الرقم 5 ، جانفي 2014 .
  6. الكواز أحمد ، السوق الخليجية المشتركة ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد رقم (34) ، ماي 2009 .
- IV. المداخلات وتقارير:**
1. بوخاري لحو ، عايب وليد ، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي في ظل ازمة الديون السيادية لليونان ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي الوادي ، يومي 26-27 فيفري ، 2012 .
  2. بوزيان راضية ، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العالم العربي ، الملتقى الدولي حول " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 20-21 اكتوبر 2009.
  3. الحريري عبد الغني ، دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي ، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر ، يومي 20-21 اكتوبر ، 2009.
  4. خنيط خديجة ، خلخال منال ، اليونان ...انطلاق شرارة ازمة الديون السيادية الاوربية ، الملتقى الدولي الثامن حول الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ، يومي 07/08 ماي 2013.
  5. رايس حدة ، نوي فاطمة الزهراء ، ازمة اليونان هل تعيق فكرة توسيع الاتحاد الاوربي وتعميقه؟ ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي الوادي ، يومي 26-27 فيفري ، 2012.
  6. رحمانى موسى ، بوصبيح صالح رحيمة ، الازمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الاوربي ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي ، يومي 26-27 فيفري ، 2012.

7. غربي هشام ، محمد مداحي ، إشكالية التكامل الإقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008م " دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا ، الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "،المركز الجامعي الوادي ، يومي 26/ 27 فيفري 2012 .
8. معطي الله خير الدين ، بزازي سامية ، اثر تحرير سعر الفائدة في خلق الازمات المعاصرة- ازمة اليونان نموذجا- ، الملتقى الدولي الثامن حول الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ، يومي 08/07 ماي 2013 .
9. نزار سناء ، زايدي مريم ، دور التحرير المالي في انتشار ازمة الديون السيادية اليونانية في منطقة اليورو ، الملتقى الدولي الثامن حول الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ، يومي 08/07 ماي 2013 .
10. يعقوبي محمد ، عناني عبد الله ، تاثير ازمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الاوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، الملتقى الدولي الثامن حول ادارة الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، الجزائر ، يومي 08/07 ماي 2013 .
11. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 .
12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013 .
13. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 .

## II- المراجع باللغة الأجنبية

1. Paul Krugman , Maurice Obstfeld , **Economie Internationle**, pearson education , Paris, France,2009.
2. European commission, European Economic Forecast , winte 2014.
3. GCC economic report January 2013 , www.thecityuk.com .

## III- المواقع الإلكترونية .

1. ابو رقبة عبد الله ، العلاقات الخليجية الاوروبية ..الاولوية للاقتصاد ، موقع اون اسلام ، تاريخ الاطلاع : 2015/05/13، على الساعة: 19:57 ، على الموقع : <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/strategies-futures/101502-2007-09-23%2014-46-33.html>

2. الارياي رمزية ، اليمن العمق الاستراتيجي لمجلس التعاون الخليجي ، صحيفة 26 سبتمبر ، العدد 1254، تاريخ الاطلاع : 2015/03/22، على الساعة : 18:01، على الموقع :  
<http://26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=26089>
3. الامانة العامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الهيكل التنظيمي ، على الموقع :  
<http://www.gcc-sg.org/index2beb.html?action=Sec-Show&ID=2>
4. البرلمان الاوروبي ، الاتحاد الاوروبي بالعربية ، تاريخ الاطلاع : 2015/02/15، على الساعة : 17:29، على الموقع :  
[www.eu-arabic.org/parliament.html](http://www.eu-arabic.org/parliament.html)
5. الجبلي هاني عبد الودود ، العلاقات اليمنية الخليجية .. تاريخها ومستقبلها ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/22 ، على الساعة : 19:05، على الموقع :  
<http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=11&id=34>
6. السعد محمد نجيب ، ازمة اليورو والمستفحلة .. وعودة (هتلر) من جديد ، تاريخ الاطلاع : 2015/03/02، على الساعة 13:46،  
<http://www.alwatan.com/graphics/2012/07jul/7.7/dailyhtml/qadaia2.html>
7. السقا محمد ابراهيم ، السيناريوهات المستقبلية لليورو ، الجريدة الاقتصادية الالكترونية ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/02، على الساعة 17:10، على الرابط :  
[http://www.aleqt.com/2011/01/07/article\\_488411.html](http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488411.html)
8. السقا محمد ابراهيم ، ماهي الديون السيادية ، موقع الفا بيتا نخبة كتاب المال والاقتصاد ، تاريخ الاطلاع 2015/02/13 ، على الساعة 17:44،  
<http://alphabet.argaam.com/article/detail/14786>
9. درويش عبد اللطيف ، الازمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها ، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ الاطلاع : 2015/02/14، على الساعة 15:59، على الموقع :  
<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611135511179908.htm>
10. ستيفن ثيل ، منطقة اليورو لن ينهار ، جريدة الشروق ، تاريخ الاطلاع : 2015/03/02، على الساعة 18:40، على الموقع :  
<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13022010&id=7ff74167-3d3f-4a8d-b02d-3eadbd926f28>
11. عمر حسن ، مجلس التعاون الخليجي : دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية ، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ الاطلاع : 2015/03/20 ، على الساعة 14:22 ، على الموقع :  
<http://studies.aljazeera.net/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.html>

12. مجلس التعاون الخليجي ..29 عاما من الانجازات، المجلة الاقتصادية الالكترونية ، العدد 6067 ، تاريخ الاطلاع 2015/04/18 ، على الساعة 19:48، على الموقع :  
[http://www.aleqt.com/2010/05/22/article\\_396453.html](http://www.aleqt.com/2010/05/22/article_396453.html)
13. موسوعة المعرفة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تاريخ الاطلاع : 2015/03/22 ، على الساعة: 16:07، على الموقع :  
[http://www.marefa.org/index.php/الخليج\\_العربية/مجلس\\_التعاون\\_لدول\\_الخليج\\_العربية](http://www.marefa.org/index.php/الخليج_العربية/مجلس_التعاون_لدول_الخليج_العربية)
14. موسوعة المعرفة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تاريخ الاطلاع : 2015/04/16 ، على الساعة : 16:46 ، على الموقع :  
[http://www.marefa.org/index.php/الخليج\\_العربية/مجلس\\_التعاون\\_لدول\\_الخليج\\_العربية](http://www.marefa.org/index.php/الخليج_العربية/مجلس_التعاون_لدول_الخليج_العربية)
15. ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الاتحاد الاوروبي ، تاريخ الاطلاع : 2015/02/15 ، على الساعة 14:33، على الموقع : [http://ar.wikipedia.org/wiki/الاتحاد\\_الاوروبي](http://ar.wikipedia.org/wiki/الاتحاد_الاوروبي)
16. ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، دين سيادي ، تاريخ الاطلاع 2015/02/13 ، على الساعة 15:35 ، على الموقع : [ar.wikipedia.org/wiki/دين\\_سيادي](http://ar.wikipedia.org/wiki/دين_سيادي)
17. ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، ازمة الدين الحكومي اليوناني ، تاريخ الاطلاع 2015/03/01، على الساعة 15:42، على الموقع : [http://ar.wikipedia.org/wiki/ازمة\\_الدين\\_الحكومي\\_اليوناني](http://ar.wikipedia.org/wiki/ازمة_الدين_الحكومي_اليوناني)
18. ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تاريخ الاطلاع : 2015/04/16 ، على الساعة : 16:39 ، على الموقع :  
[http://ar.wikipedia.org/wiki/مجلس\\_التعاون\\_لدول\\_الخليج\\_العربية](http://ar.wikipedia.org/wiki/مجلس_التعاون_لدول_الخليج_العربية)
19. <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?display=default>
20. [http://eeas.europa.eu/delegations/gulf\\_countries/eu\\_gulf\\_countries/trade\\_relation/free\\_trade\\_agreement/index\\_ar.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/gulf_countries/eu_gulf_countries/trade_relation/free_trade_agreement/index_ar.htm)



الملاحق

ملحق (1): المؤشرات الاقتصادية لدولة اليونان (2010-2015) .

Table II.8.1:

## Main features of country forecast - GREECE

	2012			Annual percentage change						
	bn EUR	Curr. prices	% GDP	94-09	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP		193.7	100.0	2.9	-4.9	-7.1	-6.4	-3.7	0.6	2.9
Private Consumption		142.8	73.7	3.1	-6.2	-7.7	-9.1	-7.2	-1.6	1.4
Public Consumption		34.4	17.8	3.1	-8.7	-5.2	-4.2	-6.1	-4.0	-1.2
Gross fixed capital formation		25.5	13.1	4.3	-15.0	-19.6	-19.2	-8.7	5.3	11.3
of which: equipment		10.5	5.4	8.6	-8.2	-18.1	-17.3	-3.0	8.8	13.0
Exports (goods and services)		52.3	27.0	4.5	5.2	0.3	-2.4	2.5	4.6	5.5
Imports (goods and services)		62.1	32.0	4.9	-6.2	-7.3	-13.8	-6.8	-1.3	2.7
GNI (GDP deflator)		194.7	100.5	2.8	-5.3	-7.2	-3.1	-4.4	-0.3	2.3
Contribution to GDP growth:	Domestic demand			3.5	-9.3	-10.1	-10.4	-7.5	-1.2	2.3
	Inventories			-0.2	1.5	0.7	0.1	1.0	0.0	-0.2
	Net exports			-0.5	2.9	2.4	4.0	2.8	1.8	0.8
Employment				1.2	-2.6	-5.6	-8.3	-3.7	0.6	2.6
Unemployment rate (a)				9.8	12.6	17.7	24.3	27.3	26.0	24.0
Compensation of employees / head				6.6	-2.6	-3.4	-4.2	-7.8	-1.5	0.0
Unit labour costs whole economy				4.8	-0.1	-1.8	-6.2	-7.8	-1.5	-0.3
Real unit labour cost				0.1	-1.3	-2.9	-5.5	-5.3	-1.0	-0.7
Saving rate of households (b)				-	-	-	-	-	-	-
GDP deflator				4.7	1.1	1.0	-0.8	-2.6	-0.5	0.4
Harmonised index of consumer prices				-	4.7	3.1	1.0	-0.9	-0.6	0.2
Terms of trade goods				0.0	1.8	0.6	-1.0	0.2	-0.1	0.2
Trade balance (c)				-16.2	-14.3	-14.0	-11.3	-9.9	-8.9	-8.4
Current-account balance (c)				-9.1	-12.8	-11.7	-5.3	-2.3	-1.8	-1.6
Net lending (+) or borrowing (-) vis-a-vis ROW (c)				-	-11.0	-9.8	-2.9	-0.3	-0.1	0.2
General government balance (c)				-6.6	-10.7	-9.5	-9.0	-13.1	-2.2	-1.0
Cyclically-adjusted budget balance (c)				-7.0	-8.5	-5.3	-3.3	-7.2	2.2	1.0
Structural budget balance (c)				-	-8.9	-5.9	-0.1	1.7	0.7	-0.1
General government gross debt (c)				103.2	148.3	170.3	156.9	177.3	177.0	171.9

(a) Eurostat definition. (b) gross saving divided by gross disposable income. (c) as a percentage of GDP.

Table II.9.1:

## Main features of country forecast - SPAIN

	2012			Annual percentage change						
	bn EUR	Curr. prices	% GDP	94-09	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP		1029.0	100.0	2.9	-0.2	0.1	-1.6	-1.2	1.0	1.7
Private Consumption		610.4	59.3	2.7	0.2	-1.2	-2.8	-2.4	0.6	1.1
Public Consumption		207.7	20.2	4.0	1.5	-0.5	-4.8	-1.1	-0.9	-0.2
Gross fixed capital formation		197.5	19.2	3.6	-5.5	-5.4	-7.0	-5.6	0.1	2.0
of which: equipment		60.7	5.9	4.3	5.0	5.5	-3.9	1.2	5.8	6.7
Exports (goods and services)		336.0	32.7	5.8	11.7	7.6	2.1	4.9	5.4	6.4
Imports (goods and services)		328.3	31.9	6.7	9.3	-0.1	-5.7	0.2	3.3	4.9
GNI (GDP deflator)		1017.0	98.8	2.8	0.4	-0.7	-0.8	-0.8	0.5	1.3
Contribution to GDP growth:										
		Domestic demand		3.2	-0.9	-2.0	-4.1	-2.7	0.2	0.9
		Inventories		0.0	0.3	-0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
		Net exports		-0.3	0.4	2.1	2.5	1.6	0.8	0.7
Employment				2.0	-2.3	-2.2	-4.8	-3.3	0.1	1.1
Unemployment rate (a)				13.7	20.1	21.7	25.0	26.4	25.7	24.6
Compensation of employees / f.t.e.				3.5	0.4	1.3	0.2	0.5	0.6	0.6
Unit labour costs whole economy				2.8	-1.7	-1.0	-3.0	-1.6	-0.4	0.0
Real unit labour cost				-0.5	-1.8	-1.0	-2.9	-1.9	-0.9	-0.7
Saving rate of households (b)				-	13.9	12.7	10.4	10.4	10.6	10.9
GDP deflator				3.4	0.1	0.0	0.0	0.3	0.5	0.7
Harmonised index of consumer prices				3.0	2.0	3.1	2.4	1.5	0.3	0.9
Terms of trade goods				0.4	-2.3	-3.5	-2.3	0.6	1.3	-0.1
Trade balance (c)				-5.3	-4.6	-4.2	-2.5	-1.2	-0.4	-0.2
Current-account balance (c)				-4.3	-4.4	-4.0	-1.2	1.1	1.6	1.8
Net lending (+) or borrowing (-) vis-a-vis ROW (c)				-3.4	-3.8	-3.5	-0.6	1.9	2.2	2.3
General government balance (c)				-	-9.6	-9.6	-10.6	-7.2	-5.8	-6.5
Cyclically-adjusted budget balance (c)				-	-7.4	-7.5	-8.2	-4.7	-4.3	-6.3
Structural budget balance (c)				-	-7.4	-7.2	-5.1	-4.3	-4.2	-5.8
General government gross debt (c)				53.7	61.7	70.5	86.0	94.3	98.9	103.3

(a) Eurostat definition. (b) gross saving divided by gross disposable income. (c) as a percentage of GDP.

ملحق (3): المؤشرات الاقتصادية لدولة البرتغال (2010-2015).

Table II.22.1:

## Main features of country forecast - PORTUGAL

	2012		Annual percentage change							
	bn EUR	Curr. prices	% GDP	94-09	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP	165.1	100.0		1.9	1.9	-1.3	-3.2	-1.6	0.8	1.5
Private Consumption	108.5	65.7		2.1	2.5	-3.3	-5.3	-1.8	0.1	0.8
Public Consumption	30.1	18.2		2.6	0.1	-5.0	-4.7	-2.0	-2.5	-1.9
Gross fixed capital formation	26.5	16.0		1.6	-3.1	-10.5	-14.4	-8.0	1.2	3.7
of which: equipment	8.2	5.0		3.3	-2.6	-11.2	-9.8	1.6	6.0	7.7
Exports (goods and services)	63.9	38.7		4.8	10.2	6.9	3.2	5.8	5.0	5.3
Imports (goods and services)	64.9	39.3		4.9	8.0	-5.3	-6.6	2.6	3.0	3.8
GNI (GDP deflator)	160.6	97.2		1.6	2.6	-1.5	-2.3	-1.0	0.0	0.9
Contribution to GDP growth:	Domestic demand			2.3	1.0	-5.3	-7.0	-2.8	-0.2	0.7
	Inventories			0.0	0.9	-0.2	0.0	0.0	0.1	0.0
	Net exports			-0.5	0.0	4.2	3.8	1.2	0.8	0.7
Employment				0.5	-1.5	-1.5	-4.2	-3.2	-0.4	0.4
Unemployment rate (a)				7.1	12.0	12.9	15.9	16.5	16.8	16.5
Compensation of employees / head				4.6	2.0	-0.6	-2.0	2.7	-0.8	1.0
Unit labour costs whole economy				3.2	-1.4	-0.9	-3.0	1.0	-1.9	-0.1
Real unit labour cost				0.0	-2.1	-1.1	-2.7	-0.7	-2.8	-1.1
Saving rate of households (b)				-	10.1	9.7	12.0	12.4	11.8	11.4
GDP deflator				3.3	0.6	0.3	-0.3	1.7	0.9	1.0
Harmonised index of consumer prices				2.8	1.4	3.6	2.8	0.4	0.8	1.2
Terms of trade goods				0.2	0.1	-1.0	0.2	1.1	1.0	0.4
Trade balance (c)				-10.2	-10.6	-7.7	-4.7	-3.6	-2.8	-2.2
Current-account balance (c)				-8.6	-10.4	-7.2	-2.2	0.4	0.8	1.1
Net lending (+) or borrowing (-) vis-a-vis ROW (c)				-6.7	-9.0	-5.6	-0.1	2.3	2.7	3.0
General government balance (c)				-4.7	-9.8	-4.3	-6.4	-5.9	-4.0	-2.5
Cyclically-adjusted budget balance (c)				-4.8	-9.4	-3.4	-4.7	-3.7	-2.5	-1.8
Structural budget balance (c)				-	-8.7	-6.4	-4.0	-3.6	-2.6	-1.8
General government gross debt (c)				61.0	94.0	108.2	124.1	129.4	126.6	125.8

(a) Eurostat definition. (b) gross saving divided by gross disposable income. (c) as a percentage of GDP.

ملحق (4): المؤشرات الاقتصادية لدولة إيطاليا (2010-2015).

Table II.12.1:

## Main features of country forecast - ITALY

	2012			94-09	Annual percentage change					
	bn EUR	Curr. prices	% GDP		2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP	1567.0		100.0	1.0	1.7	0.5	-2.5	-1.9	0.6	1.2
Private Consumption	953.7		60.9	1.2	1.5	-0.3	-4.1	-2.5	0.1	0.9
Public Consumption	315.0		20.1	1.0	-0.4	-1.2	-2.7	-0.6	-0.6	0.4
Gross fixed capital formation	280.7		17.9	1.4	0.6	-2.2	-8.3	-5.5	1.6	3.7
of which: equipment	113.7		7.3	2.1	8.1	-0.7	-11.4	-4.3	5.3	5.8
Exports (goods and services)	473.5		30.2	2.5	11.4	6.2	2.0	0.1	3.3	4.9
Imports (goods and services)	455.8		29.1	3.5	12.6	0.8	-7.4	-2.9	3.0	5.5
GNI (GDP deflator)	1556.8		99.3	1.1	1.7	0.4	-2.6	-1.9	0.6	1.3
Contribution to GDP growth:	Domestic demand			1.2	0.9	-0.8	-4.6	-2.6	0.3	1.3
	Inventories			0.0	1.1	-0.1	-0.7	-0.1	0.1	0.0
	Net exports			-0.1	-0.4	1.4	2.8	0.9	0.2	0.0
Employment				0.4	-1.1	0.1	-1.1	-1.8	0.1	0.5
Unemployment rate (a)				9.1	8.4	8.4	10.7	12.2	12.6	12.4
Compensation of employees / f.t.e.				2.9	2.8	1.3	1.0	1.3	1.1	1.5
Unit labour costs whole economy				2.3	0.0	1.0	2.5	1.3	0.7	0.8
Real unit labour cost				-0.4	-0.4	-0.4	0.8	0.0	-0.4	-0.6
Saving rate of households (b)				17.3	12.4	11.9	11.6	12.8	13.1	13.2
GDP deflator				2.8	0.4	1.4	1.7	1.3	1.1	1.4
Harmonised index of consumer prices				2.6	1.6	2.9	3.3	1.3	0.9	1.3
Terms of trade goods				-0.2	-3.9	-3.6	-1.0	1.6	1.0	0.0
Trade balance (c)				1.4	-1.3	-1.1	1.1	2.3	2.8	2.8
Current-account balance (c)				0.1	-3.5	-3.1	-0.5	0.9	1.3	1.2
Net lending (+) or borrowing (-) vis-a-vis ROW (c)				0.3	-3.5	-3.0	-0.3	0.9	1.4	1.3
General government balance (c)				-3.9	-4.5	-3.8	-3.0	-3.0	-2.6	-2.2
Cyclically-adjusted budget balance (c)				-4.4	-3.5	-3.1	-1.3	-0.6	-0.6	-0.9
Structural budget balance (c)				-	-3.7	-3.8	-1.4	-0.8	-0.6	-0.8
General government gross debt (c)				111.0	119.3	120.7	127.0	132.7	133.7	132.4

(a) Eurostat definition. (b) gross saving divided by gross disposable income. (c) as a percentage of GDP.

ملحق (5): مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2011.

ملحق (3/4): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) (2011)

إجمالي القطاع الصناعي		الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	
49.7	1,176,028	9.0	213,416	40.7	961,613	مجموع الدول العربية
20.9	6,049	17.0	4,916	3.9	1,133	الأردن
46.6	157,769	8.0	27,073	38.6	130,696	الإمارات
47.7	12,325	16.8	4,330	31.0	7,995	البحرين
23.4	10,863	16.7	7,761	6.7	3,102	تونس
40.3	79,625	3.6	7,126	36.7	72,500	الجزائر
2.3	29	2.3	29	0.0	0	جيبوتي
63.3	377,999	10.1	60,536	53.2	317,463	السعودية
13.9	9,734	8.7	6,107	5.2	3,627	السودان
27.5	16,532	4.3	2,595	23.2	13,936	سورية
67.1	102,619	2.2	3,316	64.9	99,303	العراق
61.5	44,694	10.3	7,516	51.2	37,178	عمان
67.6	117,348	9.9	17,222	57.7	100,126	قطر
5.1	29	5.1	29	0.0	0	الكويت
66.7	107,394	4.6	7,461	62.1	99,933	الكويت
7.7	3,087	7.7	3,087	0.0	0	لبنان
74.5	27,909	4.5	1,694	70.0	26,215	ليبيا
30.0	70,637	15.8	37,126	14.2	33,511	مصر
19.6	18,380	14.5	13,559	5.2	4,822	المغرب
39.2	1,595	3.2	130	36.1	1,465	موريتانيا
37.1	10,411	6.4	1,803	30.6	8,607	اليمن

ملحق (6): مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2012.

ملحق (3/4) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي  
في الدول العربية (بالأسعار الجارية)  
(2012)

إجمالي القطاع الصناعي		الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	
49	1,321,728	9	236,951	40	1,084,777	مجموع الدول العربية
20	6,145	17	5,125	3	1,021	الأردن
49	189,241	9	34,364	40	154,878	الإمارات
40	12,262	15	4,616	25	7,646	البحرين
22	10,002	15	6,690	7	3,312	تونس
38	79,351	4	7,785	35	71,567	الجزائر
2	32	2	30	0	2	جيبوتي
57	405,378	10	71,592	47	333,786	السعودية
14	9,663	9	6,067	5	3,596	السودان
30	15,520	4	2,223	26	13,298	سورية
61	115,168	2	3,621	59	111,547	العراق
63	48,945	10	7,907	53	41,038	عمان
68	130,125	10	18,930	58	111,195	قطر
6	32	6	32	0	0	الكويت
68	124,603	3	4,825	65	119,778	الكويت
8	3,319	8	3,319	0	0	لبنان
77	63,715	4	2,981	73	60,734	ليبيا
30	77,676	15	39,669	15	38,007	مصر
19	18,792	14	14,140	5	4,651	المغرب
35	1,461	3	138	32	1,323	موريتانيا
31	10,298	9	2,899	22	7,399	اليمن

ملحق (7): مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2013.

ملحق (3/4) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) (2013)

إجمالي الناتج الصناعي		الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		
المساهمة في الناتج المعطي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المعطي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المعطي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	
46.5	1,270,736	9.2	252,893	37.2	1,017,843	مجموع الدول العربية
19.4	6,542	17.1	5,747	2.4	795	الأردن
47.6	191,465	8.5	34,314	39.1	157,152	الإمارات
41.5	13,591	14.7	4,820	26.8	8,771	البحرين
22.6	10,641	15.9	7,486	6.7	3,155	تونس
32.9	74,394	4.0	9,035	28.9	65,359	الجزائر
2.3	34	2.2	32	0.1	2	جيبوتي
54.9	410,598	10.1	75,536	44.8	335,062	السعودية
13.9	8,597	8.9	5,490	5.0	3,107	السودان
...	...	...	...	...	...	سورية
58.8	114,956	3.2	6,250	55.6	108,705	العراق
60.7	48,361	10.7	8,497	50.0	39,864	عمان
64.2	130,026	9.8	19,802	54.4	110,224	قطر
5.7	33	5.7	33	0.0	0	الفسر
69.7	122,577	6.8	11,900	62.9	110,677	الكويت
8.0	3,613	7.5	3,391	0.5	222	لبنان
64.9	41,790	2.9	1,848	62.0	39,942	ليبيا
22.5	60,985	15.0	40,642	7.5	20,343	مصر
19.0	20,058	14.3	15,111	4.7	4,947	المغرب
31.4	1,309	3.8	157	27.7	1,152	موريتانيا
31.1	11,165	7.8	2,802	23.3	8,363	اليمن



ملحق (8): تجارة الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي (2003-2013).

European Union, Trade with GCC (6)

Total goods: EU Trade flows and balance

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

Period	Imports			Exports			Balance	Total trade
	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Value
	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(Mio €)
2003	20,300		2.2	37,871		4.4	17,571	58,171
2004	25,592	26.1	2.5	41,386	9.3	4.4	15,794	66,979
2005	37,730	47.4	3.2	50,756	22.6	4.8	13,026	88,486
2006	35,936	-4.8	2.6	54,624	7.6	4.7	18,688	90,559
2007	31,945	-11.1	2.2	61,251	12.1	5.0	29,306	93,196
2008	37,566	17.6	2.4	70,138	14.5	5.4	32,572	107,704
2009	22,783	-39.4	1.8	57,841	-17.5	5.3	35,058	80,625
2010	35,086	54.0	2.3	65,491	13.2	4.8	30,405	100,578
2011	57,435	63.7	3.3	73,048	11.5	4.7	15,612	130,483
2012	61,271	6.7	3.4	83,723	14.6	5.0	22,452	144,993
2013	56,921	-7.1	3.4	95,071	13.6	5.5	38,150	151,992

ملحق (9): تجارة الاتحاد الأوروبي مع البحرين (2003-2013).

European Union, Trade with Bahrain

Total goods: EU Trade flows and balance

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

Period	Imports			Exports			Balance	Total trade
	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Value
	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(Mio €)
2003	346		0.0	964		0.1	618	1,310
2004	341	-1.4	0.0	1,202	24.7	0.1	861	1,543
2005	502	47.2	0.0	1,160	-3.5	0.1	658	1,662
2006	566	12.8	0.0	1,298	11.9	0.1	732	1,864
2007	886	56.5	0.1	1,377	6.1	0.1	491	2,263
2008	901	1.6	0.1	1,512	9.8	0.1	611	2,413
2009	416	-53.8	0.0	1,679	11.1	0.2	1,263	2,095
2010	696	66.8	0.0	1,543	-8.1	0.1	849	2,238
2011	870	25.3	0.1	1,615	4.7	0.1	745	2,485
2012	1,518	74.5	0.1	2,128	31.7	0.1	610	3,646
2013	1,297	-14.6	0.1	1,418	-33.4	0.1	121	2,714

## ملحق (10): تجارة الاتحاد الأوروبي مع الكويت (2003-2013).

## European Union, Trade with Kuwait

## Total goods: EU Trade flows and balance

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

Period	Imports			Exports			Balance	Total trade
	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Value
	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(Mio €)
2003	1,931		0.2	3,150		0.4	1,219	5,080
2004	2,264	17.2	0.2	3,544	12.5	0.4	1,280	5,807
2005	3,171	40.1	0.3	3,708	4.6	0.4	537	6,879
2006	4,010	26.5	0.3	3,632	-2.0	0.3	-377	7,642
2007	4,155	3.6	0.3	4,375	20.4	0.4	220	8,529
2008	5,209	25.4	0.3	4,568	4.4	0.3	-641	9,777
2009	2,834	-45.6	0.2	3,707	-18.9	0.3	873	6,540
2010	3,792	33.8	0.2	4,133	11.5	0.3	341	7,925
2011	4,809	26.8	0.3	3,713	-10.2	0.2	-1,096	8,522
2012	5,867	22.0	0.3	4,535	22.1	0.3	-1,332	10,403
2013	6,251	6.5	0.4	5,306	17.0	0.3	-945	11,557

## ملحق (11): تجارة الاتحاد الأوروبي مع سلطنة عمان (2003-2013).

## European Union, Trade with Oman

## Total goods: EU Trade flows and balance

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

Period	Imports			Exports			Balance	Total trade
	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Value
	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(Mio €)
2003	239		0.0	1,306		0.2	1,067	1,544
2004	361	51.1	0.0	1,675	28.3	0.2	1,314	2,035
2005	443	23.0	0.0	1,540	-8.0	0.1	1,097	1,984
2006	397	-10.4	0.0	1,690	9.7	0.1	1,293	2,088
2007	329	-17.2	0.0	2,370	40.2	0.2	2,041	2,699
2008	557	69.1	0.0	3,230	36.3	0.2	2,673	3,787
2009	522	-6.3	0.0	2,481	-23.2	0.2	1,959	3,003
2010	542	3.9	0.0	3,111	25.4	0.2	2,569	3,653
2011	764	40.9	0.0	2,996	-3.7	0.2	2,232	3,760
2012	584	-23.5	0.0	3,787	26.4	0.2	3,203	4,371
2013	1,039	77.9	0.1	3,849	1.6	0.2	2,810	4,887

ملحق (12): تجارة الاتحاد الأوروبي مع الامارات العربية المتحدة (2003-2013).

European Union, Trade with U.A.Emirates

Total goods: EU Trade flows and balance

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

Period	Imports			Exports			Balance Value (Mio €)	Total trade Value (Mio €)
	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Growth*	Share in Extra-EU		
	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(%)	(%)		
2003	3,939		0.4	16,561		1.9	12,622	20,500
2004	5,362	36.1	0.5	18,912	14.2	2.0	13,551	24,274
2005	9,842	83.6	0.8	25,824	36.6	2.5	15,982	35,666
2006	5,749	-41.6	0.4	25,412	-1.6	2.2	19,663	31,161
2007	6,066	5.5	0.4	26,874	5.8	2.2	20,808	32,940
2008	5,972	-1.6	0.4	33,038	22.9	2.5	27,066	39,009
2009	3,764	-37.0	0.3	25,512	-22.8	2.3	21,748	29,276
2010	5,853	55.5	0.4	28,106	10.2	2.1	22,252	33,959
2011	8,995	53.7	0.5	33,380	18.8	2.1	24,386	42,375
2012	8,325	-7.4	0.5	37,174	11.4	2.2	28,849	45,500
2013	9,221	10.8	0.5	44,652	20.1	2.6	35,431	53,873

ملحق (13): تجارة الاتحاد الأوروبي مع المملكة العربية السعودية (2003-2013).

European Union, Trade with Saudi Arabia

Total goods: EU Trade flows and balance

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

Period	Imports			Exports			Balance Value (Mio €)	Total trade Value (Mio €)
	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Growth*	Share in Extra-EU		
	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(%)	(%)		
2003	12,997		1.4	13,661		1.6	664	26,658
2004	16,282	25.3	1.6	12,692	-7.1	1.3	-3,590	28,974
2006	22,366	37.4	1.9	15,435	21.6	1.5	-6,931	37,802
2008	23,446	4.8	1.7	17,478	13.2	1.5	-5,968	40,924
2007	18,560	-20.4	1.3	20,003	14.5	1.6	1,343	38,564
2008	22,012	18.0	1.4	21,140	5.7	1.6	-872	43,153
2009	11,784	-46.5	1.0	19,084	-9.7	1.7	7,300	30,868
2010	16,299	38.3	1.1	23,227	21.7	1.7	6,928	39,526
2011	28,441	74.5	1.6	26,420	13.7	1.7	-2,021	54,861
2012	34,540	21.8	1.9	30,091	13.9	1.8	-4,550	64,731
2013	30,143	-13.0	1.8	33,689	12.0	1.9	3,546	63,833

ملحق (14): تجارة الاتحاد الأوروبي مع قطر (2003-2013).

## European Union, Trade with Qatar

Total goods: EU Trade flows and balance

Source Eurostat Comext - Statistical regime 4

Period	Imports			Exports			Balance	Total trade
	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Growth*	Share in Extra-EU	Value	Value
	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(%)	(%)	(Mio €)	(Mio €)
2003	848		0.1	2,230		0.3	1,381	3,078
2004	983	15.9	0.1	3,362	50.8	0.4	2,378	4,345
2005	1,405	42.9	0.1	3,088	-8.1	0.3	1,683	4,493
2006	1,768	25.8	0.1	5,113	65.6	0.4	3,345	6,880
2007	1,848	4.6	0.1	6,252	22.3	0.5	4,404	8,101
2008	2,915	57.7	0.2	6,650	6.4	0.5	3,735	9,566
2009	3,463	18.8	0.3	5,378	-19.1	0.5	1,915	8,842
2010	7,905	128.3	0.5	5,371	-0.1	0.4	-2,534	13,276
2011	13,557	71.5	0.8	4,923	-8.3	0.3	-8,634	18,480
2012	10,336	-23.8	0.6	6,007	22.0	0.4	-4,329	16,343
2013	8,971	-13.2	0.5	6,157	2.5	0.4	-2,814	15,128

ملحق (15): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الاوروبي حسب المنطقة والاقتصاد (2007-2012).

Annex table 1. FDI flows, by region and economy, 2007-2012 (continued)  
(Millions of dollars)

Region/economy	FDI inflows						FDI outflows					
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Maldives	132	181	158	216	256	284	-	-	-	-	-	-
Mali	6	1	39	87	95	92	-	-	-	-	-	-
Maldives	5 580	5 438	2 338	2 022	1 327	847	88	49	71	47	62	73
Sri Lanka	623	757	484	478	881	778	55	67	23	43	60	80
West Asia	79 639	83 546	71 979	59 459	49 058	47 119	34 083	37 680	17 880	13 388	26 194	23 641
Bahrain	1 756	1 794	257	156	781	891	1 689	1 620	-1 781	334	894	622
Iran	872	1 856	1 588	1 396	2 082	2 549	8	34	77	125	386	549
Jordan	2 622	2 826	2 413	1 851	1 474	1 403	48	13	72	28	31	5
Kuwait	111	- 6	1 114	466	85	1 851	9 778	8 858	8 584	1 520	8 896	7 562
Lebanon	3 376	4 320	4 804	4 280	3 486	3 787	848	987	1 126	487	754	811
Oman	3 332	2 867	1 486	1 243	739	1 514	- 36	585	109	1 488	1 220	1 371
Occupied Territory	28	52	301	180	214	244	- 8	- 8	- 76	77	- 37	- 2
Qatar	4 700	3 779	8 126	4 070	- 87	327	5 183	3 858	3 276	1 883	6 027	1 840
Saudi Arabia	24 219	38 484	36 458	26 223	16 208	12 182	- 126	3 488	2 177	3 887	3 408	4 482
Syrian Arab Republic	1 242	1 467	2 570	1 489	-	-	2	2	-	-	-	-
Yemen	22 047	19 782	8 683	9 026	16 047	12 418	2 186	2 549	1 583	1 484	2 349	4 073
United Arab Emirates	14 187	13 724	4 883	5 500	7 679	9 802	14 588	15 820	2 723	2 615	2 178	2536
Yemen	877	1 586	129	189	- 518	349	54	89	89	79	77	71
Latin America and the Caribbean	171 809	210 879	162 152	189 856	249 856	242 861	88 257	87 773	56 512	119 236	106 154	103 946
South and Central America	110 479	128 881	77 888	119 834	159 200	168 136	26 571	28 880	13 846	48 493	41 880	49 072
South America	71 672	83 384	56 718	82 134	129 423	144 402	14 528	26 883	3 820	28 848	27 880	21 523
Argentina	6 473	9 726	4 017	7 848	9 882	12 551	1 584	1 381	712	885	1 488	1 888
Bolivia, Plurinational State of	366	513	423	643	854	1 083	4	5	- 3	- 29	-	-
Brazil	34 586	46 858	25 849	48 536	86 880	86 272	7 087	28 457	- 10 084	11 588	- 1 029	- 2 821
Chile	12 572	15 518	12 887	15 373	22 801	28 323	4 862	9 151	7 203	9 481	20 373	21 588
Colombia	9 049	10 546	7 137	6 758	13 408	16 823	813	2 486	3 348	8 842	8 280	- 248
Ecuador	184	1 067	306	163	839	587	- 7	41	42	142	- 87	12
Falkland Islands (Malvinas)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Guyana	152	188	288	270	219	221	-	-	-	-	-	-
Paraguay	202	289	85	228	216	327	7	8	8	- 4	-	-
Peru	5 481	8 824	6 431	8 456	8 223	12 240	86	736	411	286	113	- 52
Suriname	- 247	- 231	- 83	- 248	70	70	-	-	-	-	- 3	1
Uruguay	1 329	2 106	1 529	2 289	2 526	2 710	89	- 11	16	- 80	- 7	2
Venezuela, Bolivarian Republic of	1 586	1 741	- 2 189	1 849	3 778	3 216	43	1 588	2 236	1 776	- 1 141	2 460
Central America	38 888	36 587	21 188	27 700	29 887	21 723	12 033	3 217	9 826	16 546	13 880	27 540
Belize	150	180	113	100	89	128	7	10	4	3	5	2
Costa Rica	1 886	2 078	1 347	1 488	2 156	2 282	283	6	7	26	58	426
El Salvador	1 551	803	386	117	386	516	- 86	- 88	-	-	-	-
Guatemala	746	754	680	886	1 026	1 207	26	16	26	24	17	39
Honduras	628	1 006	529	869	1 014	1 059	1	- 1	4	- 1	18	6
Mexico	31 388	27 862	16 581	21 272	21 584	12 859	8 256	1 167	8 484	16 046	12 139	26 587
Nicaragua	382	626	424	528	888	810	-	-	-	-	-	-
Panama	1 777	2 186	1 259	2 383	2 756	3 020	3 576	2 108	1 418	454	1 664	1 469
Caribbean	61 460	81 889	72 243	78 021	88 182	77 726	53 886	58 883	41 883	72 742	63 281	53 972
Angilla	120	101	44	11	38	18	1	2	0	0	0	-
Antigua and Barbuda	341	181	86	101	88	74	2	2	4	5	3	3
Aruba	- 474	16	- 32	158	468	- 140	40	3	1	3	3	3
Bahamas	1 623	1 512	873	1 148	1 523	1 894	469	410	216	149	524	367
Barbados	476	484	247	288	522	287	82	- 6	- 56	- 54	- 29	- 48
British Virgin Islands	31 784	51 728	48 522	48 028	62 728	64 888	48 888	44 118	36 142	58 718	52 228	42 284
Cayman Islands	23 218	19 828	20 428	16 878	19 828	4 228	9 328	13 218	6 318	13 828	9 428	9 828
Curaçao	186	147	56	89	89	84	- 7	- 1	5	16	38	- 14
Dominica	- 48	57	43	26	14	20	7	0	1	1	0	0
Dominican Republic	1 687	2 878	2 186	1 896	2 276	3 010	- 17	- 18	- 32	- 23	- 26	- 27
Grenada	172	141	104	64	46	33	16	6	1	3	3	2
Haiti	76	38	38	150	181	179	-	-	-	-	-	-
Jamaica	887	1 437	541	228	278	382	116	16	61	68	76	17
Montserrat	7	13	3	4	2	3	0	0	0	0	0	0
Netherlands Antilles	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Saint Kitts and Nevis	141	184	136	119	112	101	6	6	5	3	2	0
Saint Lucia	277	386	152	127	116	113	6	5	6	5	4	3
Saint Vincent and the Grenadines	121	159	111	87	86	126	2	0	1	0	0	0
Sint Maarten	72	88	40	33	- 48	36	4	18	1	3	1	- 2
Turks and Caicos	830	2 881	789	549	1 881	2 527	0	700	-	-	1 080	1 227
Casas	1 329	2 713	2 486	2 829	2 022	2 154	151	1 880	84	701	926	582
Cook Islands	3	-	- 8	-	-	-	182	802	13	542	882	464
Fiji	376	364	142	266	417	288	- 6	- 8	3	6	1	2
French Polynesia	58	14	22	116	123	82	14	38	8	89	28	42
Kiribati	1	3	3	- 7	- 2	- 2	0	1	- 1	- 0	-	-